RAGIP PAŞA
2391

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 2391

معارف نظارت جلیله سنك رخصتیله طبع اولنمشدر

صحاف چارشوسنده بوسنوی (الحاج محرم افندینك) دكاننده
فروخت اولنور

R. Y
2756

٣ هي في الحقيقة حمد بناء على ماذهب اليه المحققون من ان الحمد اظهار الصفات الكمالية لاخصوص الحمد
فقط مع انه صرح به المص فلا يلزم ماتوهم سعد ٤ اي من عنده امابواسطة او بدونها واذا كانت

❊ ❊ هذا الشرح لقاضيمير على الهداية في الحكمة ❊ ❊

❊ ❊ ❊ بسم الله الرحمن الرحيم ❊ ❊ ❊

٣ الهداية امر من لديه ٤ ❊ وكل شئ يرجع ويعود اليه ❊ وله الحمد على ما ٥ انعم علينا سوابق النعم ولواحقها ❊ والهم الينا حقايق الحكم ودقايقها ❊ والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد محدد جهات العدالة ❊ وخاتم فص ٦ الرسالة ❊ وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين ❊ وبعد ❊ فيقول الفقير المعتصم بلطفه الابدي حسين بن معين الدين الميبدي اصلح الله حالهما ونور بالهما ❊ لما رأيت كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى اقسام الحكمة ❊ اذ بها يصير الناظر في حقايق الاشياء بصيرا ❊ ومن يؤتى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا ❊ ٧ فشمرت عن ساق الجد ٩ لتحصيلها باحثا عن اجمالها وتفصيلها ❊ آخذا لها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء ❊ ابد الله تعالى جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت في ايام التحصيل على اكثر كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيها بصيرة ❊ ومنه الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري قدس سره فالتمس مني بعض المترددين لي المشتغلين بقراءتها لدي

يعني الدلالة على مايوصل الى المط كما في قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى او بمعنى الدلالة الموصلة اليه كما في قوله تعالى انك لاتهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء فان ذلك ليس لغير الله الاتيان بالمعنى الاخير للهداية كما يدل عليه هذه الاية فكيف يصح التعبير بالقياس اليه قلت ان في المعنى الاخير امرين الدلالة والايصال و عدم تمكن الغير انما هو بالنظر الى الاخير لا الاول فحيث دل احد احدا على مايوصل الى المط واوصله الله تعالى كان هناك الدلالة الموصلة من الله تع لا بواسطة الغير اذ الواسطة في حصول الجزء واسطة في حصول الكل ايضا (لمولانا نصر الله)
٥ يحتمل ان يكون مصدرية او موصولة والاول هو الاولى لخلوه عن ارتكاب الحذف ولوقوع الحمد على فعل المنعم وهو الانعام لا على النعمة (صدر الدين مولانا) (ان اجمل)

٦ الفص ما يزين به الخاتم و يكتب عليه اسم صاحبه سعد ٧ ولا يجوز وقوع الفاء في جواب لما عند
ابن مالك اذا كانت جملة اسمية والجمهور خالفوا او قوعها طلقا فالوجه ان الجواب محذوف (حسن چلبي)
٩ شبه الجد بالشخص استعارة بالكناية والاثبات تساق استعارة تخييلية وذكر التشمير ترشيح (نعمه)

قوله وما ابرى نفسي الى قوله ومنه الاستعانة اعتذار الش عما يحتمل ان يوجد في شرحه هذا من الخلل
وذلك بوجوه الاول قوله وما ابرئ نفسي والثاني على انه لايسع المجال والثالث كون هذا الشرح
في اول تصنيفه من تصنيفاته ❊ ٣ ❊ لانه قال في وقت لم يكن يمكن التصنيف راسخة والرابع

ان اجمل لها من الارقام المتعلقة بها شرحا ❊ وابين ما يليق بكل بحث منها تعديلا وجرحا ❊ وقد كنت معتذرا بتراكم العوايق وافواج همومها ❊ وتلاطم العلايق وامواج غمومها ❊ فكرروا الالتماس وازدادوا في الاقتباس فرقمته على ماوافق مسؤلهم وطابق مأمولهم ❊ والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد ❊ والشاربين لرحيق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد ❊ ويعرضوا عن التعرض للاعتراض بالجدل والعناد (وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء) والانسان يساوقه السهو ٩ والنسيان على انه لايسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب ❊ وهذا اول ماصنفته في عنفوان الشباب ❊ ومنه الاستعانة بفتح ابواب الهداية ❊ وعليه التوكل في البداية والنهاية ❊ (اعلم ان الحكمة علم باحوال ٢ اعيان ٣ الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية ❊ والعلم بالاحوال الثاني يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلثة اقسام ❊ اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص معين بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى سياسة المدنية ❊ واما النظرية فلانها اما علم باحوال مالايفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالاله تعالى وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي ومابعد الطبيعة وقديطلق عليه ماقبل الطبيعة ايض لكنه نادر جدا ❊ واما علم باحوال مايفتقر اليها في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو ٤ العلم الاوسط ٥ ويسمى بالرياضي والتعليمي ❊ واما علم باحوال مايفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي وجعل بعضهم مالا

كونه في عنفوان اي في حداثة بان لم يحصل له علو ما كثيرة ومادة عزيزة اذ كثرتها في اخر شبابه بل في شيبه (عبد الرحيم)
٩ السهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوال الصورة عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء (شرح مصباح)
٢ و المراد بالاحوال الاعراض الذاتية واعيان الموجودات الخارجية (محيي الدين)
٣ هذا ناظر الى ان الموضوع في الحكمة العملية هي الافعال والاعمال مع انهم صرحوا بان الموضوع فيها الاخلاق والملكات او النفس الناطقة من حيث الاتصاف بهما (حاشية)
٤ الكرة جسم يحيط به سطح مستدير في وسطه نقطة يكون كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية و تلك النقطة مركزها والخطوط انصاف اقطارها والخارج منها الى المحيط
في الجهتين قطرلها (تذكره) ٥ كونه اوسط باعتبار الاحتياج الى المادة من وجه و الاستغناء عنها من وجه
آخر فهو وقع بين الاعلى المستغني عن المادة ذهنا وخارجا والادنى المفتقر اليها ذهنا وخارجا ويسمى بالرياضي
لان الحكماء يفتحون به في التعليم فكان رياضة النفوس بها اولا ويماذكرنا ظهر وجه كونه تعليميا (من فخر الدين)

٩ الوحدة كون الشئ بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة فى الماهية والكثرة كون الشئ بحيث ينقسم الى امور متشاركة فى الماهية (شرح طوالع) ٢ فيه انه لا يفهم من هذا ✻ ٤ ✻ التعريف ان العمل جزء

يفتقر الى المادة اصلا قسمين مالا يقارنها مطلقا كالاله تعالى والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة ٩ والكثرة وسائر الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول آلهيا والعلم باحوال الثانى علما كليا وفلسفة اولى ✻ واختلفوا فى ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن فى جانبى العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها ٢ وكذا من ترك الاعيان فى تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التى ليس ٣ وجودها بقدرتنا واختيارنا وامامن فسرها بما ذكرناه ٤ وهو المشهور فيما بينهم لم يعده منها لان موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات الخارجية المأخوذة فى تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة فى الخارج على ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد فى الممكن فى قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمصنف رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول فى المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثانى فى الطبيعى والثالث فى الآلهى بالمعنى الاعم وله شدة احتياج الى الطبيعى فلذا اخره عنه وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها ٥ فى الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوثة عنها فى علم الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة مالا يكون موجودا فى نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نم ابتناء الرياضى عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلابد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة فى حاق الوسط ويكون الحركة عليها سريعة وهى المنطقة وان يفرض عن جنبيهما دوائر صغار موازية لها فيكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها ابطؤ امتفاوتا جدا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة فى الخارج لكنها امور موهومة

الحكمة كما يدل عليه كلمة منها بل يجوز ان يكون شرطا لحصولها (مصلح الدين)

٣ اى ليس وجودها الخارجى بقدرتنا واختيارنا بناء على انه ليس لها وجود فى الخارج فيكون البحث عنها من الحكمة النظرية الباحثة عن احوال امور لا يكون وجودها الخارجى بقدرتنا واختيارنا سواء كان وجودها فى الخارج ام لا (نصر الله)

٤ اى بقولنا اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات الخ (نعمة الله)

٥ اورد عليه ان الابتناء على الامور الموهومة لو كان علة للاعراض لوجب الاعراض عن الطبيعى ايضا ضرورة ابتنائه فى الابعاد وابطال الخلاء واثبات وجود الملاء على تحريكات غير متناهية وغير ذلك من الامور الموهومة وهذا الايراد مدفوع اما اولا فلان الوجه ابتناء اكثر المسائل لا كثير منها والاعراض عن الطبيعى انما يجب على هذا التقدير لو كان اكثر مسائله مبنيا على الموهومات وليس كذلك واما ثانيا فلما قال بعض الفضلاء من ان ابتناء اصل المسائل على الموهومات بمعنى ان موضوعات مسائلها موهومة وهذا غير جار فى الطبيعى وفيه نظر (متخيلة) اذ كون موضوعات مسائل الرياضى فى الاكثر امورا موهومة غير ظ بل الظ خلافه كما يظهر للمتتبع اه (فخر الدين)

٧ الاغوال جمع غول والمراد من الغول ما يتوهم الناس بانه حيوان اعظم من الجبل ورأسه كالجبل واسنانه كالمنارة وغير ذلك (عبد الرحيم) ✻ ٥ ✻ ٨ والوجه فى الاعراض ما افاده الاستاذ روح الله روحه فى حواشيه

متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما فى نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال ٧ وان اراد بها مالا يكون موجودا فى الخارج وان كان موجودا فى نفس الامر فلا نم ان الابتناء عليها يصلح علة للاعراض ٨ كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطوء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها احكام الافلاك والارض وما فيهما من دقايق الحكمة وعجايب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها فى عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه موجود فى نفسه فالامر هو الشئ ومحصله ٢ ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة ٣ بين طلوع الشمس ووجود النهار محققة فى حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا وسواء فرضها اولم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود فى الخارج موجود فى نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن من وجه لامكان تصور الكواذب كزوجية الخمسة فتكون موجودة فى الذهن لا فى نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما نسجت عناكب النسيان على القسم الاول ما كان مشهورا صار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا فى اكثر المباحث عما يرد على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين ✻ القسم الثانى فى الطبيعيات ✻ قيل اى فى مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول ان مباحث الاجسام الطبيعية هى بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعى موضوعها فالمآل واحد فاوجه تخصيص اولوية ماذكرت فاقول لا نسلم ان المآل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعى من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هى مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية ٤ وان سلمناه فلا شك ان

على شرح حكمة العين من ان الاشتغال بالرياضى وممارسته يورث ملكة التخيل المزاحم بملكة التعقل التى يحصل من ممارسة الطبيعى والالهى ولا شك ان ملكة التعقل اشرف من ملكة التخيل (فخر الدين)

٢ لما اخذ فى تعريف الحكمة وفى البحث المذكور الموجود فى نفس الامر ناسب ان يذكر معناه فقال بعد تفسير العبارة ما محصله انه مالا يكون وجوده متعلقا بتقدير مقدر واختراع مخترع ومثل له بمثال غير موجود فى الخارج حتى يظهر الفرق بينه وبين الموجود فى الخارج (فخر الدين)

٣ يعنى ان الملازمة المذكورة موجودة للطرفين فالوجود والتحقق ههنا هو الوجود الرابطى الذى هو مصدر كان الناقصة ولك ان تحمله على الاعم من الوجود الرابطى والوجود المحمولى الذى هو مصدر التامة (من فخر الدين)

قوله ما كان مشهورا اراد به الغزال فصار عطف عليه والضمير راجع الى القسم الاول وجواب لما فاقتصرت ودخول الفاء جائز وان كان قليلا على ما نقل عن الش فى حاشية المكتوبة فى الديباجة قوله فشمرته عن ساق الجد ناقلا عن شارح المواقف قدس سره ٤ فالتفسير المذكور تفسير بالاعم لا يخفى عليك ان تم هذا يفيد عدم صحة ما قيل لا عدم اولوية فافهم (نعمة الله)

مقصود المص بيان ان القسم الثانى فى الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل كلام المص على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤل اليه و ايضا يجب حمل الالهيات فيما يأتى من قوله القسم الثالث فى الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التى هى نظيرها على ماذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعى جوهر قابل للانقسام فى الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شئ اصلا لان القابل بالذات للانقسام فى الجهات الثلث منحصر ٢ فى الجسم التعليمى ٣ اى الكم القائم بالجسم الطبيعى السارى فيه فى الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل فى الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا (وهو مرتب على ثلثة فنون) فان الاجسام منحصرة فى الفلكيات والعنصريات والبحث فيه اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحديهما ٤ ﴿ الفن الاول فيما يعم الاجسام ﴾ اى الطبيعية ٥ اذ هى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم على التعليمى والطبيعى بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى (وهو مشتمل على عشرة فصول ﴿ فصل فى ابطال الجزء الذى لايتجزى ﴾ و يقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لايقبل القسمة اصلا ولا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ماهو بحسب التوهم جزئيا والفرضية ماهو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لاحاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا يتصور شئ لايمكن للعقل فرض قسمته غاية مافى الباب ان يكون المفروض محالا قلنا المراد من انه لايقبل القسمة الفرضية ان العقل لايجوز القسمة فيه لا انه لايقدر على تقدير قسمته ولاشك انه صالح للنزاع (لانا لو فرضنا جزأ بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقى الطرفين او لايكون لاسبيل الى الثانى لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة) وتداخل الجواهر اى دخول بعضها فى حيز بعض آخر بحيث يتحدان فى الوضع والحجم ممتنع بالبديهة ٧

٢ قال الامام فى الملخص ان قول القسمة قد يراد به كون الشئ بحيث يمكن ان يفرض فيه شئ غير شئ وهذا المعنى يلحق بالمقدار لذاته وقد يراد به الافراد بحيث يحدث ﴿ ٦ ﴾ للجسم هويتان وهذا لا يلحق المقدار لان الملحق يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل انعدم وحصل هناك مقداران لم يكونا موجودين بالفعل قبل الانفصال بل القابل للانقسام بهذا المعنى هو المادة والمقدار معد لها فى قبولها اياه (نعمة الله)

٣ وانما سمى التعليمى لانه يبحث عنه فى العلوم التعليمية الرياضية منسوب الى التعليم وعرفوه بانه كم قابل للابعاد الثلث المتقاطعة على الزوايا القائمة (شرح مواقف)

٤ اجاب المواقف عن الاول بان المتبادر من العبارة فرض الابعاد بالنظر الى ذات الجوهر وفرضها فى الهيولى بواسطة الصورة وعن الثانى بان الجسم فى بادى النظر هو الصورة فلا محذور فى دخوله (صلاح الدين)

٥ ظاهره يشعر انه اعتذار عن تفسير الاجسام بالطبيعية لكن لئن سلم عدم تبادرهما فلابد من التفسير بها ايضا ههنا لان القسم الثانى يبحث فيه عن احوال الاجسام الطبيعية فكذا قسمه ايضا وهو الفن الاول فحمل الاجسام على الطبيعية مما لابد منه فى هذا المقام فتأمل (صدر الدين) (وايضا)

٧ لان بديهية العقل شاهدة اذا دخل جزء فى جزء آخر لايتحد ان الحجم بل فرد ان كالاول (من فحر)

وايضا (فلا يكون له وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فبه يلاقى الوسط احد الطرفين غير مابه يلاقى الطرف الآخر فينقسم) لايقال هذا يستلزم ان يكون له نهايتان و يجوز ان يكون لشئ واحد غير منقسم فى حد ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت النهايتان حالتين فى محل واحد بحسب الاشارة فيكون ٢ الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقى الطرفين وان كانتا حالتين فى محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام ٣ ولو وهما اذ يمكن ح ان يتوهم فيه شئ دون شئ كما يشهد به البداهة (ولانا لو فرضنا جزأ على ملتقى جزئين فاما ان يلاقى واحدا منهما فقط او مجموعهما او عن كل واحد منهما شيئا) او واحدا منهما و بعضا من الآخر (والاول مح والا لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين) بل احد الاقسام الاخر (فيلزم الانقسام) اى انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى واحد الجزئين لامحالة و ينبغى ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى لاتتجزى وتحريرهما بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالى باطل بما فصل فكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء فى نفسه اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء فى نفسه لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما لاحتمال ان يقتضى نوعه الانحصار فى فرده فعلى هذا ناسب ان يقال فى صدر البحث فصل فى ابطال تركب الجسم من الاجزاء التى لاتتجزى واقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء فى نفسه بان نفرض الجزء بين جسمين او على ملتقاهما كما لايخفى على ذوى الافهام ﴿ فصل فى اثبات الهيولى ﴾ ولا حاجة لنا الى اثبات الصورة الجسمية لانها هى الجوهر الممتد فى الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة (كل جسم) من حيث هو جسم (فهو مركب من جزئين) اى من جوهرين (يحل احدهما فى الآخر) وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع الجسم جزأ آخر حالا مع الصورة الجسمية فى الهيولى

٢ فيه اذ لا يلزم من كون محل النهايتين واحدا ان يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى كسطح الفلك والاولى ان يخص ﴿ ٧ ﴾ الدعوى و يقال ان كان محل النهايتين واحدا بحيث لايمكن ان يفرض فيه شئ غير شئ لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى (صدر الدين)

٣ فيه بحث لانه لانم اما ان يكون محل احدى النهايتين احد الطرفين مع الوسط ومحل الاخرى هو الطرف الآخر معه كما هو الظاهر ويكون محل كل منها غير خارج عن الوسط فعلى الاول لانم اذا كانت الاشارة الى احد المحلين عين الاشارة الى الاخرى لزم الانقسام فى الوسط فانه ح مع احد الطرفين محل لاحدى نهايتيه ومع الاخرى نهايته الاخرى تغاير هذين المحلين فى الاشارة لايتوقف على انقسام الجزء المتوسط بل هما متغايران فيها سواء كان الوسط منقسما ام لا وعلى الثانى لانم انه اذا كان الاشارة الى احد المحلين عين الاشارة الى الاخر لزم تلاقى الطرفين فى نفس الامر فلان الوسط مانع من ملاقيهما وان كان محلا للنهايتين غير منقسم اصلا نعم اذا اريد بالاشارة الاشارة الحسية لا العقلية يلزم على هذا التقدير ان يكون متلاقيين فى الحس لكنه غير مناف لما هو المفروض من عدم التلاقى فى نفس الامر (نصر الله)

ويسمى صورة نوعية وسيجئ بيانها وقد يقال الحلول اختصاص ٦
شئ بشئ بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر
واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لايصدق على حلول اعراض
المجردات فيها لانها لايشار اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات
المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلا منهما
عن صاحبه بل لااتحاد ٧ فى الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية
فانها تنتهى الى الحال والمحل الحسيين معا الثانى انه لايصدق على
حلول الاطراف فى محالها كحلول النقطة فى الخط والخط فى السطح
والسطح فى الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذى
الطرف الثالث انه يلزم منه ٨ ان يكون الاطراف المتداخلة حالا
بعضها فى بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثانى بما ذكره
بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذى هى
طرفه فان الاشارة الى الخط لايجب ان تكون منطبقة عليه بل الاشارة
اليه قد تكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى
نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه
فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون
امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذى هو طرفه على ذلك الخط المشار
اليه فكان خطا خرج من المشير فرسم خطا انطبق طرفه على
المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا
والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح ٤ قد يكون
امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة الى تلك النقطة
قصدا والى الخط والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا سطحيا
ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه
قصدا وبالذات والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا
جسميا ينطبق السطح الذى هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون
السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم ٩
اما امتداد خطى منته الى نقطة منه او امتداد سطحى ينطبق

٦ اقول يرد عليه المكان بالنسبة الى المتمكن لانه يصدق عليه ان الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر
لانطباق المكان على السطح المتمكن ولا يندفع بما يندفع به الثالث ﴿ ٨ ﴾ من بيان معنى الاختصاص
بالمعنى المذكور اذ هو
موجود بينهما لان الظ ان
المكان قد لايمكن بقاؤه بدون
المتمكن لانه بسبب تحقيق
حصول المكان كما فى الجسم
وسطحه والظ ايض ان
اتحاد الاشارة بالمعنى المذكور
يوجد بين الكل والجزء
(نعمة الله) ٧ اى بل لايتصور
الاتحاد فى الاشارة العقلية
اصلا فال شبان يكون بينهما
اختصاص بحيث يكون
الاشارة العقلية الى احدهما
عين الاشارة الى الاخر فلا
يصدق على شئ من افراده
فتأمل (فيض الله) ٨ هذا
التعريف بناء على ان التعريف
بالاعم لايجوز فافهم (فيض الله)
٤ اى السطح يفهم منه ان
السطح المشار اليه يلزم ان
يكون ذا خط وهو مم اذ يجوز
ان يكون سطح كرة حقيقية
ولو سلم فيجوز ان تنتهى
الاشارة الى وسط ذلك السطح
المشار اليه او الى نقطة محققة
منه كما اذا انتهت الى ضلع
من اضلاعه وكذا يجوز
ان يكون بامتداد السطح
الخارج من المشير على هيئة
جسم مثلث ينطبق نقطة منه
على نقطة من المشار اليه وهذا
كما يجوز ايضا فى الاشارة الى الخط ويمكن الجواب عن الكل بان الشارح اعتبر فى البيان ماهو الظ والمتبادر (الخط)
الى الاوهام والافهام لانه قصد استقصاء جميع الاحتمالات العقلية حتى يرد عليه منع الانحصار فتأمل (عبد الرحيم)

الخط الذى هو طرفه على الخط من ذلك الجسم ٢ او امتداد جسمى ينطبق
السطح الذى هو طرفه على السطح ٣ من الجسم المشار اليه او ينفذ
فى اقطار المشار اليه بحيث ينطبق كل قطعة منه على الجسم المشار اليه
انطباقا وهميا والحال فى تعلق الاشارة قصدا وتبعا على قياس
ماعرفت ثم انك اذا فتشت حالك فى الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ٤
ان الاغلب فى الاشارة اليها هو الامتداد الخطى ولذلك قيل الاشارة
الحسية امتداد خطى موهوم آخذ من المشير منته الى المشار اليه
واقول يمكن ان يتكلف ٥ ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد فى الاشارة
لايكفى لحصول الحلول بل لابد من الاختصاص وهذا منتف
فى الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لايمكن
تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته ٦ بدون ذلك كما فى العرض
بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشئ فى الشئ ان يكون حاصلا
فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما فى حلول الاعراض فى الاجسام
او تقديرا كما فى حلول العلوم فى المجردات واقول فيه نظر لانهم
صرحوا بان الحال منحصر فى الصورة والعرض والمحل فى المادة والموضوع
فلا يكون حصول الجسم فى المكان حلولا عندهم بل صرح بعضهم
به وهذا التعريف صادق ٧ عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن
المادة فظ واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوى المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحوى فلان الاشارة الى الجسم المحوى اشارة الى سطحه
وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذى هو مكانه
لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان
اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المص فى الالهيات ان
حلول الشئ فى الشئ ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه
لايصدق على حلول الاطراف فى محالها فان النقطة مثلا غير سارية
فى الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة فى محالها وليست
سارية فيها اذ لايمكن ان يقال فى كل جزء من الاب جزء من الابوة
وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اى التعلق الخاص الذى
يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به والاول اعنى النعت

٢ فيكون الاشارة الى الخط قصدا والى النقطة والجسم والسطح تبعا (تقريز) ٣ وذلك فى الاجسام
الكثيفة الحاجب لاورائها ﴿ ٩ ﴾ (حلبى) ٤ ظهر لك ان الاغلب الخ وذلك لانه اذا نظرنا
الى شئ البصر الى اقطار
ذلك حتى تنكشف علينا فلو
كان خروج الشعاع على وجه
ينطبق طرفه على وجه ينطبق
طرفه على سطح المشار اليه
لكان السط المشار اليه
مرئيا دفعة ولا يحتاج الى تلك
الارادة وذلك ظ (حسن)
٥ قيل يلزم على هذا التكلف
استدراك قيد الاتحاد
فى الاشارة واجيب بمنع لزوم
الاستدراك مستندا بانه لولا
يصدق على المعلول بالنسبة
الى العلة اقول يمكن الجواب
عن الثالث بان المراد
اختصاص احد الشيئين
بخصوصه بحيث يتحد الاشارة
والحاصل ان الاختصاص
يجب ان يكون من احد الجانبين
فقط وهذا فى الاطراف
المتداخلة غير محقق فلا
تناقض (من فخر الدين)
٦ وفى بعض الشروح ان
هذا يخرج حلول الصورة
فى الهيولى لان احتياج
الصورة الى الهيولى بطريان
الاتصال والانفصال عليها
لا لذاتها واقول فيه نظرا
اذ الصورة لايمكن تحققها
بدون الهيولى كما ذكره الش
فطريان الاتصال كاشف عن احتياجها (٢) اليها كما لايخفى (فخر الدين) ٧ وايضا يصدق هذا التعريف
على مثل المادة الاشجار والاوراق والثمار والاثواب المبادلة بل على الجزء بالنظر الى الكل فتأمل (فيض الله)

٢ وحاصله انه ان اراد بالتعلق كون احدهما محمولا للآخر فلا يصدق على حلول الصورة الجسمية في الهيولى وحلول الاعراض في الجسم فلا يكون جامعا ﴿ ١٠ ﴾ وان اراد به ان يكون سببا للحمل فلا يكون مانعا لصدقه على التعلق بين الجسم ومكانه وبين الفلك وكوكبه سعد

حال والثانى اعنى المنعوت به محل كالتعلق بين البياض والجسم المقتضى لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ماقيل من ان الحلول اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثانى منعوتا به وان لم تكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان واقول ههنا بحث لان بين ٢ الفلك وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين البياض والجسم متعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم ٣ ابيض مع ان الكوكب غير حال فى الفلك والمكان فى الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على مابيناه لايرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شئ فى آخر بمجرد التعلق الناعت كما سيجئ (يسمى المحل بالهيولى) الاولى والمادة ٤ وانما قيدنا الهيولى ٥ بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذى يتركب منه جسم آخر كقطع الخشب التى يتركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية (والحال الصورة الجسمية) فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الالهيات فلم ذكره المص ههنا قلت لانه سلك فى التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعى على الالهى لما مر ولما كان موضوع الطبيعى الجسم الطبيعى المألف من الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع اعنى الجسم الطبيعى وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث من الالهى ان الاحوال المذكورة فيها لايحتاج الى المادة فى الوجود فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة اوعن تلازمهما وتشخصهما ولكل من ذلك غنى عن المادة واقول هذا الكلام مبنى على ان الالهى علم باحوال الاشياء لاتفتقر تلك الاحوال الى المادة والظ فى عبارة اكثرهم انه علم باحوال الاشياء لاتفتقر تلك الاشياء فى الوجود الخارجى والتعقل الى المادة فتوجيهه ح ان يقال لاشبهة فى ان الهيولى لاتفتقر فيهما اليها ولا فى ان الصورة لاتفتقر اليها

٣ قوله بان يقال جسم ابيض الى هنا كلام ذلك القائل واخر كلامه والتعلق الناعت فيما نحن بصدده يقتضى منعوتية الجوهر الباقى بالجسمية فان الجسم الباقى بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم المتصف بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر القابل للصورة الجسمية الموجود دائما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى انتهى قد صرحوا بان المراد بالاختصاص المذكور ان يكون بحيث يشتق منه مايحمل على الآخر يحمل هو هو كما يظهر من المثال المذكور ايضا ومن البين ان مانحن فيه ليس من هذا القبيل فلابد من التأويل (من فخر الدين)

٤ بل ههنا ان قوله والمادة ان كان تفسير الماقبله فلا فائدة فى التقييد المذكور والا فالاولى هو تقييد المادة ايضا بالاولى فانها قد يطلق ايضا على الجسم المذكور كالقطع المذكور بل هى اكثر فيه (صحائف) (فى)

٥ الهيولى اذا اطلق يتبادر منه الهيولى الاولى فلا حاجة الى التقييد بل التقييد للتوضيح

٢ فيه انه صرح فى الحاشية فيما قيل ان الصورة مفتقرة الى الهيولى فى التشخص والوجود فتذكر سعد

٣ لما ثبت ان لحوق الشكل ﴿ ١١ ﴾ اياها انما هو لمشاركة من المادة (حكمة العين) ٣ قوله كما هو عند الحس اشارة الى ان المراد بالقابل ما هو بحسب الحس لا بحسب الواقع اذ القابل بحسب الواقع يكون متصلا واحدا لما تقرر من ان القابلية التى هى الاستعداد لا تجامع الفعلية فلا يجتمع قبول الانقسام انفكاك مع الانفكاك بالفعل فيكون متصلا فى نفسه (فخر الدين)

فى التعقل واما فى ان الصورة لاتفتقر اليها فى الوجود الخارجى فلما بينوه من ان الهيولى تفتقر الى الصورة فى الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى فى التشكل ٢ دون الوجود لئلا يلزم الدور (وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا) كما هو ٣ عند الحس (والا) اى وان لم يكن اجزاؤها اجساما (لزم الجزء الذى لايتجزى) او الخط الجوهرى وهو الذى لايقبل القسمة الا فى جهة واحدة او السطح الجوهرى وهو الجوهر الذى لايقبل القسمة الا فى جهتين واستحالة وجودهما بمثل مامر فى نفى الجزء وسيورده المص وان كانت اجزاؤهما اجساما ينقل الكلام اليها ولابد ان ينتهى الى جسم لامفصل فيه بالفعل والا يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب منها غير متناهى المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرحوا به من ان الجسم قابل للانقسام ٥ الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لاينتهى فى الانقسام الى حد يقف عنده ولايقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قاله المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لايتناهى فى الخارج مح مطلقا ٦ عندهم فليس معناه الا ان تأثير القدرة لايصل الى حد لايمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما فى لاتناهى الاعداد فانها لاتصل الى حد لايمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا واحدا فى نفسه بل غاية مايلزم منه انه يجب ٧ انتهاؤها الى اجسام لامفصل فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التى ينتهى اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك كيف لا وقد قال ديمقراطيس ٨ ان مبادى الاجسام اجسام صغار صلبة لايقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية ٩ فلابد لاثبات المرام من نفى هذا

٥ اما بالفك كسرا او قطعا واما بالوهم والفرض والقسمة الفكية بقسميها والوهمية وان تنتهيا الى حد تقفان عنده لكن الفرضية العقلية لاتنتهى الى حد تقف عنده ولايتحلق بعده (فيض الله)

٦ سواء كان هناك ترتب ام لا (فخر الدين)

٧ فيه بحث لان الدليل المذكور لايتم الا بابطال انتهاء الانفصالات الى اجسام لامفصل فيها بالفعل فلا يلزم منه وجوب ذلك الانتهاء بل وجوب عدمه (نصر الله)

٨ سمعت عن استادى مولانا حسين الخلخالى ديمقراطيس بالدال المهملة ناقلا عن استاده حين قرء شرح التجريد عنده وان كان المشهور بالزاء المعجمة تأمل (فيض الله) ٩ اى فى قبول القسمة الوهمية لايفيد الا هيولى وهمية (سيد قدس سره)

٢ قوله ليس له وجه ظ اه فى بعض الشروح ظهر وجهه ان اللازم هو الكلية الشبيهة بالمنفصلة
وهى ان كل جسم امامتصل فى نفسه اومنته الى متصل ﴿ ١٢ ﴾ فالظ اسقاط لفظ البعض اقول

الكلام ودونه خرط القتاد وقيل الظ اسقاط لفظ بعض عن المتن قول ليس له ٢ وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك متصل واحد لاكلها (و يلزم من هذا ٣ اثبات الهيولى فى الاجسام كلها لان ذلك المتصل) المناسب لاختصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال) اى يطرأ عليه الانفصال (فالقابل للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو المقدار) اى الجسم التعليمى (او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى آخر لاسبيل الى الاول ولا الى الثانى والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال فى حالة واحدة) لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا اورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت هويتان اخريان (والقابل) ومايلزمه (يجب وجوده مع المقبول) اذاكان المقبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين اوعدم الاتصال عما من شانه هو (فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى) لايخفى عليك انه لاشعار فى هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين ٧ من ان الجوهر الوحدانى المتصل فى حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم الى قسمين اعداما بالجسمية بالكلية وايجاد الجسمين الآخرين من كتم العدم وذلك لان الجسم المتصل فى حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرأ عليه الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فح لايكون ذلك المتصل الوحدانى الذى كان بلامفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين فيه والالكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا فى حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من كتم العدم وانه بديهى البطلان فلابد هناك من شئ آخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين ولابد ان يكون ذلك الشئ باقيا بعينه فى الحالتين لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون

فيه نظر اما اولا فلان غرض الش ان كلام المص على ماقرره لفظ البعض فى محله اذ لو اسقط لابد ان يحمل على المهملة والا لا يستقيم الكلام وهو ظ فصرح بالبعض ليعلم ان اللازم هذا اذ الظ عند عدم ذكر البعض الاستغراق لما اشتهر من ان الجمع المحلى باللام مفيد بالاستغراق وهو غير صحيح واما ثانيا فلان الكلية الشبيهة بالمنفصلة بالمال راجع الى الجزئين كما لا يخفى فالظ عدم الاسقاط (فخر الدين)

٣ قوله و يلزم من هذا اثبات الهيولى اه فذلك الجسم المتصل اه ووجه الانسبية انه لما ادعى المص تركب الجسم من جزئين مفرع فى اقامة البرهان على تلك الدعوى فالانسب ح ان لايتعرض للمدعى فى اثناء مقدمات الدليل بل الانسب فى اقامة الدليل فقط واتمام مقدماته (من حسن)

٧ وهو السيد قدس سره العزيز فى الحاشية على شرح التجريد حيث قال وزيدت ما احتجوا به على اثبات ذلك الجواب الواحد اى المتصل (ذلك فى حد ذاته على قول القاضى واقول فيه بحث اه ونقل عبارة نفسه بلا تفاوت (محمود حسن)

٢ اى يعرض الاتصال اولا وبالذات وان كانت سبب المقدار المشتمل هو عليه واما عروضه للمقدار فهو لذاته لالسبب يغاير ذاته (نصر الله) ﴿ ١٣ ﴾ ٣ فيه نظر لان الصورة الجسمية على هذا التوجيه

ذلك الباقى بنفسه موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصلين منفصلا متعددا وكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ المشترك فى نفسه واحدا ولامتعددا ولامتصلا ولامنفصلا واحدا بل هو فى ذلك ٢ تابع لذلك الجوهر المتصل فى حد ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه متصلا واحدا ومتعددا منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به ناعتا له ٣ فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذى هو محل للجوهر المتصل فى حد ذاته وهو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة ٤ جسمية والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اذ لابد لبيان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما ان البياض نعت للجسم ولايجدى ٥ ماذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والالزم ان يكون الجسم حالا فى العرض القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض فى شئ يقتضى ان يكون الشئ الاول نفسه نعتا للثانى وحلول الجوهر فى الشئ يقتضى ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات ٦ نعوتا للثانى بالعرض والجسم ليس واسطة لاتصاف العرض لجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت يشمل القسمين واعلم ان ماذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو والشيخين ابى نصر الفارابى وابى على سينا واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ شهاب الدين المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الوحدانى المتصل فى حد ذاته قائم بذاته غير ٧ حال فى شئ لكونه متحيز الذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لاتركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه فى الحالتين فى ذاته وهو من حيث جوهره وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التى هى لانواع الجسم يسمى

جوهر و يمتنع ان يصير الجوهر نعتا لجوهر اخر (صدر الدين)

٤ اما تسميتها صورة فلان الجسم يكون بها بالفعل ومايكون الشئ به بالفعل فهو صورة واما انها جسمية فلذلك بعينه لان الحاصل منها ماهية الجسم لاانواعه بخلاف الصورة النوعية وسميت بالجسمية الامتياز عن النوعية (نعمة)

٥ قوله لايجدى اه لايخفى عليك ان ما استدل المعلل على كون الهيولى محلا للصورة ليس بمجرد كونها واسطة فى اتصاف الهيولى باوصافها بالعرض بل هو هذا مع الاختصاص فان قوله فيكون محلا للمتصل الواحد متفرع على كون الصورة مختصة بالهيولى ناعت لها لاعلى الناعتية فقط ولايجرى الدليل فى الجسم بالقياس الى عرضه القائم به لانه وان كان ناعتا له بالمعنى المذكور لكن ليس مختصا به

لامكان وجود الجسم بدون ذلك العارض (نصر الله) ٦ وهنا قد وجد المقتضى فيلزم ان يوجد المقتضى ايضا فيجب ان يوجد الحلول (عبد الرحيم) ٧ تفسير لقوله قائم بذاته

٢ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان ماذكرتم من الدليل يدل على ان الجسم الذى يعرض له الانفصال بالفعل مركب من الهيولى والصورة وبعض الاجسام كالفلك لايعرض له الانفصال بالفعل وعندكم

هيولى (فاذا ثبت ٢ ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية) اى الصورة الجسمية (اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل اولم تكن والاول مح والا لاستحال حلولها فى المحل) المستلزم لافتقارها بذاتها اليه لان الغنى بذاته عن الشئ استحال حلوله فيه (فتعين افتقارها) بذاتها (الى المحل) وفيه نظر لانه لايلزم على تقدير عدم الغنى الذاتى الافتقار لاحتمال ان لايكون الشئ غنيا لذاته عن المحل ولايكون محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهما له عن علة ٣ قال شارح المواقف لاواسطة بين الحاجة ٤ والغنى ٥ الذاتيين فان الشئ اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته لكان مستغنيا عنه فى حد ذاته اذلامعنى للغنى سوى عدم الحاجة واقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغنى عن المحل فى حد ذاته مايكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لايكون الشئ علة للاحتياج ولا لعدمه وان اراد منه مالاتكون ذاته علة للاحتياج الى المحل سواء كان علة لعدم الاحتياج اليه اولا فلانسلم استحالة حلول الصورة فى المحل على تقدير الغنى الذاتى لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج (فكل جسم مركب من الهيولى والصورة) هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان تكون جنسا اوعرضا عاما وح يجوز اختلاف مقتضاها فى افرادها واستدل الشيخ فى الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا خالفت ٦ جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التى تلحق الجسمية من الخارج فان الجسمية ٧ امر موجود فى الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر فقد انضم هذه الطبيعة فى الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها فى الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم لايوجد فى الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ماكان اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون

ان كل جسم مركب منهما فلم يكن ماذكرتم مثبتا لما عندكم فاشار الى الجواب بقوله واذا آه (حكمة العين)

٣ فنقول العلة كما جعلت الصورة محتاجة الى المحل فى الاجسام القابلة للانفكاك فكذا جعلت غنية عنه فى الاجسام الغير القائمة للانفكاك فلم يحل فيه فلم يثبت الكلية (فيض الله)

٤ قلت كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجية بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا اولا فان جاز فهو غنى لذاته ولا يحتاج اليه لذاته (فخر الدين)

٥ فيلزم من انتفاء ثبوت احدهما ثبوت الاخر لان الطبيعة مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنها اما ان يمكن وجوده بدون المحل اولا فان كان الاول فهى غنية عنه بحسب الذات والا فمحتاجة اليها بحسبها (خواجه زاده)

٦ قوله اذا خالفت اه يدل على الصغرى وتفصيل لها وقوله فيما سيأتى وكل ماكان اه كبرى والتقرير هكذا ان مخالفة الجسميات الخارجيات دون الفصل وكل ماكان كذلك كان ماهية نوعية لاجنسية (جسمية)

ولاعرضية اما الكبرى فظ واما الصغرى فلان الجسمية اذا خالفت اه وقوله وفيه نظر منع للصغرى (تقرير)

٢ يعنى ان ماذكره الشيخ من اختلاف الجسميات بالامور الخارجة عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه ممنوع لجواز ان يكون الطبيعة الجسمية مطلقا امرا مبهما لايتصور وجودها

جسمية الفلك المنضمة فى الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة فى الحقيقة لجسمية العناصر المنضمة فى الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما اوطبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المخالفة الحقايق وانحصار مابه التخالف بين الجسميات فى تلك الامور الخارجية عنها المضافة اليها بحسب الخارج مم ٢ لابد له من دليل وقد يقال ٣ هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لانم وجوب تساوى افرادها فى الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة لذاتها وهو مم لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية ٤ مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات ويجاب ٥ بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هى طبيعة الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل فى الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لاتعرضها الا لذاتها فتأمل ٦ ﴿ فصل فى ان الصورة الجسمية لاتجرد عن الهيولى ﴾ لايخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق متحدان فى المآل (لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها فى الهيولى فاما ان تكون متناهية اوغير متناهية لاسبيل الى الثانى لان الاجسام) اراد بها الابعاد ولايخ عن بعد (كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتداد ان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد) فلو امتدا الى غير النهاية (لامكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هف) اعترض عليه الشيخ فى الشفاء بانا لانسلم انه يلزم منه وجود بعد بين الخطين غير متناهيين غاية مافى الباب ان يكون الزائد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لايزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه لابد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية

الا بان يتنوع بفصول مقسومة لها وبعد تنوعها ينقسم اليها امور خارجة فلا بد لبيان ذلك من دليل (فيض الله)

٣ هذا يحتمل ان يكون منعا على قوله وهذا الحكم موقوف اه اى لانم انه موقوف عليه فقط بل على وجوب تساوى الافراد اه (تقرير)

٤ الاولى ان يقال فان الاشخاص متخالفة بالتشخصات كما ان الانواع متخالفة بالفصول اذ الطبيعة النوعية والجنسية لااختلاف فيهما (نعمة)

٥ لايخفى عليك ان هذا الجواب غير مفيد لانه كلام على السند الاخص لجواز ان يكون الاحتياج الى المادة من الفاعل فالحصر المستفاد من قوله لايعرضها الا لذاتها مم ولان دعوى البداهة فى محل النزاع غير مسموع ولعل وجه التأمل ماقررناه (محمد شريف)

٦ وجه التأمل هو انه يمكن ان يقال دعوى ضرورة العلم بان الحاجة الى المادة ليس من جهة الهوية غير مسموعة بل لابد ان يقال لايلزم من عدم مدخلية الهوية فى تلك الحاجة ان يكون لذات الصورة لجواز ان يكون تعرض لها من امر خارج عن الهوية (نصر الله)

مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهى عدد متناه لايزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد ٢ فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لاسترة فيه وهو محال وفيه نظر اذ الاستحالة انما نشأ من فرض امرين ٣ متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل ٤ مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما فهما يتناهيان بتينك النقطتين كيف ٥ لا ويكون كل منهما محصورا بين الاخر وذلك الخط الواصل بينهما وقيل لايتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات ٦ الاولى ان الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة (ا) خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على خطين نقطتين متساويتى البعد عن نقطة (ا) كنقطتى ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطى ب ا ج ا حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوى الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساوى البعد عن نقطتى ب ج كنقطتى د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدى ب ج عن (ا) و يكون كل من خطى ا د ا ه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتى د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتى وز ونصل بينهما بخط وز حتى يكون كل ضلع من اضلاع ا وز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ى ك ل م ن س على الوجه المذكور هكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذى بعده اعنى د ه البعد الاول و وز البعد الثانى وح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب والثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعنى د ه مشتمل على

٢ اى اذا فرض الانفراج بينهما بقدر امتدادهما لم يتوجه هذا النظر لانه اذا امتد كل واحد ذراعا كان الانفراج بينهما ايضا ذراعا واذا امتد مائة ذراع مثلا كان الانفراج ايضا مائة ذراع واذا امتد الى غير النهاية كان الانفراج ايضا غير متناهية قطعا فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين لزوما ظاهرا لا مجال لان يمنع جواز خروجها على هذه الصنعة اعنى كون الامتداد مساويا للانفراج كما يشهد به الاصول الهندسة (سيد قدس سره)

٣ الظاهر انه يريد ان وجود بعد بين الامتدادين يستلزم انتهائهما عند ذلك البعد الواصل بين نقيضهما وفرض الملزوم فى قوة اللازم ولو فرض بين الضلعين بعد تساويهما بعد فرضهما غير متناهيين كما فرضه صاحب القيل لزم فرض امرين متناقضين وهما تناهى الضلعين ولا تناهيهما فاستلزام مجموع هذين المفروضين انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين ليس بمحال لانه محال والمحال يجوز ان يكون مستلزما للمحال (نصر الله)

٤ لان الخط الواصل مساويا لاحدهما واذا لم يوجد التناهى لم يوجد التساوى (حاشيه)

٥ اى كيف لايتناهى ان تينك النقطتين (نعمه) ٦ اى التى منعها الشيخ وهو ان ذهاب (البعد) الضلعين من مبدأ واحد لا غير النهاية لايستلزم وجود بعد غير متناه بينهما (نصر الله)

البعد الاصلى اعنى ب ج وزيادة ذراع والبعد الثانى اعنى وز مشتمل على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية وكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصلى مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التى فوق البعد الاصلى والثالثة ان كل ٢ جملة من الزيادات الغير المتناهية ٣ فانها موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد و يلزم من هذا تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه مح مثلا لزيادتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان فى البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلاث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة فى البعد الرابع و هكذا الى ما لا نهاية له و اذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول ان امتداد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية وهذا بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصورا بين الحاصرين ٤ فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لايلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لانم انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات فى بعد واحد لجواز ان لايكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعى فان كل واحد من الانسان يشبعه هذا الرغيف و يسعه هذا الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود فى بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا وموجودا وجب حصوله ايضا فى بعد واحد وفيه بحث لانه ان اراد

٢ يعنى ان كل جملة من جمل الزيادات الغير المتناهية موجودة فى بعد كائن فوق المشتمل على تلك الجملة لانه لو لم توجد جملة فى بعد كائن فوق البعد المشتمل عليها لا يقطع الابعاد فى بعد هو اخر الابعاد فيلزم تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما وهو مح لانه خلاف المفروض فيلزم وجود كل واحدة من جملة الزيادات فيما فوق البعد المشتمل عليها لا غير النهاية تأمل (لمولانا حواجه زاده)

٣ اقول فيه نظر لانه ان اراد ان كل جملة متناهية من الزيادات الغير المتناهية فانه موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة فسلم و لكن لا يلزم منه وجود الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد وان اراد ان كل جملة من الزيادات متناهية كانت او غير متناهية فهى موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة فهو محال لان المشتملة على تلك الابعاد الزيادات الغير المتناهية ليس لها فوق لعدم تناهيها فكيف توجد الزيادات الغير المتناهية فى بعد فوقها (حواجه زاده)

٤ تحريره ان هناك ابعاد غير متناهية بزيادة غير متناهية بحكم المقدمتين والابعاد الغير المتناهية جملة من الجمل وكل جملة موجودة فى بعد فوقها (٣) بحكم المقدمة الثالثة فينتج ان الابعاد الغير المتناهية موجودة فى بعد فوقها والمشتمل على الابعاد الغير المتناهية غير متناه (صلاح الدين)

٢ اقول لايجوز ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد والا لكان هو آخر الابعاد
فيلزم تناهى الخطين على طبق ماذكره فى المقدمة الثالثة ﴿ ١٨ ﴾ وجوابه يظهر على المتأمل فتنبه

بالمجموع المجموع المتناهى فسلم ان كل مجموع متناه فهو موجود فى بعد لكن
لايلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد وان اراد به
مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نم ان كل مجموع
فى بعد٢ والثانى٣ انه لافائدة فى فرض تساوى الزيادات لان البعد المشتمل
على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية
او متناقصة او متزايدة لانها زيادات مقدارية فكلما تزداد يزيد المقدار
فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه
بالضرورة وقد يقال٤ التزايد على سبيل التناقص لايفيد المط اذ لايجب
ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه
لانا لو فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصلى نصفه ثم ننصف
النصف الباقى ونزيد على البعد الاصلى حتى يكون بعدا اولا ثم ننصف
نصف النصف ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا وهكذا
يمكن تنصيف الباقى الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى مالايتناهى
ومع ذلك لايكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا واحدا
بل انقص منه٥ واما اذا كان التزايد على سبيل التساوى او التزايد
فهو يفيد المط وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود فى التزايد
فاذا علم حصول المط من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق
الاولى بدون العكس٦ وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة
الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل مح ولو فرض
خروج جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقادير يزداد بحسب ازدياد
الاجزاء واذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه بالضرورة
فيكون مالايتناهى محصورا بين حاصرين (واما بيانه انه لا سبيل
الى القسم الاول فلانها لو كانت٧ متناهية لاحاط بها حد واحد
او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد) الواحد (او الحدود) اى حدين او اكثر (بالمقدار) اى الجسم
التعليمى والسطح فان اطراف الخطوط اى النقطة لايتصور احاطتها بها

على السؤال يخطر ببالنا ثم
ثم فى حاشية (فخر الدين)
٣ الابعاد المشتملة على الزيادات
الغير المتناهية ليس لها فوق
لعدم تناهيها فكيف يوجد
الزيادات الغير المتناهية
فى بعد فوقها اه (خواجه
زاده) ٤ هذا حاصل
ما ذكره الامام فى شرحه
للاشارة (حكمة العين)
٥ وانما كان انقص لانه لابدان
لاينقسم جزء بل يبقى جزء
غير مضموم الى المجموع حتى
يصدق انه غير متناه واذا بقى
جزء غير مضموم يكون انقص
من الشبر لانه قبل الانقسام
موجود فى الشبر فاذا بقى فعلم
انه انقص منه فافهم (حاشيه)
٦ لاحتمال لزوم المحال
من تلك الخصوصية وهو
قدر زاده على المثل (نعمه)
٧ وضمير كانت راجع الى
الهيئة والاحاطة فى الموضعين
منصوب بنزع الخافض
والتقدير سواء كانت الهيئة
الحاصلة من احاطة المقدار
وقوله به متعلق بحاصلة
وضميره راجع المقدار وهو
المحاط او المحيط اذ اضافة الاحاطة الى المقدار فى الاول والى ضميره فى الثانى اضافة المصدر الى المفعول (اصلا
او الفاعل وقوله بالمقدار المراد به المحيط ولذا اعاده مظهرا وهو متعلق بحاصلة المقدار ايضا (حسين شاه)

٢ قوله على الاصح يعنى ان الزاوية على الاصح من مقولة الكيف ومنهم من جعلها من مقولة الكم
استدلالا باتصافها من خواص ﴿ ١٩ ﴾ الكمية كالتفاوت والتساوى والصغر والكبر وكونها

اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها
على الاصح٢ هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد
او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة
مستقيمة فانه اذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة كانت الهيئة العارضة له
بهذا الاعتبار هى الشكل واذا اعتبر منها خطان متلاقيان على نقطة
منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية فهذا
ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لايكون لمحيط الكرة وامثاله شكل
والانسب٣ ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة
الاحاطة٤ سواء كانت احاطة المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك
بل محيط الدائرة وامثاله ايض فلاحاجة لتخصيص الشكل بالسطح
والجسم التعليمى وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية فى
جميع الجهات ولم يثبت٥ ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهى
من جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة
وينفرجان متزائدين الى غير النهاية ضرورة توقف امكان انفراجهما
كذلك على اللاتناهى فى العرض واقول لاحاجة لنا الى اثبات تشكلها
فانها اذا كانت متناهية ولو فى جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة
من جهة ذلك التناهى فننقل الكلام الى تلك الهيئة (فذلك الشكل
اما ان يكون للجسمية) اى للصورة الجسمية لذاتها من حيث هى هى
(وهو محال ايضا والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد
او لسبب لازم للجسمية وهو ايضا مح لما مر او لسبب عارض لها وهو ايضا
محال والا امكن زواله) اى العارض او الشكل (فامكن ان يتشكل الصورة
بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال) وقد يقال لانم ان تبدل الشكل
انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل المدور اذا كعب يتغير تشكله
من غير فصل واجيب بانه ان لم يمكن هناك انفصال فلابد من انفعال
وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما قرروه ان فى الجسم فعلا
وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا ففى الجسم امر
ان يفعل باحدهما وينفعل بالآخر فاعراض الانفعالية تابعة للمادة

نصفا وثلثا زاوية اخرى
فالزاوية عنده فى المثال
المذكور سطح احاط به
خطان يلتقيان عند نقطة
وغير الميزان بجواز حطا
واحد او الجواب الاستدلال
انما يتم انه لو كان اتصافها
بتلك الخواص الذات وانه
مح بل لان الزاوية عارضة
للكم فى الشكل فانه يتصف
بتلك العوارض بواسطة
عروضه الذى الكم هذا
مذكور فى المواقف وشرحه
وله جواب اخر ان شئت
الاطلاع فارجع اليهما
فتأمل (فيض الله)
٣ قوله والانسب اه فيه
ما اشرنا اليه فالانسب
ان يقال الشكل الى الهيئة
الحاصلة شئ من جهة
الاحاطة سواء كان ذلك
الشئ مقدار او غير مقدار
من غير تعرض بالحصول
المقدار (نصر الله)
٤ قوله من جهة الاحاطة
وانما اعتبرنا هذا القيد اعنى
من جهة الاحاطة ليخرج
عن تعريف الشكل نحو
البياض والسواد العارضين للمقدار لا من جهة احاطة الحد او الحدود اه من حواشى (شرح التجريد)
٥ لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من الاحاطة ولا احاطة بدون التناهى فى جميع الجهات (نعمة الله)

٢ اى من الامور الثلثة واحدا وواحد اواثنين واثنين او المجموع فهذه سبعة احتمالات غير السبعة التى بدون اعتبار المباين وحده اومع غيره من المباين ايضا ففى المباين تسعة احتمالات

والفعلية للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها من المبادى الفاعلية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين (وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة لمامر) المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى بدليل ماسيأتى (فيكون الصورة العارية) المفارقة (عن الهيولى مقارنتها هف) لعلك تقول الحصر مم لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها اومع عارضها اوللازمها مع عارضها اوللمجموع الثلثة اوللمباين وحده اومع غيره٢ فاقول لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة التالية له لامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين فمعلوم بالضرورة٣ انه لايكون علة لشكل معين للصورة الا برابطة خاصة هناك فاما ان يكون الرابطة مع عارضها كافيا فى تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان كان المباين ممتنع الزوال ينقل الترديد بين الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثانى قطعا وعلى الثانى ان كان٤ كل من المباين والمقارن ممتنع الزوال ردد الرابطة بين تلك الامور المذكورة والافيلزم المحذور الثانى ولما كان نفى هذه الاحتمالات ظاهرة مماذكره المص بأدنى تأمل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة معافبزواله يزول الصورة ايضا ولا تبقى متشكلة بشكل آخر قلت المباين ان كان مجردا فابدى والا لاستحال ان يكون علة للصورة٥ على ماقرروه فى بحث اثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتى الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لابد له من امر مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما ان يكون هو الجسمية اولازمها او عارضها وكانه مبنى على ماذهبوا اليه من ان الهيولى٦ العنصرية والصورة

فيصير مجموع الاحتمالات ستة عشر وماذكره الشارح فى المباين اماوجه المباين وحده اومع مباين اخر واماوجه سائر المباينات السبع الباقية فمعلوم بماذكره المص والش فافهم (عبد الرحيم)

٣ قوله فمعلوم بالضرورة آه لاحاجة الى دعوى الضرورة ولا الى التفصيل الذى ذكره بل يكفى ان يقال ولو كان الشكل من الاخيرين وهما المباين وحده او المباين مع الغير لزم المحذور الاول ان كان ممتنع الزوال والثانى ان كان ممكن الزوال (نصر الله)

٤ هذه الشرطية عين الشرطية الاولى فى تفصيل الامور التى ذكرناه الا ان الغرض من الاولى كون المباين واحدا وفى الثانى اثنين منه

٥ فلايكون الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لاختلاف التشخص فى الاجسام اوفلايبقى متشكلة بشكل اخر اذ الصورة لا تنتفى بانتفاء التشخص كالشكل بناء على ان الكلام فى الصورة المشخصة فتأمل (فيض الله) ٦ وانما قال (والاعراض) بالهيولى العنصرية فائضة من العقل الفعال لان الهيولى الفلكية فائضة عن غير العقل الفعال كاقرره (تقرير)

٤ اى يمنع الانفكاك بان يوجد الهيولى وليس معها صورة جسمية اذ لو جاز ذلك لما لزم من فرض وقوعه مح لان الممكن شانه وقد لزم لانها على تقدير الانفكاك اما ان يكون ذات وضع او لا الى آخر الكلام (سيد قدس سره)

والاعراض والنفوس فائضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة المذكورة على انهم متزلزلون فى تلك القاعدة فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال ايض كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل ﴿ فصل ﴾ (فى ان الهيولى ايض لاتجرد عن الصورة لانها لو تجردت٤ عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع) اى قابلة للاشارة الحسية (اولا تكون لاسبيل الى كل واحد من القسمين فلاسبيل الى تجردها عن الصورة اماانه لاسبيل الى الاول فلانها ح اما ان تنقسم اولا لاسبيل الى الثانى لان كل ماله وضع فهو منقسم) اى قابل للانقسام (على مامر فى نفى الجزء الذى لايتجزى) لايخفى عليك انه لم يرد ماهو المتبادر من عبارته وهو ان كل شئ له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا اوعرضا لانهم قائلون بوجود النقطة ومامر فى نفى الجزء يدل على ان كل جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولادلالة له على ان كل عرض ذى وضع فهو ايض كذلك اذلا امتناع فى تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وح لايتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة بانها جزء للجسم الذى هو جوهر ممتد وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء للسرير مع انها عرض (ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان تنقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطا) جوهريا (اوفى جهتين) فقط (فتكون سطحا) جوهريا (اوفى ثلث جهات فتكون جسما) طبيعيا اقول لايخ الكلام فى هذا المقام عن اضطراب٥ اذ لاشبهة فى ان الشق الثانى من الترديد الاول هو عدم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول ذات الوضع فى الجملة فلازم ان ماله وضع فى الجملة ومنقسم فى الجهات الثلث منحصر٦ فى الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فمع عدم مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجب٧ ايض حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم فى بادى

٥ بل نقول جزئيتها من الجسم ايضا ممنوع ومامر من الدليل على تقدير تمامه انما يدل على ان فى الجسم شيئا ماوهو قابل للانفصال والاتصال والوحدة والتعدد وغير ذلك فيجوز ان يكون عرضا عارضا للصورة كالتعليمى ويكون الجسم عبارة عن الصورة فقط كما هو رأى الاشراقيين وهو ظ عند التأمل فيماسبق (عبد الرحيم)

٦ لان الهيولى والاعراض السارية فى الاجسام الطبيعية ذات وضع فى الجملة منقسم فى الجهات الثلث مع انها ليست بجسم (نصر الله)

٧ لجواز ان لايكون الهولى على تقدير تجردها عن الصورة ذات وضع بالذات ولا غير ذات وضع اصلا بل يكون ذات الوضع بالعرض والظ فى ابطال الاحتمال ان يقال لابد ان يكون مع الهيولى امر له وضع بالذات يحصل به وضع بالتبع وذلك الامر ليس عرضا ولاجوهرا منا فيا بل هو شئ ممتد فى الجهات الثلث وهذه الصورة الجسمية فيلزم ان يكون الهيولى المفارقة عن الصورة المقارنة لها هذ مراده (نصر الله)

٢ قال بعض الشراح هذا الدليل يبطل جميع الخطوط غايته الامر ان اجزائه فى المقدم اظهر فلا ضرر
هناك اقول ترك القيد اولى لايهام التخصيص على ان المطلوب ﴿ ٢٢ ﴾ تمام بدونه (من فخر الدين)

النظر كما حمله شارح المواقف فى هذا المقام عليها وهو غير ملايم لما سيجئ
من انها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة (وكل
واحد منها بط اما انه لايجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط
على سبيل الاستقلال) اى الجوهرى (مع لانه اذا انتهى اليه طرفا
السطحين) قيدهما بعضهم بالمستقيمى الاضلاع اقول هذا القيد
مضر لنا لانه لايتم المط لابابطال الخط الجوهرى مطلقا سوآء كان
مستقيما اوغيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منه على انه يكفى فى ذلك
استقامة ضلع من كل واحد منهما ولاحاجة الى استقامة جميع اضلاعهما
(فاما ان تحجب تلاقيهما اولا تحجب لاجائز ان لاتحجب والالزم تداخل
الخطوط وهو مح لان كل ٢ خطين مجموعهما اعظم من الواحد
والتداخل يوجب خلافه هذا خلف) قيل ان اراد ان كل خطين فهما
اعظم من احدهما فى جهة الطول فسلم لكن الكلام ليس فى اجتماعهما
فى الطول بل فى العرض ٣ وان اراد فى جهة العرض فممنوع اذ لاعظم
للخط فى تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو فى المقادير من
حيث هى مقادير فما لامقدار له اصلا لايمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه
وماله مقدار فى جهة واحدة فقد امتنع التداخل فيه من تلك الجهة
فقط وماله مقدار فى جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تينك الجهتين
فقط دون الجهة الثالثة وماله مقدار فى الجهات الثلث امتنع التداخل
فيه بالكلية فان قلت فعلى ماذكرت لايمتنع التداخل فى الاجزاء التى
لاتتجزى اذ لامقدار لها اصلا فكيف حكم بامتناع التداخل فيها قلت الحكم
بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا
التقدير لو تداخلت لم يحصل من مجموع انضمام بعضها الى بعض ماله
مقدار فى جهة فضلا عما له مقدار فى الجهات الثلث انتهى كلامه اقول
اذا فرض الخط الجوهرى بين الخطين ٤ الجوهرين بل بين الجسمين
فالتداخل هناك مح قطعا كما صرح به شارح المواقف ٥ قدس سره
حيث قال لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التى لاتتجزى ان بداهة ٦
العقل شاهدة بان المتحيز بالذات يمتنع ان يتداخل مثله بحيث يصير

٣ لان المراد انتهاء طرفى السطحين اليه وانتهاء طرفى السطحين لا يكون الا فى العرض (نعمة)

٤ هذا تقرير المرام على وجه يتضمن اختيار الشق الثانى من ترديد المعترض وينتفى المناقشة فى لفظ الاعظم فنقول المراد ان مجموع الخطين عظما ليس لاحدهما (نعمة)

٥ الكلام السابق ايضا لشارح المواقف فى حاشية شرح الهداية وما نقل من قوله وتوضيحه الى آخره كلامه فى تلك الحاشية والتخالف بينهما ظ فيحمل كلامه فى شرح المواقف على انه مماشاة مع صاحب المواقف والتحقيق عنده ماذكره فى حاشية شرح الهداية (فخر الدين)

٦ اعلم ان بديهة العقل حاكمة بان مالاحجم له من عظم اذ مالا فى نظيره لاتاه بامره ولم يتصور فى احدهما شئ خال عن الآخر ولا كونهما معا اعظم من احدهما فقط وذلك هو التداخل وبان ماله حجم اذا لاقى نظيره فى الجهة التى اتصافه بالعظم منها كان مجموعهما اعظم من الواحد فامتناع (حجمهما)
التداخل انما هو بالذات للاعظام والاحجام الموجبة لجواز فرض الانقسام وهى المقادير والابعاد (جمال)

٢ اى لايجوز ونفى الحسن دون نفى الجواز لحسن الآداب لان نفى الحسن يلزمه نفى الجواز وهذا من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم كما قيل ﴿ ٢٣ ﴾ تبصر (عبد الرحيم) ٣ هذا الجواب توهم بعيد بعد ماذكر

حجمهما معا كحجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع
التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها مردود لان تداخل تلك
الاجزاء مح فى نفسها سوآء تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال
البديهية يحكم بان تداخل الجوهر مح مطلقا واما تداخل غيره فعلى
مافصله المعترض فلا يحسن ٢ قوله امتناع التداخل انما هو فى المقادير
من حيث هى مقادير نعم امتناع التداخل فى المقادير انما هو من حيث هى
مقادير وقد يجاب ٣ عن اصل الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع
الخطين اعظم من احدهما فى الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين
الخطين ٤ العرضيين فى احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول ٥ من احدهما
والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن
المفروض انه متوسط هف اقول فساده ظاهر لان الناظر معترف بان كل
خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متلاقيين فى الطول واما
اذا كانا متلاقيين فى العرض فلا (ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط
فى الجهتين لان مايلاقى احدهما منه غير مايلاقى الآخر وهو مح واما انه
لايجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا
الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما اولا يحجب وكل واحد منهما بط
على مامر فى الخط واما انه لايجوز ان تكون جسما فلانها لو كانت
جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما انه لاسبيل
الى الثانى فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة
الجسمية) فصارت ح ذات وضع ٦ بالضرورة (فاما ان لايحصل فى حيز
اصلا او يحصل فى جميع الاحياز او يحصل فى بعض الاحياز دون بعض)
قيل عليه يجوز ان لايقترن بها الصورة ابدا اجيب بانها بالنظر الى ذاتها
ان لم تقبل الصورة لم تكن هيولى ٧ بل من المفارقات وان قبلتها فلحوق
الصورة لها ممكن بحسب ذاتها والممكن مالا يلزم منه محال لكن
عروض الصورة لها مستلزم للمح لايقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم
ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع
لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع به

القائل لكن الكلام ليس فى اجتماعهما فى الطول بل فى العرض (لارى)

٤ وانما قال بين الخطين العرضيين ولم يقل بين الخطين الجوهريين لعدم النزاع فى وجود الخطين العرضيين وان كان العرض صحيحا بين الخطين الجوهرين (شرح تجريد)

٥ وهكذا حال النظر الواقع فى استحالة تداخل السطوح ولم يتعرض له (محى الدين)

٦ وبه يندفع مايقال ان اقتران الصورة المتحيزة لما تحيز له اصلا ممتنع البتة ووجه الدفع ان كونها غير متحيزة مطلقا فى تلك الصورة غير لازم بل هو متحيز بالتبع فتأمل حق تأمل (فيض الله)

٧ اى الهيولى المجردة هيولى بل من المفارقات وكلامنا فى الهيولى وايضا يمتنع على هذا التقدير ان يقارن شئ من الهيولا بصورة فيلزم ان يكون الصورة منفكة
عن الهيولى وقد اثبتنا انها لاتتجرد عن الهيولى واجيب عنه بانه انما يلزم ذلك ان لو لم يكن المجردة
مخالفة بالهيئة المقارنة وهو مم فتأمل فى هذا المقام (فيض الله)

فان استلزام عدم العقل الاول عدم الواجب من حيث انه ممتنع لوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية فلا يستلزم المح والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها٢ فى حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه المح وقد يقال يجاب ايض بان الكلام فى هيولى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة فى اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هى الآن او كانت فى اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت٣ بالصورة (الاول والثانى محا لان بالبديهة والثالث ايضا مح لان حصولها فى كل واحد من الاحياز ممكن) لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضى حيزا مطلقا لا معينا (فلو حصلت فى بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال) قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكرها فلا يلزم الترجيح بلا مرجح واجيب٤ بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا يصلح ان يكون مخصصا للهيولى بجزء معين منها ولك ان تقول يجوز ان يقارن للهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلى وايضا٥ قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلى فلا حاجة فى التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت فى بعض الاحياز فلا بد ان يخصص كل جزء من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضى ذلك التخصيص لان نسبتها الى جميع الاحياز على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوى نسبتهما اليها ترجيح بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة فى الخارج فلا تقتضى٦ مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين (ولا يلزم) الاعتراض (على هذا) التقدير بان يقال (ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار) المنقلب (اولى بموضع

٢ المتبادر من هذه العبارة ان المراد من الممتنع بالغير الهيولى المجردة وليس كذلك بل المراد منه لحوق الصورة اياها فالعبارة الصريحة للمراد ان يقال لان لحوق الصورة اياها اذا نظر اليه من غير نظر الى المانع يلزم منه محال فلا يكون ممكنا بالذات فقياسه على عدم العقل قياس مع الفارق (نعمة)

٣ ودليلهم ناهض على ذلك واما انه هل يمكن ان يوجد الهيولى ما من غير صورة فبحث اخر لا غرض لهم فى حقيقة (فى حاشية شرح حكمة العين)

٤ الجواب انا سلمنا ان حصول الهيولى فى بعض الاحياز ولا يلزم منه ترجيح بلا مرجح ولكن يلزم الترجيح فى حصول بعض اجزاء الهيولى فى بعض اجزاء الحيز بالضرورة فعلى هذا القدر يظهر التطابق بين السؤال والجواب فافهم (فيض الله)

٥ اى كانه يقول انما يستقيم جوابكم المذكور اولا اذا كان الجسم الحاصل من اقتران الصورتين بالهيولى بعض جسم عنصرى واما اذا كان الجسم العنصرى كله فالصورة النوعية يصلح مخصصة له بحيز معين (شرح حكمة العين) (من)

٦ اى المقتضى للمكان هو الاجزاء الموجودة فى الخارج لا المفروضة تأمل (فيض الله)

من اجزاء الحيز الطبيعى لما انقلب اليه مع تساوى٢ نسبته اليها فليكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز مع تساوى نسبتها الى جميع الاحياز (لان الوضع السابق٣ يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح) اى اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب فى الموضع طبيعيا للماء انقلب٤ الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب فى موضع الهواء قسرا استقر فيه بعده طبعا فالحصول٥ فى ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى التى لا وضع لها اصلا ﴿ فصل فى اثبات الصورة النوعية ﴾ وهى٦ التى تختلف بها الاجسام انواعا (اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية (صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز) اى باقتضائه السكون عند حصوله فيه والحركة٧ اليه عند خروجه عنه (دون بعض) بل سائر آثاره ليس٨ لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة فلا يكون فاعلة كما سيجىء وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا يكون مبدأ لامور مختلفة فح (اما ان يكون للجسمية العامة) اى الصورة الجسمية المتشابهة فى جميع الاجسام (او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها فى ذلك الحيز فتعين الثانى وهو المط) لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص الاجسام بصورتها النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة النوعية اللاحقة واما فى الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخرى وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة المعينة التى حصلت فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص بالآثار اما فى العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة واما فى الفلكيات لان مادة كل فلك لا تقبل الا كيفيتها الحاصلة لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة

٢ فلو كان الاستواء فى الشئ مستلزما للمرجح لزم ان لا يكون هناك كذلك تأمل (فيض الله)

٣ الذى هو كون المنقلب قبل الانقلاب قريبا من جزء من اجزاء الحيز للمنتقل اليه (نعمة)

٤ اى ذلك الحيز بعد زوال الصورة المائية وحدوث الهوائية (نعمة)

٥ اى فالحصول فى ذلك الموضع قبل الانقلاب مرجح للحصول فيه بعدها (نصر الله)

٦ ظاهر هذا التعريف صادق على فصول انواع الجسم فانها اسباب متنوعة مع انها ليست صورة بل ماخوذة منها على ما صرحوا به ولو قيل الصورة النوعية جزء خارج للاجسام تختلف بها انواعا لكان اولى لاندفاع النقض ح عند من لا يقول بوجود الفصول فى الخارج واما عند القائل به فهو باق بحاله اللهم الا ان يقال التغاير بين الصورة والفصل اعتبارى (نصر الله)

٧ عطف ما على اقتضاءه او على السكون تأمل (فيض الله)

٨ دفع لما اورد فى اثبات الصورة النوعية يجوز الاستناد الى غير الفاعل الخارجى بمنع تساوى نسبته الى الجميع وحاصل الدفع ان الكلام فى الاحياز والآثار التى يقتضيها الاجسام ويصدر (٤) عنها كالبرودة والرطوبة للماء مثلا فانا نعلم قطعا انهما مستندان الى الماء فكيف يجوز الاستناد الى الفاعل الخارجى كذا ذكره قدس سره (فيض الله)

٢ والالايكونان جوهرين لان المركب من الجوهر والعرض عرض لكن فيه بحث مشهور بل صرح بعضهم بجوهريته وكذا الش صرح فى اول فصل ان الهيولى لايتجرد عن الصورة

النوعية وقد يجاب بانا نعلم بديهية ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلابد من اختلافهما بامر جوهرى مختص ٢ واعلم ان دليلهم لوتم لدل على ان الاثار والاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد فيها اومتعدد فلادلالة ٣ له عليه ولعلهم انما اقتصروا ٤ على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لايصدر عنه الاالواحد ٥ قلنا امتناع الصدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد ٦ الجهات فى الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الاانها متعددة الجهات يقتضى بكل جهة ماينا سبها ﴿ هداية ﴾ ترتفع بها الاشتباه فى كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة (اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لاتكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لمامر) ان اراد ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولايظهر منه الى ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا فمع ان اراد بقوله (والعلة الفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة بالفعل قبله) ان اراد انها يجب تقدمها على المعلول (بالذات) فسلم لكن لايحصل المطلوب من المقدمتين وان ارادانها يجب تقدمها على المعلول بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب الزمان (والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل اوبالشكل) قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والالاشتركت الاجسام كلها فى الشكل على مابيناه ولاعلة قابلية لان القابل هو الهيولى فلاتتقدم لوجوب وجودها الفايض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها اما مع الشكل ان لم تتوقف عليه اوبه ان توقف عليه اقول فيه نظر لانه لايلزم من نفى ان يكون الصورة علة فاعلية وقابلية للشكل نفى العلية مطلقا لجواز ان يكون شرطا ٧ فلا يلزم نفى تقدمها

بان السرير جوهر مع ان الهيئة العارضة العرضية له جزء منه لكن الخيالى (عبد الرحيم)

٣ فيه ان له دلالة عليه وان كان ضمنا فتأمل فيه حق التأمل (عبد الرحيم)

٤ يعنى انهم اقتصروا على الواحد وان لم يدل عليه دليلهم ولعلهم اه (عبد الرحيم

٥ اقول فعلى هذا يجوز ان يكون الجسمية مبدأ الاثار لجواز ان يكون لها جهات متعددة بتعدد الاثار فلاحاجة الى الصورة النوعية الا ان يلاحظ ما اجيب من قوله بانا نعلم بديهة (عبد لرحيم)

٦ فيه بحث لان الظ من الجهات فى الصورة الهيئة والوجود والامكان والحلول ونسبة هذه الجهات الى جميع العوارض على السواء فلابد من اثبات جهات مناسبة لكل واحد من العوارض له (صلاح الدين)

٧ يناقش ههنا ان الشرطية من تتمة الفاعل فمايدل على نفى الفاعلية على تقدير تسليمه يدل على نفى الشرطية ايضا ولو قال لجواز ان يكون غير (على) الفاعل والقائل من اقسام العلة لكان اولى (نعمة الله)

٢ هذا الضمير اما راجع الى الملازمة التى دل عليها قوله لانها لوكانت علة لزم ذلك او الى ماذكره فيما سبق (نصر الله) ٣ هذه معارضة لدليل قوله انما يجب وجودها مع الشكل

على الشكل وايض ماينه فيماسبق هو ان الصورة لوكانت مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لانها لوكانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو ٢ خلاف الواقع وقد يقال ٣ الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود المقدار الذى هو المحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء فاذا الشكل متأخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف ٤ يقال انها مع الشكل او متأخر عنه واجاب عنه المحقق الطوسى بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لاعن الصورة المتشخصة والذى ندعيه ٥ عدم تأخر الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها فى تشخصها الى التناهى والتشكل ولايبعد ان يحتاج الشئ فى تشخصه الى مايتأخر عن الماهية كالجسم المحتاج فى تشخصه الى الاين والوضع المتأخرين عنه فاذن التناهى والتشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هى متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا والانسب ح ان يقال لان الصورة متأخرة عن الشكل قطعا ولقائل ٦ ان يقول احتياج الصورة فى تشخصها اليهما غير معقول لانه ان كان الى الجزئى منهما لزال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهى والتشكل عليها وان كان الى الكلى منهما فذلك بط قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلى مثلا الى الصورة لايفيد تشخصها (والشكل لايوجد قبل الهيولى) فهى اما متقدمة عليه اومعه (فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات اومعه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات) لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ والمتقدم على مامع الشئ متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على مامع الشئ متقدم على ذلك الشئ لايظهر

او بالشكل يعنى ان دليلكم وان دل على ان الشكل مع الصورة او مقدم عليها لكن عندنا دليل ايض يدل على انه متأخر عنها وهو ان الشكل هو اه (عبد الرحم)

٤ فيه ان لم نقل انها مع الشكل بل قلنا ان وجوب وجودها مع الشكل تدبر (فيض الله)

٥ اعترض عليه بان الشكل لما كان ماهية الجسم بسبب احاطة الحدود وكانت متأخرة عن الحدود المتأخرة عن المقدار لكونها نهايات المقدار والمقدار متأخر عن الجسمية التى هى جزؤه فيقدم الجسمية على الشكل بهذا المراتب اجيب بان هذا البيان نفيد تقدم ذات الصورة على الشكل فهذا لاينافى تأخير الصورة المتشخصة فى تشخصها عن تلك الامور وبهذا تبين ان المقصد علية الصورة المتشخصة واماذات الصورة المطلقة فستقف على عدم عليتها الهيولى (صلاح الدين)

٦ هذا الاعتراض بعينه واردة على قوله كالجسم بالنسبة الى الاين والوضع لكن اكتفى بذكره ههنا واما التخصيص بهذا مع تقدم ذكره لكونه ما نحن فيه بخلاف ذلك فان ذكره على طريق التمثيل والتسطير (عبد الرحيم)

٢ ولما لم يكن شئ من الهيولى والصورة علة للاخرى ولا الكل منهما عن علة فاذن وجود كل منهما
اى (ميرك) ٣ ان يسبق الذهن منها الى الفاعلية فلدفع ﴿ ٢٨ ﴾ هذا التوهم نفى العلة الفاعلية

صحته فى التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال الهيولى متقدم على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة (فاذن ٢ وجود كل منهما عن سبب منفصل) هذا مبنى على ما زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للاخر او يكونا معلولى علة موجبة لهما ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع عند تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزأ اخيرا منها فهى مستلزمة للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهى للمعلول الاخر وبالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر فى العلة الموجبة الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولى ٣ علة موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الاخر وهو ظاهر ٤ وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام (وليست ٥ الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بيناه انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة) اى بدون ماهيتها فهى تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زالت الصورة عنها ولم يقترن بها صورة اخرى انعدمت ٦ المادة فتلك الصورة المتواردة عليها كالدعائم تزال واحدة منها عن السقف ويقام مقامها دعائم اخرى فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم (وليست الصورة ايض غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا يوجد بدون الشكل) المفتقر الى الهيولى (فالهيولى تفتقر الى الصورة فى وجودها وبقائها) اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لما تبين ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا مناف لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج اليه الشئ فى تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة فى الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة

سابقا وبهذا القيد من المنشاء يكون وصف العلة بالفاعلية سابقا مناسبا للمقام ولا حاجة الى لزوم كونها فاعلية على تقدير كونها موجبة فافهم (من فخر الدين)

٤ اذ يجوز ان يكون احد المتلازمين جزء آخر من العلة التامة للاخر لا فاعلا له ولا مشتركا معه فى العلة الموجدة وح يتحقق التلازم بينهما مع انه ليس بشئ منهما علة موجبة بالمعنى المذكور للاخر وعلى هذا قول المص فاذا وجود كل منهما على سبب منفصل فى حيز المنع لاحتمال ان لا يكون بشئ من الهيولى والصورة علة موجبة للاخر ويكون التلازم بينهما على الوجه الذى صورناه فى السند لا بان يكونا معلولى علة موجبة منفصلة عنهما (نصر الله)

٥ وهذا الكلام مظنة ان يقال فيستغنى كل واحدة منهما عن الآخر فلا يتركب منهما ماهية حقيقية فاشار الى دفعه لقوله وليست اه (حل هدايه) ٦ بين العدم والفناء عموم وخصوص مطلقا (لجواز) فان الفناء عبارة عن العدم بعد الوجود فكلما صدق الفناء صدق العدم بدون العكس (محمد شريف)

٢ ولما كان الظ من كلام القائل ان عدم لزوم الدور فيما نحن فيه انما هو بسبب تغاير جهة التوقف حتى لو احتاج كل من الهيولى والصورة ﴿ ٢٩ ﴾ الى الاخرى فى الشكل للزم الدور او رد عليه بهذا

لجواز انتفائهما مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة فيه (والصورة تفتقر الى الهيولى فى تشكلها) قيل ولما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم دور ٢ واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة فى التشكل وبالعكس ٣ اذ يحتاج كل منهما لا فى ذاتها بل فى تشكلها الى ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد يجاب بان احديهما اذا كانت ٤ علة لتشكل الاخرى فهى من حيث انها متشخصة ٥ تكون متقدمة على شكل الاخرى ومن مشخصاتها الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لدار والحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه ﴿ فصل فى المكان ﴾ (وهو اما الخلاء) اراد به البعد المجرد عن المادة وكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالى عن الشاغل (او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظ من الجسم المحوى) لان الجسم بكليته فى مكانه مالى له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم فى جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما فى جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم فى الجهتين او فى الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهرى ولا يجوز ان يكون حالا فى المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته والا لم يكن مالئا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وهذا مذهب المشائيين وعلى الثانى يكون المكان بعدا منقسما فى جميع الجهات مساويا للبعد الذى فى الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذى هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملأوه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون

الايراد ويمكن دفعه بان مقصوده ان تغاير جهتى التوقف فيما نحن بصدده مستلزم لعدم الدور لا ان المستلزم له انما هو التغاير حتى يرد عليه انه ليس كذلك (نصر الله)

٣ وكذا الكلام من كون الصورة مفتقرة الى الهيولى فى البقاء وبالعكس لكن الجواب المذكور لا يكون جوابا عن هذا بل لابد لهذا من جواب آخر تدبر (عبد الرحم)

٤ هذا على تقدير تقدم الشخص على الوجود اما اذا تأخر الشخص عن الوجود او كانا معا فخلية شخص العلة فى شكل الاخرى محل نظر وتأمل سيما فى صورة تأخر الشخص (جمال الدين)

٥ وفيه لان تقديم العلة على المعلول انما يجب بالوجوب والوجود لا بالشخص اذ ربما يكون الشئ من حيث الوجود متقدما على شئ آخر ومن حيث التشخص متأخرا عنه كما فى الهيولى والصورة فان الصورة شريكة لعلة الهيولى كما مر فيكون متقدمة عليها بالوجود ولما كان تشخصها مستفادا من الشكل المتأخر عن الهيولى كانت متأخرة بالتشخص عن الهيولى (نصر الله)

٢ غرضه تحرير مذهب الاشراقيين و هذا الذى ذكره فى تحرير المذاهب عبارة السيد فى المواقف
واما الش فيدعى استحالة تداخل الجوهر كما مر فى ابطال ﴿ ٣٠ ﴾ الجزء الذى لايتجزى لايتوجه

بعدا ماديا قائما بالجسم والايلزم ٢ من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهو مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر عليه البداهية وصحفه بعضهم بالمقطور بالقاف اى بعدا له الاقطار ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه مع بقائه تشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين ٣ اعنى الجواهر المجردة التى لاتقبل اشارة حسية والاجسام التى تقبل اشارتها وهى جواهر كثيفة وح يكون الاقسام الاولية للجواهر ستة لا خمسة على ماهو المشهور (والاول بط فتعين الثانى وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لاشيئا محضا ٤ او بعدا موجودا مجردا عن المادة لاسبيل الى الاول لانه يكون ح خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين ولايقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لاشيئا محضا) قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضى واما كونه موجودا حقيقيا فغير لازم منه وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد الترديد بين اللاشئ المحض فى الخارج والموجود فيه كما هو الظ اذ العادة جارية بابطال مذهبى المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل بهما شقى الترديد الاول بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ماذكره المص لايدل على انه ليس لاشيئا محضا فى الخارج بل يدل على انه ليس لاشيئا محضا فى نفس الامر وان اراد الترديد بين اللاشئ فى نفس الامر والموجود فيهما فيتسع دائرة المناقشة فى الشق الثانى (ولاسبيل الى الثانى لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان اذاته غنيا عن المحل) والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده (فاستحال اقترانه به) اى على الوجه الافتقار (هف) لانه مفتقر اليه فى الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر وموقوف على عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان

عليه ان المفهوم من كلامه ههنا استحالة تداخل الاجسام لاتداخل الجواهر مطلقا مع انه صرح سابقا باستحالة تداخل الجواهر مطلقا اه (فخر الدين)

٣ اى لانه عالم الجواهر المجردة وكالنفس والعقل ولانه عالم اجسام التى اه امالانه لايكون من الاول فلانه يلزم ان تكون كذلك واما انه لايكون من الثانى فلانه مجرد عن المادة (فيض الله)

٤ اى بعدا مجردا موهوما او بعدا مجردا موجودا والتالى بط بشقيه وكذا المقدم (نصر الله)

اى موركا بالبديهية وكل شئ عجلته البديهية عن ادراك فهو مفطور قال هو الراى الفطر (صحاح) ٥ وهو مذهب افلاطون من تابعه فانهم يقولون ان الفضاء ليس بمتوهم بل هو جوهر موجود خارجى مجرد عن المادة الهيولى متداخل فى الجسم المتمكن ومنطبق عليه بتمامه اذا تحرك الجسم يحرك البعد الذى كان متداخلا فيه ويحصل فيه بعد آخر مثله وهو واسطة بين العالم الجسمانى والعالم المجرد بواسطة عدم اشتماله (فصل) على المادة يشبه المجردات وبواسطة قبوله الاشارة الحسية والانقسام فى الجهات شبه الماديات (مرغبات)

٢ والطبيعى ثلثة معان الاول بمعنى الماهية والثانى بمعنى الراجح والثالث بمعنى النوعية وهو المراد هنا
(حاشيه) ٣ جواب سؤال ﴿ ٣١ ﴾ مقدر كانه قيل هل له وضع ومحازات لم لايجوز ان يكون

﴿ فصل فى الحيز ﴾ (كل جسم فله حيز طبيعى ٢) قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم ليس له حيز على تفسيره اى بالسطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظ من الجسم المحوى اذ ليس وراءه جسم آخر نعم ٣ له وضع ومحاذات بالنسبة الى ماهو فى جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم مابه يمتاز الاجسام فى الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذى يمتاز به المحدود عن غيره فى الاشارة الحسية فهو متحيز وليس فى مكان ولا بعد فى ان يكون الحالة ٤ التى تميزه فى الاشارة الحسية من غيره طبيعة له وان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبته بالقياس الى ماتحته امرا طبيعيا له فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق فى شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوى وهو مايعتمد ٥ عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذى لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى قلت المفهوم من كلام ٦ الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال فى موضع من طبيعيات الشفاء لاجسم الا ويلحقه ان يكون له حيز هو اما مكان واما وضع وفى موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعى فان كان ذا مكان ٧ كان حيزه مكانا (ولانا لو فرضنا عدم تأثير القواسر) اى الامور الخارجية (لكان فى حيز معين بالضرورة (وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر) اى لامر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ماكان تأثيره على خلاف مقتضى الطبيعة لم يكن الترديد حاصرا (لاسبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم القاسر) فتعين الاول (فاذن انما يستحقه الطبيعته اذ لايمكن استناده الى الجسمية) المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة الجسمية فى اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل فيه مختص به يعنى الطبيعة وهو المط فان قلت تأثير الفاعل فيه

له حيز فاجاب بقوله نعم لكن ليس حيز على تفسير المص ويجوز ان يكون اشارة منشاء غلط المص فان المص لما راى له وضع ومحازات ظن انه غيره تأمل
سعد

٤ لعل هذه الحالة هو الوضع بمعنى الهيئة العارضة للمحدد بسبب نسبة بعض اجزاء الى بعض او كونه فوق الفلك الثامن اوغير ذلك (تأمل)

٥ هذا ينافى ماسبق من ان المكان عندهم هو الخلاء وهو البعد الموهوم اللهم الا ان يقال ان لهم اطلاقين واصطلاحين فى المكان تأمل (عبد الرحيم)

٦ يعنى ان تصريح المحقق وان دل على اتحادها هما لكن كلام الشيخ يدل على خلافه وكلامنا مبنيا على كلامه (فيض الله)

٧ يعنى يفهم من قوله فان كان ذا مكان اه ان من الجسم الذى له حيز طبيعى مالايكون له مكان لان فاء التفصيل وكذا ان الشرطية يقتضى قسما اخر من التقسيم فى الجسم المتحيز فيلزم القول بالجسم المتحيز الغير المتمكن فحصل الفرق بين الحيز والمكان بالضرورة (عبد الرحيم)

٢ الظاهر ان يقول فى حيز معين لان الش فرق بينهما و الكلام فى الثانى فعلى هذا لايتمشى جواب الش
بقوله قلت هذا وارد اه لان الحيز بالمعنى الاعم من لوازم ﴿ ٣٢ ﴾ الوجود لامحالة وان لم يكن

ان كان من الامور الخارجية التى يفرض خلوه عنها فلا نم انه عند
تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا فى مكان
او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله فى مكان معين٢
من فاعله فان الاين٣ من لوازم وجود الجسم ولايمكن تحقق التأثير
فى وجود شئ بدون تحقق التأثير فيما هو لازم وجوده فان الفاعل اذا
اوجد الجسم اوجده فى مكان معين لامحالة قلت هذا وارد على القائلين
بان المكان هو البعد واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الاين من
لوازم وجود الجسم كما فى المحدود واورد عليهما ان تخلية الجسم
مع طبعه وان كانت ممكنة فى الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز
ان تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلايتمشى الاستدلال بها على
ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا
على ذلك التقدير الذى لا يطابق الواقع (ولا يجوز ان يكون
لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا
حصل فى احدهما) وخلى مع طبعه (فاما ان يطلب الثانى اولا
فان طلب الثانى يلزم ان لايكون الحيز) الاول الذى حصل فيه
(طبيعيا) لانه هارب عنه طالب لغيره (وقد فرضناه طبيعيا هف
وان لم يكن طالبا للثانى يلزم ان لايكون الحيز الثانى طبيعيا٤) لانه ليس
طالبا له حين ما خلى وطبعه (وقد فرضناه طبيعيا هف) اورد٥ عليه
بان عدم الطلب لمكان الطبيعى بسبب انه وجد مكانا طبيعيا آخر لايقدح
فى كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واحدا
للمكان الذى هو مطلوب به وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد لجسم
من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او فى احدهما
او لا يحصل فى شئ منهما والكل بط اما الاول فظ واما الثانى فلما
ذكره المص واما الثالث فلانه ح ان لا يكون على سمت الحيزين
او يكون عليه وح اما ان يتوسط بينهما او يقع منهما فى جهة فعلى
الاول اين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو مح وعلى الثالث يميل
الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثانى و قد تبين

١ المكان كذلك
(عبد الرحيم)
٣ قوله فان الاين اه لاحاجة
فى السؤال الى هذا الاستدلال
بل خارج عن قانون اهل
النظر لانه غصب و السؤال
حاصل بدونه ومن ثمه قيل
ان الجواب لاطائل تحته لانه
دفع ما غصبه السائل والمنع
مع السند باق بحاله لكن
فيه اشارة الى ان الحيز فى
المدعى وان كان اعم من
المكان لكن المكان ايضا
داخل فى الدعوى والا فلا
جدوى فى اثبات الحيز الاعم
فى ضمن الوضع ومدار
الجواب على هذا والافظ
انه لا يلزم من انتفاء الاين
انتفاء الحيز مطلقا لجواز
تحققه فى ضمن الوضع
فتبصر (عبد الرحيم)
٤ وهذا بناء على الحيز
الطبيعى هو الذى اذا وجده
الجسم استقر فيه ولم يطلب
غيره وان خرج عنه مال
اليه واما اذا عرف بالحيز
الاول منه لم يتم ماذكره
(شرح حكمة العين)

٥ والحق ان الحيز الطبيعى اذا كان عبارة عما اذا خلى وطبعه طلبه واقتضى الحصول (بطلانه)
فيه لم يمكن تعد وان كان عبارة عما لايخرج الجسم لطبعه اذا خلى معه امكن ذلك فافهم (جمال الدين)

٢ فيه انه اذا اريد به ان كل متناه من حيث انه متشكل فيكون التناهى سببا فلا يكون طبيعيا و الا
فلا جدوى فى صغراه و يكون ﴿ ٣٣ ﴾ هذه المقدمة اى كبراه ممتنعة (عبد الرحيم)

بطلانه و اقول لا حاجة لا تمام كلام المص الى هذا التطويل
فان محصله ان لو كان لجسم واحد حيزان طبيعيان لامكن حصوله
فى احدهما و التالى بط اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف وكذا المقدم
﴿ فصل فى الشكل ﴾ كل جسم فله شكل طبيعى لان كل جسم متناه وكل
متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعى فكل جسم فله شكل
طبيعى اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه٢
يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا) وقدمر ما فيه٣ فتذكر
(و انما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعى لانا لو فرضنا ارتفاع
القواسر) اى الامور الخارجية (لكان على شكل معين ضرورة وذلك
الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لاسبيل الى الثانى لانا قد فرضنا عدم
القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط٤) اورد عليه ان تشكل الجسم
يتوقف على تناهى ابعاده ولاشك ان طبيعة الجسم لا تقتضى تناهى
ابعاده ولا تستلزمه من حيث هى وما يعرض للشئ بواسطة ليست
مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث هو لايكون عارضا له لذاته وهذا
بعينه وارد فى المكان بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف
على وجود جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى
البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند
الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو ﴿ فصل فى الحركة
والسكون ﴾ اما الحركة فهى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
التدريج) قيل بيانه ان الشئ الموجود بالفعل لا يجوز ان يكون
بالقوة من جميع الوجوه٥ والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لايكون
موجودا بالفعل وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع
الوجوه وهو الموجود الكامل الذى ليس٦ له كمال متوقع كالبارى
عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه و بالقوة من بعضها
فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما
ان يكون دفعة واحدة وهو الكون و الفساد كانقلاب الماء هواء فان
الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة ٧

٣ من ان شكل كل جسم
موقوف على تناهيه فى جميع
الجهات و لم يثبت هذا
لما مر فى بيان عدم تجرد
الصورة عن الهيولى
(نصر الله)
٤ و يرد عليه ايض مثل
ما ذكره الش من قوله ان
تخليته مع طبعه وان كانت
ممكنة فى الذهن (حاشية)
٥ اى من جميع الحالات فى
الممكنة لان الحرارة والبرودة
واليبوسة والرطوبة
وغيرها والانتقال من احد
هذه الاوصاف على سبيل
التدريج الى الاخرى هو المراد
من الحركة لاغيره (حاشيه)
٦ من الكمالات الممكنة
الحصول والافظ ان العقول
لم يحصل لها وجوب الوجود
بالذات و غيره مما ينفرد به
البارى عز اسمه فعلى هذا
لا يرد على تقدير كون
الوجود اعم من الحقيقة
و الاعتبارية انه لو كان
بالفعل من جميع الوجوه
لكان كونه بالقوة ايض
بالفعل فيكون بالقوة مع فرض
كونها بالفعل فيكون موجودا
ومعدوما (عبد الرحيم) (٥) ٧ فيه انه اذا نظر الى مجمع الهواء يكون تدريجيا البتة واذا نظر الى كل
جزء منه فكل خارج من القوة الى الفعل يكون دفعيا كما قال به الامام فلا حركة اصلا (حكمة العين)

او على سبيل التدريج وهو الحركة اقول فيه ٢ بحث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم تكن لها فلها خروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولايسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلان الانتقال في الجدة ٣ والفعل والانفعال والمتى دفعى عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا ٤ وفسادا قال ارسطو الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض ٥ لايكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهى صفة شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسبه المتحركة الى حدود المسافة فهى باعتبار ذاتها مستمرة و باعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها و سيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحركة الى الجزء الثانى في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه يتخيل امر ممتد ينطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيرى ذلك خطا او دائرة و الحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في الوهم لان المتحرك مالم يصل الى المنتهى لم يوجد ٦ الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة ﴿ واما السكون ﴾ فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك (فالمجردات خرجت عنه لانه غير متحركة) ولا ساكنة اذ ليس من شانها الحركة و التقابل بينهما تقابل العدم والملكة قيل السكون هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد (وكل) جسم (متحرك فله محرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا) على الدوام (والتالى كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة) باعتبار مقولة هى فيها (على اربعة اقسام) ومعنى وقوع الحركة في مقوله هو ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف آخر او من فرد الى فرد آخر (حركة في الكم كالنمو) وهو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ٧ ينضم اليه و يتداخل في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف السمن فانه ازدياد في الاجزاء الزائدة و الاجزاء الاصلية في بعض

٢ اى في كلام القائل بحث من وجهين بمانعية تعريف المص على توجيهه (محمد البلغارى) ٣ اى في الملك ويسمى الجدة ايض وهى هيئة تعرض للشئ بسبب ما يحيطه به ﴿ ٣٤ ﴾ و ينتقل بانتقاله (مواقف)

٤ توضيحه ان الكون في عرفهم حدوث صورة نوعية والفساد زوالها وقد اتفقوا على انهما لايكونان الا دفعة فكل كون وفساد دفعى عندهم واما ان كل دفعى كون و فساد فمحل النزاع وانما لم يذكر الاضافة لانهم متفقون على وقوع الانتقال التدريجى فيها كما سنبينه سعد

٥ يعنى كون الجسم بحيث لايكون حاصلا قارا في اى جزء فرض من اجزاء المسافة لا قبل الوصول الى ذلك الجزء ولا بعد الوصول اليه فتأمل (عبد الرحيم)

٦ فيه بحث مشهور وهو انه ان اريد بقوله لم يحصل تمامها انه لم يحصل شئ ذو مقدار منها فغير مسلم بل الظ تحقيق ذى مقدار منها وان اراد انه لم يحصل تمام المقدار المتصور بين المبداء والمنتهى كعشرة اذرع فمسلم لا يجديه كما لا يخفى وتمام الكلام فيه مذكور في حواشى شرح التجريد (فخر الدين)

٧ قوله بما ينضم اليه و يداخلها ان كلا من الضمير المجرور والمنصوب راجع الى شئ واحد بلا تفكيك فالتذكير باعتبار الحجم و التأنيث باعتبار الاجزاء و متحدان بالذات وقد يقرء (الحيوانات) تداخلها بصيغة المصدر عطف على ازدياد وهو ليس بمناسب بما ذكره في المطولات في تعريف النمو (عبد الرحيم)

الحيوانات هى المتولدة من المنى كالعظم و العصب و الرباط و لزائدة فيه هى المتولدة من الدم كاللحم و الشحم و السمن (والذبول) هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية ٢ للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء ٣ الزائدة وقد عد العلامة في شرح القانون السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذ الحركة في مقولة تستدعى امرا واحدا بعينه تتوارد عليه افراد تلك المقولة وظ ان افراد المقدار في النمو و الذبول لا يتوارد على شئ واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر آخر فتضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار ٤ متصلا واحدا اولا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير و الصغير في حالتى النمو والذبول متغايران فليسا من الحركة الكمية و كذا الحال في السمن والهزال فتنحصر في التخلخل و التكاثف وارادوا بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره و بالتكاثف ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء و يتداخلها جسم غريب كالقطن المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان على رقة القوام وغلظته ومما يدل على تحققهما ٥ ان القارورة الضيقة الرأس اذا كبت على الماء فلا يداخلها فاذا مصت مصا قويا ثم كبت عليه دخلها و ذلك بخلاء حدث فيها بالمص ٦ لامتناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء ٧ الباقى تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم اوجد فيه البرد الذى في الماء تكاثفا فصغر حجمه واعاد بطبعه الى مقداره الذى كان له قبل المص فدخل فيها الماء فيها ضرورة امتناع الخلاء

٢ كما في بعد اربعين سنة فانه الشخص الانسانى يتزايد الى ثلثين سنة ثم يكون على حال الى اربعين سنة ثم ينقص الى مائة وعشرين سنة ﴿ ٣٥ ﴾ كذا قيل (نعمه) ٣ واعلم انه اذا عد النمو والذبول من الحركات الكمية فالوجه ان يعد السمن والهزال منها ايضا (مواقف)

٤ هذا ناظر الى كلام المحقق الشريف قدس سره في شرح المواقف حيث قال ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية على وجه يصير به المجموع متصلا واحدا في نفسه فالنمو والذبول حركة كمية والا فلا سعد

٤ فيه اشارة الى رد ما ذكره الشريف قدس سره (في شرح المواقف) من ان هذا الاعتراض انما يراد اذا لم يكن اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية على وجه يصير به المجموع متصلا واحدا في نفسه والا فالصواب ان الاعتراض ساقط هذا خلاصة ما ذكره قدس سره (عبد الرحيم)

٥ اى على تحقق التخلخل والتكاثف بالمعنى الاول من معانيها الثلثة وفي قوله ومما يدل اشارة الى ان لثبوتهما وتحققهما دليلا غير هذا المذكور كما اورده صاحب الطوالع سعد

٦ بانه اخرج بالمص منها بعض الهواء و يبقى امكان ذلك البعض الخارج خاليا (شرح مواقف)

٧ يظهر ذلك كل الظهور اذا مص مصا قويا جسم مستحكم مجوف له ثقبة ضيقة واحدة فلا يدخله الهواء من جانب آخر لعدم المشام فيحدث في الهواء الباقى تخلخلا (فخر الدين)

٢ قيل فى الماء برودة ذاتية وان كان غاية الحر بها يتكاثف الهواء فيكون سبب التكاثف هو البرودة فى
جميع المواد (صراح) ٣ قيل ان التسخن و التبرد لايتوارد على شئ * ٣٦ * واحد بعينه لان التسخن انما

هكذا قالوا واقول الظاهر ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء فان
التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كبت على الماء الحار٢ جدا
يدخل فيها (وحركة فى الكيف لتسخن الماء وتبرده٣ مع بقاء صورته
النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة فى الاين وهى انتقال الجسم
من مكان الى مكان آخر) بل من اين الى اين آخر (على سبيل التدريج
ويسمى٤ هذه الحركة نقلة وحركة فى الوضع وهى ان تكون للجسم حركة
على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين) اى يفارق كل واحد
(من اجزاء مكانه) لو كان له مكان (و يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة
اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج) اقول ههنا بحث اذ قد علم٥
مما سبق ان الحركة فى الوضع هى الانتقال من وضع الى وضع آخر تدريجا
ولا نسلم ان ذلك الانتقال منحصرة فيما ذكره فان القائم اذا قعد
انتقل من وضع الى وضع آخر مع انه لايتحرك على الاستدارة وثبوت
الحركة الاينية له لاينافى ذلك والاظهر ان الحركة واقعة فى بواقى
معقولات العرض ايض اما الاضافة فلانه اذا فرض ان الماء اشد
سخونة من ماء آخر وتحرك فى الكيف حتى صار سخونته اضعف
من سخونة الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعنى
الاشدية الى نوع آخر منها اعنى الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك
اذا كان الجسم فى مكان اعلى ثم تحرك فى الاين حتى صار فى مكان اسفل
او كان اصغر مقدارا من جسم آخر ثم تحرك فى الكم حتى صار اعظم
مقدارا منه او كان على اشرف اوضاعه ثم تحركت منه الى وضع هو
اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم فى هذه الصور٦ ايض من اضافة
الى اخرى تدريجا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول
او الصعود فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها
فى الاين واما الفعل والانفعال٧ فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى
اشد منها بالتدريج تحرك من تسخن الى اقوى منه وكذلك اذا زاد
الاستعداد فى قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ فى الشفاء
يشبه ان يكون الانتقال فى متى دفعيا اذا لانتقال من سنة الى سنة ومن

عرض لاقل ما عرض له التبرد
اى بجزئه ولايكون من قبيل
الحركة فى الكيف بل من
الحركة فى مطلق المقولة
وجوابه لايليق ان يعترض له
(محمد شريف)

٤ كحركة الفلك على نفسه
فانه لايخرج هذه الحركة من
مكان الى مكان آخر فيكون
حركته آنية ولكن يتبدل
منها وضعه لانه يتغير بها
كنسبة اجزائه الى امور
خارجة عنه اما حاوية واما
محوية واذا تغيرت تلك
النسبة غيرت الهيئة الحاصلة
بسببها وهى الوضع (شرح
مواقف)

٥ اقول فى بحثه بحث اما اولا
فلان علم من كلامه كما ذكرنا
ان الحركة فى الموضعين هى
الانتقال من نسبة الى نسبة
اخرى وقوله فان كل واحد
من اجزائه يباين كل واحد
من اجزاء مكانه مسامحة كما فى
قولهم الترتيب جعل كل شئ
فى مرتبته ونظائره كثيرة
(عبد الرحيم)

٦ قيل هذا الكلام مناف لما
تقدم من ان الانتقال من
القوة الى الفعل فى الجدة
والفعل والانفعال دفعى واجيب بوجهين تأمل (محمد شريف) ٧ الفعل هو الهيئة الحاصلة (شهر)
بسبب تأثير الشئ فى الاخر والانفعال هو الهيئة الحاصلة بسبب تأثير الشئ عن غيره (فخر الدين)

---

٢ اى نهاية وجود الزمان الاول اعنى الزمان الذى كان سابقا على ذلك الان (نعمة الله) ٣ هذا
الايراد للسيد المحقق فى * ٣٧ * حواشية على شرح حكمة العين حاصله ان الانتقال من مكان

شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها
ببعض والفصل المشترك بينهما هو الآن واذا فرض زمانان يشتركان
فى آن فقيل ذلك الآن يستمر للموضوع متاه بالقياس الى الزمان الاول
وبعده يستمر له متاه بالقياس الى الزمان الثانى وذلك الآن نهاية٢
وجود الاول وبداية حصول الثانى فلا تدريج فى الانتقال ويرد
عليه ان الفاضل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون
الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى آخر دفعيا ايضا ولكن اذا فرض
مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر
تدريجيا فكذا الحال فى الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما
زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لادفعيا (ونقول ايضا
ما يوصف بالحركة اما ان تكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة ام لا
بل يكون الحركة حاصلة فى شئ آخر يقارنه فيوصف هذا بالحركة
تبعا لذلك الشئ والحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة
الى الثانى تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم٤ (الحركة) الذاتية
(اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة) اقول ان اراد بها
مبدأ الميل٥ فلا يلايم٦ قوله (اما ان تكون مستفادة من خارج) اى امر
متميز عن المتحرك فى الاشارة الحسية (اولا تكون) وان اراد بها الميل
فلا يلايم قوله (فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور
اولا يكون) اذ الميل على ماذكره الشيخ فى رسالة الحدود كيفية بها
يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهى عديمة الشعور قطعا فان حملت
على الاول فالمراد ان يكون محركها٧ مستفادة من خارج وان حملت
على الثانى فالمراد ان يكون لمبدئها شعور فالحمل على الاول اولى
بالعبارة (فان كان لها شعور) قيل مجرد الشعور لايكفى فى كون الحركة
ارادية كما فى الساقط من علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان لها
شعور وارادة (فهى الحركة الارادية) اقول هذا مدفوع بان مبدأ
الميل هناك هو الطبيعة ولاشعور لها وان كان للمتحرك شعور وارادة
(وان لم يكن لها شعور فهى الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة

الى آخر كانتقال من زمان
الى اخر فى انه يتوسط
بينهما مكان يكون تدريجى
والافدفعى (نصر الله)

٤ وكراكب السفينة قال
الكاتبى فى هذا المثال نظر
لان الحركة هى الانتقال
من مكان الى مكان اخر مع
التوجه والراكب منتقل
كذلك فيكون متحركا بالذات
اللهم الا ان يعتبر الانتقال
من مكان الى اخر مغاير الاول
بجميع اجزائه فحينئذ يكون
الراكب متحركا بالعرض
لان الهواء متبدل دون
سطح السفينة وجوابه ظ
اذ لاتوجه للراكب بل انما
يوصف به تبعا للسفينة
(شرح مواقف)

٥ لان مبدأ الميل اما لنفس
او الطبيعة وكل واحد
منهما لايستفاد من الخارج
على ما فسر (محمد شريف)

٦ عدم الملايمة بالنظر الى
التقسيم الاول لان مبدأ
الميل فى ذاته للترديد فلا بد
بان يقال اما من خارج اولا
(محمد شريف)

٨ فيكون قوله اما ان تكون
مستفادة بطريق الاستخدام وكذا نظائره او يكون مراد المص بقوله والمحركة محركها مجازا
مرسلا او بحذف المضاف فى القوة فيلزم التأويل ح فى قوله لها شعور ايضا (عبد الرحيم)

٢ قوله فيه اشارة اه اى فى قوله لان القوة المحركة اه لانه يفهم منه ان القوة المحركة المستفادة من
الخارج هى الفاعل لمولنا (محمدشريف) ٣ فيه انه يجوز ﴿٣٨﴾ اختلا فهما فى الاخذ

من خارج فهى الحركة القسرية) فيه ٢اشارة الى ان فاعل الحركة
القسرية طبيعة المقسور لا القاسر والالزم من انعدامه انعدامها
بل هو معد ﴿فصل﴾ (فى لزمان اذا فرضنا حركة واقعة فى مسافة على
مقدار معين من السرعة وابتدأت ٣معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا
فى الاخذ والترك) والاولى ترك الاخذ لتكراره (ووجدت الحركة
البطيئة قاطعة) لمسافة (اقل من مسافة) السريعة (والسريعة
قاطعة) لمسافة (اكثر منها واذا كان كذلك كان بين اخذ لسريعة
وتركها امكان) اى امر واحد غير المسافتين ٤ والحركتين ممتد (يسع
قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطؤ معين)
قال الامام هذا مبنى على وجود حركتين تبتدأن معا وتنتهيان معا
وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التى لايمكن اثباتها الا بعد
اثبات الزمان فيلزم الدور وايض هذا مبنى على وجود حركتين
احديهما اسرع والاخرى ابطأ ولايمكن اثبات السرعة والبطؤ
الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان الزمان ظاهر
الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام
والشهور والاعوام ٥ والمق ٦بيان الحقيقية المخصوصة اعنى كونه كما
ومقدارا للحركة ٧ ولاشك ان العلم بوجود الزمان يكفينا فى ثبوت المعية
والسرعة والبطؤ فلا دور اقول يمكن ان يجاب ايض بان ثبوت
المعية والسرعة والبطؤ وان توقف على ثبوت الزمان فى نفس الامر
لكن لايتوقف العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور (وهذا
الامكان قابل للزيادة والنقصان) فان الحركتين اذا اختلفتا
فى الاخذ والترك تفاوت امكانا هما (وغير ثابت اذلاتوجد اجزاؤه
معا) بالضرورة قيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة
الواقعة فيها اقول فيه نظر اذلم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة
وهى كما انها واقعة فى الزمان واقعة فى المسافة ولايلزم من اجتماع
اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء
الزمان ايض اجتماعها وقيل لو اجتمعت اجزاؤه لكان الحادث

والترك مع عدم تفاوت
امكانهما بان يبتدأ الاولى
قبل الثانية وترك الثانية
بعد الاولى فالاولى ان يقال
فى الاخذ والترك لكن يمكن
ان يقال الواو بمعنى او الفاصلة
وحينئذ يتم الكلام (صدر الدين)
٤ فان الحركة البطيئة الموافقة
للحركة الاولى السريعة
فى الاخذ والترك امر فى
الابتداء والوقوف تشتركان
فى هذا الامكان ضرورة
توافقهما فى الابتداء
والوقوف ويتفاوتان فى
المسافة ضرورة كون
المسافة البطيئة اقل ومابه
التوافق غير ما به التفاوت
فالزمان امر وجودى مغاير
للمسافة (شرح طوالع)
٥ فيه انهم قدروا امر
الموهوم فلايلزم من تقديرهم
كونه موجودا فافهم
(عبد الرحيم)
٦ لاشك ان المقصد ههنا
الاستدلال بما ذكره على
وجود الزمان واما بيان
حقيقته سيجئ فالوهو
مقدار الحركة اللهم الا
ان يقال انه سياق كلام
الامام فى موضوعه على هذا المطأخوذ من كلام حاشيته (حسن چلبى) ٧ من (فى يوم)
هذا الفصل مفتقرة على ثبوت الزمان ولامحذور فيه اذ ثبوت الزمان لايتوقف على ثبوت المعية (ميرك)

٢ اى ليكون الحادث فى يومنا حادثا فى يوم الطوفان لكون زمان الحال على هذا التقدير مقارنا
وفى الزمان وبالعكس فا ﴿٣٩﴾ فى احدهما يكون فى الآخر انهم لعدم تفرقهما (نعمة الله)

فى يوم الطوفان حادثا فى يومنا وبالعكس ٢ وانت تعلم انه لايلزم
من اجتماع اجزاء الشئ ان يكون الحاصل فى احدهما حاصلا
فى الآخر (فههنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من لزمان)
وفى المباحث ٣ المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما ٤ امر
موجود فى الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط
ويسمى بالآن السيال ايض والثانى امر متوهم لاوجود له فى الخارج
فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك
ذلك الامر الذى هو مطابق لها وغير منقسم مثلها يفعل لسيلانه
امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة بمعنى القطع (وهو مقدار الحركة
لانه ٥ كم) لقبوله الزيادة والنقصان بالذات وليس مركبا من آنات
متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التى تقع عليها الحركة
فلو تركب منها لتركبت المسافة من اجزاء لاتتجزى ٦ فيكون مقدارا
وقيل مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل
للزيادة والنقصان بالذات وهو مم (لايخلو اماان يكون مقدار الهيئة
قارة) المناسب ان يقول لامر قار (اولهيئة غير قارة) ليتم الحصر فان
الامر القار وهو مايجتمع اجزاؤه فى الوجود شامل للجواهر مطلقا
والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لاتشمل
الجواهر اذلاتغاير بينهما وبين العرض الاباعتبار الحصول فى الهيئة
والعروض فى الفرض (لاسبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لايكون
قارا لايكون مقدار الهيئة قارة) والا يتحقق الشئ بدون مقداره
(فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهى الحركة فالزمان
مقدار الحركة) وسيجئ زيادة بيان له فى الفلكيات (ونقول ايض
ان لزمان لابداية له ولانهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل
وجوده قبلية لاتوجد مع البعدية وكل قبلية لاتوجد مع البعدية
فهى زمانية) قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على
بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى التقدم لزمانى ان يكون المتقدم
فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم

٣ الظ ان المقصود من هذ
النقل تحقيق المقام وبيان
انقسام لزمان على انقسام
الزمان على انقسام الحركة
ويحتمل ان يكون اعتراضا
على المص بان الزمان له معنياه
وابا ما كان لا يصح الحكم
عليه بكونه متقدرا وغير ثابت
لان الاول موجودا فى الخارج
لكنه بسيط لايمكن ان يكون له
جزء فكيف يكون قابلا
للزيادة والنقصان وغير ثابت
الاجزاء والثانى معدوم
فى الخارج فلا يكون ايض
متقدرا غير ثابت الاجزاء
تأمل حق التأمل (عبد الرحيم)
٤ فيه ان قوله النقصان
لا يستلزم كونه منقسما الى
قسمين بل الزيادة ايض
تأمل (عبد الرحيم)
٥ تعليل لكونه كما يعنى تقبل
الزيادة والنقصان فيكون
قابلا للقسمة بالذات وكل قابل
للقسمة بالذات فهو كم هو
عرض تقبل القسمة لذاته على ما
صرح به (عبد الرحيم)
٦ اى كمية متصلا يتلاقى
اجزائها على حدود
مفروضة وليس مقدار الامر قار مجتمع اجزائه والالكان الزمان قار امثله لان مقدار القار قار
بالضرورة لكن الزمان يستحيل ان يكون قارا والالكانت الحوادث متعاقبة مجتمعة معا (شرح مواقف)

٢ وذلك لان كل زمان مقدار الحركة فلو كانت ازمنة غير متناهية منطبقا بعضها على بعض كان كل واحد منها مقدار حركة على حدة فيكون هناك حركات غير متناهية صادرة ﴿ ٤٠ ﴾ عن اجسام غير متناهية

زمانيا لزم ان يكون الامس فى زمان مقدم واليوم فى زمان متأخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين و يلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة ٢ وح يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زمانى وقد يجاب بان التقدم الزمانى لايقتضى ان يكون كل من المتقدم والمتأخر فى زمان مغاير ٣ له بل يقتضى ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا تجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمانى فان لم يكن شئ من المتقدم و المتأخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما زمانا ٤ والاخر ليس بزمان احتيج فى الاخر الى الزمان دون الاول ٥ وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج فى شئ منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا و بالذات ولما عداها ثانيا و بالعرض وقيل تدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك الحادثة كانت امس و هذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لم ذا قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم مأخوذ من مفهوم لفظ امس ٦ كما ان المتأخر عن اليوم مأخوذ فى مفهوم لفظ الغد فلو قيل لم ذا قلت امس متقدم على اليوم كان كما لو قيل لم ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتأخر وهذا مما يعد سخيفا وكما ان انقطاع السؤال عند قولنا كانت تلك فى الزمان المتقدم وهذه كانت فى الزمان المتأخر لايدل على ان التقدم عرض اولى للزمان فكذا انقطاع السؤال عند ماذكرتم لايدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة ٧ فى الاثبات لافى الثبوت وهذا هو المط كما لايخفى (فيكون قبل الزمان زمان هف وكذلك لو كان له نهاية

متحققة فى حالة واحدة وانه محال (نصر الله)

٣ اى لايقتضى ان يكون المتقدم فى زمان مغاير له لانه يجوز ان يكون المتقدم فى زمان والمتأخر فى زمان هو عينه يعنى لو كان المتقدم او المتأخر او كلاهما زمانان لايحتاج الى زمان زائد عليهما (عبد الرحيم)

٤ ومانحن فيه من هذا القبيل لان وجود الزمان زمان وعدمه ليس زمان افيحتاج الى الزمان فيكون فى الزمان ايضا فاذا كان كذلك يشتمل الزمان اى وجوده وعدمه فلا يكون فيه عدم اصلا فيكون الزمان ازليا (محمد شريف)

٥ ومانحن فيه من هذا القبيل لان العدم بذاته لا يقتضى تقدما ولاتأخرا بل لابد ان يكون معه زمان ليعرض له التقدم و التأخر بحسبه (شرح مواقف)

٦ الانسب بالمقام ان يقول كما ان المتأخر عن امس مأخوذة فى مفهوم اليوم ولاسترة فى استعمال مفهوم اليوم ذى اللام على التأخر عن امس كما صرح به الاصفهانى (عبد الرحيم) ٧ اى على كون التقدم و التأخر عرضا اوليا (لكان) للزمان بل يفهم التقدم و التأخر من لفظ امس وابعد سببه انه جزء مفهومه لاسبب انه عرض اولى للزمان سه

٢ قوله اذا صار منكوسا اه فيه شئ لان عدم التبدل فى صورة الانعكاس لايدل على عدم التبدل مطلقا كما هو الظ لجواز ان يقع لتبدل فى صورة ﴿ ٤١ ﴾ اخرى (نصر الله) ٣ لايخفى ان باقى الجهات اذا

لكان عدمه بعد وجوده بعدية لاتوجد مع القبلية) وكل بعدية لاتوجد مع القبلية فتكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف ﴿ الفن الثانى فى الفلكيات ﴾ وفيه ثمانية فصول ﴿ فصل فى اثبات كون الفلك مستديرا) و بيانه ان ههنا جهتين لا تتبدل لان احديهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا صار ٢ منكوسا لم يصر مايلى رأسه فوقا ومايلى رجله تحتا بل صار رأسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقى الجهات ٣ فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ٤ و يمينه شماله و بالعكس والجهة يطلق على منتهى الاشارات الحسية ومقطعها وعلى منتهى الحركات المستقيمة ٥ وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق هى محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارات الحسية ومقطعها و بالنظر الى الثانى قيل هى مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت موجهة الى مايقابلها والمشهور انها ستة وسبب الشهرة امر ان عامى و خاصى اما العامى فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر و بطن ورأس وقدم فالجانب ٦ الذى هو اقوى فى الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا ومايحاذى وجهه قداما ومايقابله خلفا ومايلى رأسه بالطبع فوقا ومايقابله تحتا ٧ ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقفت اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها فى سائر الحيوان ايضا لكنهم جعلوا الفوق على مايلى ظهورها بالطبع و التحت مايقابله ثم عمموا اعتبارها فى سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة فى الجسم فطرف الامتداد الطولى يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق و التحت وطرفا الامتداد العرضى يسميهما الانسان

كانت عبارة عن المشرق والمغرب والجنوب والشمال لايتبدل بتبدل الانسان ايض وكونها راجعة الى الفوق غير معلوم بعد (محمد شريف) ٤ وذلك لان الفوق مايلى الرأس بالطبع والتحت مايلى الرجل بالطبع لامطلقا والانسان فى صورة الانعكاس ليس على النظم الطبيعى فليس فيه تبدل احداهما بالاخرى (نصر الله)

٥ المراد منها الحركة الاينية سواء كانت مستقيمة او منحنية لاالمعنى اللغوى (نعمه)

٦ اى فمايلى الجانب اه فيكون ملايما لما يليه من قوله و ما يحاذى وجهه او مايلى رأسه على انه على ذلك التقدير يكون اليمين و الشمال كالفوق و التحت مما لا يتبدل لان و هو بط لاتفاقهم على تبدل الجهات الاربع غير الفوق و التحت و يكون ايض فى الكلام خلط لكن بقى انه كما يطلق الفاظ الجهات على ما يلى اطراف الانسان يطلق ايض على نفس تلك الاطراف فلا يتبدل ح شئ منها فافهم (عبد الرحيم) (٦) ٧ لا بد من التقييد بما لم يتجاوز عن المركز كما ذكره المحقق الدوانى فقوله ومقابله تحتا ليس بتحقيق على اطلاقه (فخر الدين)

٢ نعم حصل بهذا التقرير الامتياز بين كل اثنين من الجهات لكنه لم يحصل بين كل اثنين يعنى بين الفوق والتحت وكذا بين اليمين والشمال و بين القدام والخلف ولابد من بيان ذلك ايض

باعتبار عرض قامته باليمين واليسار وطرفا الامتداد الباقى يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام٢ والخلف فالاعتبار الخاصى يشتمل على الاعتبار العامى مع زيادة هى تقاطع الابعاد على قوائم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت ٣ تعلم ان قيام بعض الامتداد على بعض مما لايجب ٤ فى اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات غيرمتناهية لامكان ان يفرض فى جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غيرمتناهية (وكل واحدة منهما موجودة) قيل فيه اشكال لانهم قالوا جهة التحت هى المركز الذى هو النقطة الموهومة فلايكون موجودة اقول كانهم ارادة الموجود فى نفس الامر (ذات وضع غير منقسم فى امتداد مأخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها) وقد يقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقطة ولا السطوح من الخطوط بل هى متصلة ٥ فى انفسها لامفصل فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة فى وسط الخط والى الخط المتوهم فى وسط السطح فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودة فى الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذى يتوهم كون المشار اليه فيه (ولما امكن اتجاه المتحرك اليها) قيل بالوصول اليها او بالقرب منها وانما قيد الاتجاه بهما لامكان اتجاه المتحرك الى المعدوم يقصد بالحركة تحصيله كما فى الحركة الكيفية وههنا بحث اذ يمكن فيه ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم الوصول اليه عند القائل بان المكان هو السطح (وانما قلنا انها غير منقسمة) فى ذلك الامتداد (لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك) فلايجوز حركته فى الجهة لانها ما اليه الحركة او ما منه الحركة فلو كانت الحركة فى الجهة كانت الجهة مسافة لاجهة وانه مح وح (فاما ان يتحرك عن المقصد) يعنى الجهة (او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة) والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة

حتى تميز الجهات الست بالكلية كما تعرض له مولينا زاده و غيره اقول يمكن ان يقال اكتفى عنه بما ذكره فى الاعتبار العامى كما انه لا فرق بينهما الا بتقاطع الابعاد على الزوايا القوائم و يدل عليه قوله فالاعتبار الخاص يشتمل على الاعتبار العامى مع زيادة هى تقاطع الابعاد على القوايم تبصر (عبد الرحيم)

٣ يريد ان الجهات اطراف الامتدادات مطلقا لااطراف الامتداد المتقاطعة على زوايا قوائم حتى ينحصر فى ستة فهى غير متناهية لامكان ان يفرض فى جسم واحد بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية متقاطعة على تلك الزوايا (نصر الله)

٤ يعنى ان الجهة منتهى الاشارة الحسية كما ذكره بقوله والاولى وهو الصحيح و قيام بعض فلا دخل له فى انتهاء الاشارة فاذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لاستا فقط فظهر ان كون الجهات ستا مشهورى لا تحقيقى (فخر الدين) ٥ يمكن ان يكون الدليل على طريق اللف و النشر الغير المرتب (وان) كما وقع فى بعض الكتب الاول للثانى والثانى للاول وح لايرد عليه الاعتراض كما لايخفى (فخر الدين)

٢ الى هنا بيان ثبوت المقدم فى قوله ومتى كان كذلك كان الفلك مستديرا ومن هنا شرع فى الملازمة (عبد الرحيم) ٣ يعنى اذا ثبت ان الجهة غير منقسمة فى الامتداد المذكور ثبت ان وضعها لايكون

(وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة) والا لكانت الحركة منه حركة من الجهة اقول اتمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة٢ فى الجهة كما اشارنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد لان انقسام الجهة مستلزم لامكان الحركة فيها (واذا ثبت٣ هذا) ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت جوهرا ٤ فكانت قابلة للانقسام فى جميع الجهات كما مروح لابد لها من امر يحدد و يعين وضعها ولاتجب ان تكون قائمة بالمحدد ٥ كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعنى السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعنى المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه بالمحدد ايض (فنقول تحدد الجهات ليس فى خلاء) لاستحالته (ولا فى ملاء ٦ متشابه والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع) لان الملاء المتشابه لايوجد فيه امور مخالفة بالطبع (فلايكون احديهما مطلوبة) لبعض الاجسام (والاخرى متروكة) لذلك البعض (هف) لان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق وهاربان عن التحت والارض والماء بالعكس (فاذن تحدد الجهات فى اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه) قيل لتوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات ليس فى داخل ثخن الملاء المتشابه فاذن هو فى اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه (محصلة به) وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء لايوجد فيه امور مخالفة الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقة و بعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذى لايكون متناهيا لان المتناهى يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقطة وانما تعرضوا للملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات محدد الجهات لايتوقف على تناهى الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين لايخلو عن تمحل كما يظهر بادنى تأمل (ومتى كان كذلك كان محددها بجسم كرى لان محددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذى ليس بكرى

بالذات اذ لو كان بالذات لكانت الجهة جوهرا ضرورة ان كل ذى وضع بالذات جوهر فيلزم ان يكون خطا او سطحا او نقطة جوهرية والكل باطل (فخر الدين)

٤ فيه ان المراد من الوضع هو الاشارة الحسية وقد سبق ان المشار اليه بالذات قد يكون نقطة وقد يكون خطا وقد يكون سطحا واذا اريد منه التعين والتشخص فيتعين الاعراض انما هو بمحالها وان اريد به تعين كون الاعراض من الاعراض جهة دون غيره فلا يلايم قوله والا لكانت جوهرا تأمل (محمد شريف)

٥ اى الفلك الاعظم فان تحدد الجهات سواء كان فوقا او سفلا بالفلك الاعظم وجهة السفل ليست قائمة به (محمد شريف)

٦ بان يكون بعض حدود المفروضة فيه جهة وبعضها جهة اخرى مقابلة لها لعدم اولوية بعض تلك الحدود بان يكون جهة بعضها جهة اخرى مخالفة لها بالطبع فتعين ان يكون فى شئ مختلف خارج مما يتشابه و ذلك الشئ لا محالة ان يكون جسما او جسمانيا لوجوب كونه ذا وضع (شرح طوالع)

لاتحدد به جهة السفل لان جهة السفل غاية ٢ البعد عن جهة الفوق) بحيث لايمكن ان يتصور هناك ماهو ابعد منه (والا لتبدلت) جهة السفل (بالنسبة الى ماهو ابعد منه) فصارت فوقا بالقياس الى ذلك الابعد (ولايتحدد به) اى بغير الكرى (غاية البعد ٣) سواء كان البعد ٤ داخلا اوخارجا بل البعد ٥ الخارج لايتحدد به غايته اصلا سواء كان الجسم كريا اولا فان كل ما يفرض انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ماهو ابعد من ذلك الابعد (فلا يتحدد به جهة السفل) بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخل فان قلت ٦ لايمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا لانهما جهتان متقابلتان مقابلة الغاية بحيث يستحيل ان يتوهم ماهو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مماهو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى لماوقعتا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احديهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى فلايمكن قطعا (وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ماهو ابعد عن بعضها) فى الامتداد الواصل بينهما (فهو اقرب من الاخر وكل مايفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع) لكونها غاية القرب من البعض الاخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى اين (فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر) والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد جهة السفل فهو كاف فى تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه و يقع المحاط حشوا لادخل له فى التحديد ولابد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم لما كانت جهت الفوق القائمة به منتهى الاشارة (فيحصل المط) وانت تعلم ان ماذكره لوتم لدل على كرية جسم محدد للفوق والتحت

٢ اقول ان اراد ان جهة السفل غاية البعد عن المحدد تحقيقا فهو ممنوع فان اعتبار الجهات انما هو بحسب الحس والتقدير لابحسب التحقيق وان اريد به تقريبا ﴿ ٤٤ ﴾ فمسلم لكن لايرد الدليل على الدعوى لان المدعى ان الفلك مستدير تحقيقا لاتقريبا والدليل انما يدل على الاستدارة تقريبا (صلاح الدين)

٣ وغاية البعد لايتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محددا وليس كذلك (ملا زاده)

٤ اما البعد الداخل فيه فلا سيجيئ عن قريب واما البعد الخارج عنه فلان كلما يفرض انه ابعد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ماهو ابعد من ذلك الابعد (حواجه زاده)

٥ قوله بل البعد الخارج لايتحدد غايته اصلا محمول على انه لاغاية له لاعلى ان له غاية لكنها غير متعينة كما فى البعد الداخل فى غير الكرى زمان له ثانية لتناهيه لكن تلك الغاية غير متعينة اذلاشئ من النقطة المتوهمة فى داخله والا وهى متساوية البعد مع نقطة اخرى عن سطحه اومناقصة عنها فلا يكون شئ لان يكون غاية ذلك البعد (نصر الله)

٦ هذه معارضة بانه لما كان عندكم دليل يدل على انه لا يتحدد جهة السفل بالجسم الغير الكرى كان عندنا دليل يدل على انه لا يتحدد جهة الفوق بجسم كرى فلابد من محدد يكون محددهما (محمد شريف) (ومحيط

لسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولايدل على كروية جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة فى الفصول الآتية فلاتغفل ﴿ فصل فى اثبات ان الفلك بسيط ﴾ اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايض وقد يطلق ٢ البسيط على ثلثة معان اخر الاول مالا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم والثانى مايكون كل جزء مقدارى ٣ منه بحسب الحقيقة مساويا لكله فى الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هى العناصر ولاتشاركها فى اسمائها وحدودها الثالث مايكون كل جزء مقدارى منه بحسب الحس متساويا لكله فى الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك (لانه لايقبل الحركة المستقيمة) اى الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية واما الحركة الجوالة ونظائرها فانما تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين (ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل مايقبل الحركة المستقيمة) اذا فرض تحركه بها (فانه متجه الى جهة وتارك للاخرى وكل ماهذا شانه فالجهات متحددة قبله لابه) فيه نظر اذ لايلزم من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما المح ان يتحدد الجهة قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات لايكون متحددة به (والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلايكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه) اى بسائطه (على شكل طبيعى اوقسرى) او يكون بعضها على شكل طبيعى و بعضها على شكل قسرى (لاسبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط هو الشكل الكرة) قالوا لان الطبيعة فى الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد فى القابل الواحد لايفعل الافعلا

٢ وايضا يطلق على مالاجزء له اصلا كواجب الوجود والعقول والنقطة وعلى مايكون اجزائه قليل بالنظر الى شئ آخر ﴿ ٤٥ ﴾ كالجملة التى يكون اجزائها قليلا بالنسبة الشرطية ويسمى هذا بسيطا اضافيا ولعل الش لم يتعرض له بهذا الان مراده بساطة الاجسام فقط (شرانشى)

٣ قوله مقدارى اه صفة جزء للاحتراز عن الهيولى فانها جزء بحسب الحقيقة لكنه غير مساو للكل فى الاسم والرسم فاذالم يقيد الجزء به يلزم ان لايكون شئ من الاجسام بسيطا بهذا المعنى مع ان العناصر منه وقوله بحسب الحقيقة صفة ثانية للجزء يعنى ان المراد بالجزء مايكون جزء فى الحقيقة والواقع سواء كان جزء حسيا اولا لان المراد به هو الحسى فقط كما هو المراد بقوله فيما بعد بحسب الحس وهو المتبادر عند الاطلاق والا لدخل فيه الاعضاء المتشابهة كما فى المعنى الثالث فلابد من ذكر كل منهما لكن الظ ان قيد مقدارى لاحاجة اليه فى الثالث اذقوله بحسب الحس بقدر مؤنته لان الهيولى وامثالها ليست بمحسوسة اللهم الا ان يتكلف انه اتى به او لا ثم قوله بحسب الحس فلا استدراك اذلكل منها فائدة ومثل هذا لايعد مستدركا والا لكان الفصول البعيدة فى التعاريف مستدركة ابا لفصول القريب (عبد الرحيم

٣ الذى هو ماعدا الهيولى والصورة والا لزم ان لايوجد البسيط بهذا المعنى اصلا (محمد شريف

۲ فيه ان المراد فيما سبق هو ان الفلك مطلقا اى كلا وجزءا ليس قابلا للحركة وما اورده من الدليل ثبت كل واحد منهما لان اللازم لكل منهما هو تقدم تحدد الجهات على كل الفلك (عبد الرحيم)

واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون جانب منه خطا وآخر سطحا وآخر نقطة (ولو كان كل واحدة كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء ولاسبيل الى الثانى) والثالث (لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها (كرة فح يكون طالبا للشكل الطبيعى فيكون قابلا للحركة المستقيمة) فان تغير الشكل لاينفك عن حركة اينية (هف) لايخفى عليك ان الثابت فيماسبق ۲ استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمثبت ههنا استحالة ان يكون اجزاؤه قابلة ۳ لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهى متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا ٤ فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة من مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى الجهتين الفوق ٥ والتحت فلم يلزم تحددهما قبل المحدد والمحدد انما يحددهما دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم الجهات حركاتها على حركاتها لاعليها ❊ فصل ❊ (فى ان الفلك قابل للحركة المستديرة) اى الوضعية (لان كل جزء من الاجزاء المفروضة فيه) هذا مبنى على ان الفلك متصل واحد لاجزء له بالفعل (لايختص بما) اى الطبيعة (يقتضى حصول وضع معين ومحاذاة معينة لتساوى الاجزاء فى الطبيعة) اورد عليه ان البساطة التى يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو مح بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلابد هناك من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا فى الصغر والكبر ترسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطوء مع استواء جميع النقطة المفروضة فى ذلك البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة او الكبيرة بالحركة البطيئة او السريعة وانه ترجيح

۳ فيه بحث لانه انما يلزم لو كانت بعضها بجنب بعض واما اذا احاطت كالتمامات فلا اللهم الا ان تدعى تساوى بساطتها فى المقدار فح لا يمكن ذلك (صلاح الدين)

٤ لاشك فى انه اذا تحرك الجزء يتحرك بالحركة الاينية فاذا كان احدى الجهتين من لوازم الحركة الاينية فيلزم المحذور واذا لم يكن منها فيجوز حركة الفلك بالحركة المستقيمة تأمل (عبد الرحيم)

٥ فيه انه قدم لاجهة فى الحقيقة غير الفوق والتحت بل هى منحصرة فيهما فان تحرك ذلك الجزء لابد ان يتحرك الى جهة ما وهو ظاهر فتلك الجهة اما فوق او تحت فى الحقيقة على ما مر من التحقيق المحذور بلاشبهة والمفهوم من كلام الشارح جواز وجود جهة متحددة غير الفوق والتحت لايكون الفلك محددا بها بل محدد لها وهو محل بحث على ماذكروا فاذا وجب تحدد تلك الجهة جعل حركة الاجزاء اونفسها يلزم وجوب تقدمه على الفلك بالطريق الاولى فلا يكون محددا هف اه (عبد الرحيم)

(بلا مرجح)

۲ قوله ضرورة كون المتحرك اه جواب ايراد مقدر تقديره كان موردا يورد ويقول لم لايجوز ان يكون المخصص جزء الفلك فاجاب عنه بقوله ضرورة (نعمة الله) ۳ مصدر ميمى بمعنى البناء او اسم مفعول بتشديد الياء وعلى الاول مضاف الى كثير دون الثانى والاولى اولى من الثانى لفظا ومعنى (عبد الرحيم)

بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد الى محركه وان لم يعلم بعينه ضرورة ۲ كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى ۳ كثير من قواعدهم (فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة) وماذلك الابحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة لطبايع الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك لايستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها اما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت تلك الحركة طبيعية اوقسرية واجيب بانا اذا فرضنا سكونا ولاحظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا (ونقول ايضا يجب ان يكون فيه ٤ مبدأ ميل مستدير يتحرك والا ٥ لما كان قابلا للحركة) المستديرة (لكن التالى كاذب والمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن فى طبعه) المناسب ان يقول ٦ ولو لم يكن طبعه (مبدأ ميل مستدير) اقول فى كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ماله شعور وارادة فلايلايم قوله فيمابعد والا لكان الشئ مع العايق الطبيعى كهو لامعه وان كان بمعنى الطبيعة فلايصح قوله (لما قبل الميل) المستدير (من الخارج) اذ اللازم على تقدير ان يقبل ماليس فى طبعه مبدأ ميل مستدير ميلا من خارج هو تساوى الجسم القابل الميل والذى لاميل طبيعيا فيه فى السرعة كاستقف عليه ولااستحالة فى ذلك وايضا لم يصح قوله (فلايكون فيه ميل مستدير (اصلا) وهو ظ ۸ والمناسب ان يحمل الطبع على الطباع والعايق الطبيعى على المتناول لماله شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كماصرح به بعض المحققين ۹ (فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة) وفيه بحث اذ لو اريد ان الحركة المستديرة ممكن ذاتى له فهذا لاينافى امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم علتها وهى الميل المستدير وان اريد به ان للفلك استعدادا تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك

٤ والميل المستقيم هو الذى يكون سببا لحركة الجسم الى جانب المركز او المحيط والميل المستدير هو مايكون سببا لحركة جسم حول نقطة والمراد بمبدأ الميل قوة فى الجسم يقتضى ذلك الميل (برجندى)

٥ وان لم يكن فى الفلك مبدأ مستدير يتحرك بها (نعمة الله)

٦ الانسب ان يقال لو لم يكن فيه كما لايخفى (فخر الدين)

٧ لانه كما ان الميل الطبيعى عايق فى الجسم القليل كذلك يجوز ان يكون ميلا طباعيا عايقا فى الجسم الذى لاميل طباعيا فيه فلايكون ذلك التساوى من تساوى عدم الميل الطبيعى الذى لاميل طبيعيا فيه محالا كما لايخفى (فيض الله)

۸ وجدا لظهور انه يجوز ان لايكون من طبيعة ولامن خارج بل من طباعه فح لايصح قوله اصلا سعد ۹ وقال الطباع يتناول ماله شعور وارادة وما لاشعور له والطبيعة فى اكثر استعمالاتها مقيدة بعدم الارادة والمقابل للقاسر لايكون خارجا يتناول (سيد قدس سره)

٢ من الاستدلال على انه قابل لها بل يفيد الاول فقط كما يظهر من الجواب بقوله واجيب بانه قد فرضنا
وجوب سكون الغير ولاحظناه تدبر (عبد الرحيم) ﴿ ٤٨ ﴾ ٣ فيه شئ لان هذا الذهاب

الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم مما مر ٢ وايضا ماذكره ههنا جار فى كل من البسائط العنصرية اذ لا شبهة فى امكان حركته المستديرة كيف لا وقد ذهبوا ٣ الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به ويمكن ٤ تقرير الدليل على وجه يكفى فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجرى فى العناصر بان يقال التحريك القسرى للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا فلابد فيه من مبدأ ميل طباعى ولما امتنع فى الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ ٥ مبدأ ميل مستدير (وانما قلنا انه لو لم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير لماقبل الميل المستدير من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة فى زمان) اذ لا يتصور وقوع الحركة فى الآن (ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذى ميل طبيعى يكون ذلك الميل معاوقا لميله القسرى لمخالفته اياه فى الجهة (ويتحرك بمثل تلك القوة) القسرية (فى عين تلك المسافة والا لكان الشئ اى الحركة (مع العايق) وهو الميل (الطبيعى كهو لامعه هف) قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعايق آخر يقاوم ذلك العايق بالميل الذى فى ذى الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذى الميل واجيب بانا نفرض مثل ذلك العايق مع ذى الميل ايضا (وذلك الزمان الاقصر) الذى هو زمان عديم العاوق له (نسبة لامحاله الى الزمان الاطول) وليكن نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان ذى الميل ساعتين (فاذا فرضنا) ذا ميل آخر ميله (اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول) فيكون نصفه (فيتحرك) ذى الميل الثانى (بتلك القوة) القسرية (فى مثل زمان عديم الميل مثل مسافته) اى مسافة عديم الميل (لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية) المعاوقة (التى فى الجسم) وينقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة (لانه لو انتقص شئ من القوة) المعاوقة (التى فى الجسم

انما يدل على امكان حركة كرة النار على الاستدارة لا على امكان حركة كل من البسائط على الاستدارة ولو صح هذا بارجاع الضمير فى امكان حركته الى مطلق البسيط العنصرى مذكور فى ضمن البسائط العنصرية لم يكن التقريب تاما اللهم الا ان يقال المط ان كلامه من تلك البسائط من حيث انه بسيط عنصرى مع قطع النظر عن خصوصيته قابل الحركة المستديرة وح يتم التقريب لانه اذا ثبت ان البسيط ممكن حركته على الاستدارة ثبت ان كلا من البسائط العنصرية من حيث انه بسيط عنصرى يمكن ان يتحرك كذلك (نصر الله)

٤ والظاهر ان مراد الش من التقرير دفع الاعتراض الثانى لا الاولى بجواز ان يكون الحركة القسرية ممكنا ذاتيا للفلك لكن يمتنع لانتفاء شرطها وهو مبدأ الميل (محمد شريف)

٥ فيه ان امتناع كون الميل المستقيم انما يثبت بان فيه مبدأ ميل مستدير وبينهما منافات كما ستعرف فلو ثبت وجود هذا بامتناع ذلك لزم الدور الا ان الوجود له دليل اخر غير متوقف عليه (عبد الرحيم) (ولا تزداد

٢ فيه نظر لانه ان اراد انه لولا يزداد السرعة بقدر الانتقاص لم يكن القوة الميلية مانعة فالملازمة مم
وان اراد انه لولا يزداد ﴿ ٤٩ ﴾ السرعة اصلا لم يكن مانعة فالملازمة مسلمة لكن لا يتم التقريب (محمد شريف)

ولا تزداد السرعة) او ازداد شئ منها ولا ينقص السرعة (لم تكن القوة ٢ الميلية مانعة من الحركة هف) فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كانت سرعة ذى الميل الثانى ضعف سرعة ذى الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثانى فى نصف زمان ذى الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عديم الميل مسافة ذى الميل الاول وهى مثل مسافة عديم الميل ٤ فظهر ان الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه ح متساويان فى السرعة والبطوء وهو مح) وقد يقرره ٥ الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة ٦ المذكورة بوجه آخر بان يقال فيقطع ٧ ذو الميل الثانى مثل مسافة عديم الميل فى زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل المعاوق اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول فهذان ساعتان وذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات وجود الحركة من حيث هو لا يتصور الا فى زمان فذلك الزمان الذى يقتضيه ماهيته يكون محفوظا محققا فى جميع الحركات ومازاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة فى ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهى زمان حركة عديم الميل فيكون ساعة فى ذى الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذى الميل الثانى نصف ميل ذى الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب ٨ عنه بان الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض الى اجزاء هى ازمنة انقساما لا تقف عند حد وكذلك الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولا تنقسم بالفرض الا الى اجزاء هى حركات مفروضات كما ان المسافة لا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فزمان اية حركة فرضت اذا جزء على اى وجه اريد كان

٤ قوله وقد تقرر اه الفرق بين التقريرين ان المحال وهو كون الحركة مع العايق كهو لامعه يلزم من التقرير الاول من اثبات تساوى مسافتى ذى الميل الثانى وعديم الميل اللازم من تساوى السرعتين والزمانين ومن الثانى يلزم من اثبات تساوى زمان ذى الميل وعديم الميل اللازمين من تساوى المسافتين السرعتين (حاشيه ميرك)

٥ وفى هذا التقرير جعل اتحاد المسافة مفروضا فلزم من اتحاد الزمان وفى هذا التقرير جعل اتحاد الزمان مفروضا فلزم منه اتحاد المسافة (محمد شريف)

٦ اى الجسم العديم الميل والجسم ذى الميل القوى والجسم ذى الميل الضعيف
سعد

٧ الظ انه لا حاجة اليه لان ما يتفرع هو عليه تساوى مسافتى عديم الميل مع اتحاد الزمان ايض باطل بداهة (فافهم)

٨ هذا الجواب عن ما اجاب عنه الطوسى فى شرح الاشارات (٧) وانما لم يتعرض لجواب العلامة لانه مدخول بارادات كثيرة اكثرها واردة على قائله الفاضل على القوشجى فى الجديد التجريد (ميرك)

٢ اقول اذا قضى مطلقهما اقتضى فرد اما منهما بالمعاوق اه (عبد الرحيم) ٣ قوله والجسم المتحرك اه يجب ان يحمل الجسم المتحرك هنا على الجسم المتحرك مطلقا او على جسم معين

كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء تلك المسافة وهو فى نفسه ايضا مسافة فماهية الحركة من حيث الحركة صالحة لان تقع فى اى جزء كان من اجزاء المفروض للزمان والمسافة فلاتقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولامن المسافة بل يقتضى مطلقهما ٢ ويمكن ان يقال ان البديهية تحكم بان الحركة المخصوصة التى توجد فى مسافة مخصوصة تقتضى قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك٣ والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوى تلك الاجسام فيها ومازاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لاستحالة فى كون الجسم القليل الميل والذى لاميل فيه متساويين ٤ فى السرعة الا اذا كان الميل القليل عائقا ولم لا يجوز ان يكون بالغا فى مراتب الضعف الى حيث لايبقى له اثر معاوق كما ان قطرات الماء اذا تتالت وتكثرت اثرت فى تعقير الحجر ولا تأثير اصلا لقطرة فيه (وهذا المح انما يلزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذى لاميل فيه اومن فرض الميل الذى نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول) وانما لم يتعرض ٥ بحركة الجسمين الآخرين بالقسر الى خلاف جهة ميلهما ولاجتماع الامور المذكورة اذ الاولى مشاهد ٦ لايأتى انكاره واستحالة الثانى مبنية على التنافى بين الامور المجتمعة وهو منتف ههنا بالضرورة (لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن) بل واقع ويمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس ٧ على انه يجوز ان تكون لمقدار نسبة الى مقدار آخر لا توجد تلك النسبة بين النسب العددية (فهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذى لاميل فيه اصلا) تحركا قسريا

بتعين غير شخصى والا لم يصح قوله فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لان الجسم المعين لما لم يكن مشتركا بين تلك الاجسام الثلثة لايكون الزمان الذى له مدخل فى اقتضائه اياه مشتركا بينها ولو فرض الحركات الثلثة فى جسم واحد يمكن اعتبار التعيين الشخصى فى المتحرك وقوة المتحرك ايضا (فيض الله)

٤ لا فائدة فى الاتيان بهذا القول لان اللازم من كلام المستدل تساويهما فى السرعة على تقدير كون الميل عايقا وهو ح (محمد شريف)

٥ واذا لم يتعرض لوجود الجسم ذى الميل القوى والجسم ذى الميل الضعيف لتضمن فرض الميل الذى نسبته الى الميل الاول اه اياهما واستلزامه لهما تأمل (عبد الرحيم)

٦ كما فى العناصر فانها ذوات ميول طبيعية يتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية (ملا زاده)

٧ قلنا لو سلم ماذكره اقليدس فلا ينافى امكان فرض الميل على النسبة المذكورة فى مادة (فيكون) من المواد فان كلام اقليدس على الجواز لاعلى الدوام حتم بنا فيه سعد

٢ اى ولئن سلم التنافى بين الميلين ولا تنافى بين المبدئين ولابين احدهما ومبدأ الاخر فان الحجر المرمى الى فوق فيه مبدء الميل الهابط مع الميل الصاعد (شرح مواقف) ٣ كما فى الطبيعة العنصرية

فيكون محالا او نقول ايضا ان الفلك لايكون فى طبعه مبدأ ميل مستقيم والالكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضى الاثرين المتنافيين هف) فيه نظر لانا لانم المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما فى الكرة المدحرجة وماقيل من ان الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها مم اذ المستدير لايقتضى التوجه اليها لا انه يقتضى الصرف ولئن سلم ٢ المنافاة فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين ٣ ﴿فصل فى ان الفلك لايقبل الكون والفساد﴾ وهما يطلقان بالاشتراك على معنيين احدهما حدوث صورة نوعية وزوال اخرى والثانى الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول (والخرق ٤ والالتيام ٥) اى افتراق الاجزاء واقترانها (اما انه لايقبل الكون والفساد فلانه محدد الجهات ولاشئ من المحدد للجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان مايقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعى ولصورته الفاسدة حيز آخر طبيعى لماينا ان كل جسم طبيعى فله حيز طبيعى) هذا لايدل على ان يكون الحيز الطبيعى للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعى للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لايقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو مم لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان يشترك فى لازم واحد (وكل ماهذا شانه) اى مايكون لصورته الحادثة حيز طبيعى ولصورته الفاسدة حيز آخر طبيعى (فهو قابل للحركة المستقيمة ٦ لان الصورة الكائنة اما ان تحصل فى حيز طبيعى لها او فى حيز غريب فان حصلت فى حيز غريب تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى وان حصلت فى حيز طبيعى فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة فى حيز غريب فكانت تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى) وههنا بحث اذ المحدد لاحيز له بمعنى المكان ولايصح ٧ حمله ههنا على المعنى الاعم منه (واما انه لايقبل الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا) يتبادر منه ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان لها (انما يحصل بالحركة المستقيمة)

فانه يقتضى الحركة الى الحيز الطبيعى باعتبار الخروج عنه والسكون فيه باعتبار الحصول فيه فيجوز ان يكون للفلك اعتباران متقابلان يقتضى طبيعته بتوسط احدهما الميل المستدير والانصراف الى جهة وبتوسط الاخرى المستقيم والتوجه الى تلك الجهة لكن لافى آن واحد بل فى آنين كما لايخفى (نصر الله)

٤ لانه لامعنى لان يقال لما هو الموجود لايقبل الوجود بعد العدم وايضا الدليل المذكور انما يثبت الاول دون الثانى (محمد شريف)

٥ فيه ان اريد بالالتيام قبل الخرق وهو ظ البطلان لكونه خلاف الواقع وان اريد بعد فلا حاجة لقوله لايقبل الالتيام بعد قوله يقبل الخرق لاستلزام عدم قبول الخرق عدم قبول الالتيام تأمل (حل هدايه)

٦ فلا شئ من القابل لها محدد للجهات ينتج لا شئ مما يقبل الكون والفساد محدد لها فينعكس الى ما هو المط وهو لاشئ من محدد الجهات يقابل الكون والفساد (نصر الله)

٧ لان ذلك الدليل ح وهى قوله وكلما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة يصير ممنوعا تأمل (عبد الرحيم)

لاجزاء الفلك و الفلك لايقبل الحركة المستقيمة (فلا يقبل الخرق والالتيام) وقدم ان المراد بها هى الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ماتكلفه بعضهم من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء او اقترانها المستدعين للحركة والحركة اما مستقيمة اومستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة او المستديرة وهما محا لان فى الفلك اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثانى فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة فى جهة ويتحرك البعض الاخرى فى جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذوطبيعة واحدة لايقتضى الاشيئا واحدا غير مختلفة واما القسرية فلما تقرر ٢ عندهم انه لاقاسر ٣ هناك ٤ واما الارادة فلان الفلك لبساطته عادم للالات الجزئية الجسمانية المختلفة التى بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة

﴿ فصل فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان ٥) اى التى كان الزمان مقدارا لها (اما ان تكون مستقيمة اومستديرة) قدعلمت ان الحركة المستقيمة فى عرفهم هى الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية ولاشك ان الترديد بينهما غيرحاصر لاحتمال ان تكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملايم لكلامه فيمابعد ان تحمل الحركة المستقيمة على مايقع على الخط المستقيم ويصير ح مجال المناقشة ٦ فى الحصر اوسع (لاجاز ان تكون مستقيمة لانها حينئذ اما ان تذهب الى غير النهاية اوترجع لاسبيل الى الاول والالزم وجود بعد غير متناهية ٧) وهو المسافة لاالحركة اذالحركة الموجودة ليست بعد او الحركة التى هى بعدليست موجودة (ولاسبيل الى الثانى لانها لو رجعت لكانت تنتهى الى طرف قبل الرجوع فيكون منقضية بالسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال حال الوصول

٢ لان الحركة ليست طبيعة و لا قسرية لان القسرية ما على خلاف يقتضيه الطبع فحيث لا طبع ولا قسر ع ب كما سيجئ عن قريب لكن القسرية هنـا لك ﴿ ٥٢ ﴾ على معناها المتعارف لا بمعنى ان يكون من الخارج مطلقا سواء كان مخالفا للطبيعة او لا فان اريد بالقسرية ههنا ذلك المعنى ايض فيكون الحصر فى الثلثة ممنوعا وان اريد المعنى الاعم فلا يدل ما سيجئ عليه تأمل اه (عبد الرحيم)

٣ هذا مع و ما ذكر لبيا نه من انه يستلزم العقل الطبيعة مع انه غيرتام جار فى العناصر ايض (فخر الدين)

٤ والبرهان عليه انه قدثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد هنا من حركة تحفظ الزمان وتقوم هو بها فهذه الحركة اما ان يكون مستقيمة او مستديرة (ملا زاده)

٥ لانه قد ثبت ان لزمان مقدار الحركة فيكون قائما بها فيكون الحركة محلا له فيكون حافظة له لانه حال فيها وكل محل حافظ لما يحل له (حل هدايه)

٦ اى موضع يجول فيه المناقشة اى محل جولانها و فيه معنى اخر ط ع منه

٧ لان المعنى من ذهاب الحركة الى غير النهاية ان لايمكن انتهائها الى حد من المسافة ولايمكن التجاوز عنه الى حد اخر منها فلو كانت المسافة المستقيمة متناهية امكن انتهائها الى حد لايمكن التنحى عنه الى آخر وهو نهاية (فا) المسافة فذهاب الحركة على الخط المستقيم الى غير النهاية يستلزم ان يكون مسافتها غيرمتناهية (نصر الله)

فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يفعل) الايصال ٢ قيل عليه لانم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول (وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضى كونه غير موصل) يعنى اللاوصول (لاستحالة اجتماع الميلين ٣) الذاتيين المتنافيين فى حالة واحدة فى الجهة اورد عليه الامام بانا لانم الاستحالة المذكورة واقول كلامه مبنى على ان الميل مبدأ المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس ٤ المدافعة فانهم يطلقون عليها ايضا ولاشبهة ح فى تلك الاستحالة قال الشيخ لاتصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف ٥ يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل مدافعة الى جهة ٦ وفيه بالفعل التنحى عنها ولاتظنن ان الحجر المرمى الى فوق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدأ من شانه ان يحدث ذلك الميل اذازال العائق (فالحال الذى فيه ميل الوصول غير الحال الذى فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين) بصفتى الايصال وازالة الوصول (آنى) اى حادث فى آن (لان الوصول وكونه غير وصول آنى لان حال الوصول) اى مايحدث هو فيه لوكان زمانا (لانقسم فحين مايكون الجسم فى احد طرفيه لم يكن واصلا) الى المنتهى هف قيل فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلامحذور فيه وان ارادوصولا فى الجملة فم وقد يقال الحد الذى هو منتهى المسافة الممتدة لايكون منقسما فى ذلك الامتداد والالم يكن الحد بتمامه حدا فالوصول اليه آنى اذلو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئافشيئا (وكذا حال ٧ صيرورته غيرموصل) قيل وايضا قدثبت ان الوصول آنى وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا ايضا لان رفع الآنى آنى لامحالة وقد يقال ان الانطباق ٨ والموازاة والمحازاة والتماس والوصول وامثالها آنيات لانها تحصل عندانتهاء الحركة مع ان زوال كل منهـا زمانى اذ لايحصل الابعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر فلاشك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة فلايزول هذا الانطباق الابعد

٢ لان الميل علة الوصول الى هناك و يجب وجود العلة عند وجود المعلول (ميرك جلبى) ٣ واما اجتماع الميلين المتحدين فليس بمح كما اذا رمى الحجر ﴿ ٥٣ ﴾ من الفوق الى السفل فان فيه ميلين طبيعى وقسرى (سيد قدس سره)

٤ و به يندفع النقض المذكور بالحلقة المذكورة لظهور ان فيها مبدأ يتصور ان يكون اعتبار جر شخص منشاء للحركة الى جانب و باعتبار جر شخص اخر منشاء للحركة الى جانب المنشاء وليست فيها المدافعين بالفعل وهو ظ (ميرك)

٥ يعنى اذا اجتمعا فيلزم ان يكون شئ فيه او لكن يمكن ذلك اى لايمكن بل يمتنع بديهة (عبد الرحيم)

٦ الظ تقديم قوله مدافعة لاجهة على قوله بالفعل وكذا قوله و فيه بالفعل التنحى عنها تقديم التنحى على قوله بالفعل (عبد الرحيم)

٧ واشار بقوله و كذا حال الى جريان البيان فى اللاوصول وذلك بان يقال مايحصل فيه كونه غير موصل لو كان زمانا فحين كون الجسم فى احد طرفيه لم يكن غير واصل بل يكون واصلا و يتوجه عليه النظر المذكور (فخر الدين)

٨ الانطباق وهو تطابق الشيئين وتماسهما بحيث لايزيد ولاينقص احدهما عن الآخر والمحاذات هو تقابلهما وكون احدهما مقابلا للاخر من غير تماس كتقابل الشمس والقمر ليلة البدر والتماس هو اعم من الانطباق وغيره مثل تماس الكرتين والوصول اعم من التماس كوصول العبد الى الحق سبحانه وتعالى واما الموازات فيقرب من المحازات فيشبه ان لايكون بينهما فرق تأمل (عبد الرحيم)

٢ هذا الكلام نقض على الوجه المذكور ويتوجه عليه ان الحركة له معنيان احدهما الحركة بمعنى التوسط والثانى بمعنى القطع كما مر تفصيله والزمان هو الثانى ﴿ ٥٤ ﴾ لا الاول لما تقرر من ان الحركة

ان يتحرك احدهما والحركة مما لايحصل ٢ الا بالزمان وكذا الحال فى جميع ماذكرنا (واذا كان كل واحد منهما) اى الميلين (آنيا وجب ان يكون ٣ بين الآنين زمان لايتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من الاجزاء التى لايتجزى ٤) هى الآنات (ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لاتتجزى لانطباقها) اى المسافة (على الحركة) المنطبقة على الزمان (هف) ٥ هذا يدل على وجود زمان بين الآنين واما انه لايتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لايكون للجسم وصول فى الآن الذى فرضناه آن الوصول او عنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة عنه انما توجد بالميل الثانى واعلم ان الحجة المشهورة هى ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه فى آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فى آن فلا محالة يصير مفارقا ومباينا له فى آن ايضا ولا يمكن اتحاد الآنين والالكان واصلا الى المنتهى ومباينا له فى آن واحد معا فوجب تغايرهما بالذات واستحالة تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان المتخلل زمان سكون اذ لاحركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه ٦ الحجة بعينها قائمة فى الحدود المفروضة فى المسافة المتصلة التى يقطعها حركة واحدة ٧ وقد ابطلها الشيخ الرئيس فى الشفاء بان المفارقة والمباينة هى حركة الرجوع فههنا آنان آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد الذى هو المنتهى فان عنوا بان المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زمانى الحركتين وان عنوا به آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن نفرض فى زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه و بين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار تقدير الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة اقول قد ظهر مما ذكرنا ان

بمعنى التوسط غير منقسمة فى امتداد المسافة وحاصلة فى آن فقوله مما لايحصل اه ممنوع وجوابه ان المراد بالحركة التى يقع بها القطع وهو الثانى لا الاول فتأمل (فخر الدين)

٣ واذا ثبت بين الآنين زمان يسكن فيه الجسم وانقطعت فيه الحركة لزم الانقطاع الزمان لانقطاع الحافظة وهى الحركة وهى بط (حل هداية)

٤ يعنى ليس المراد بالاجزاء التى لايتجزى هنا معناها الاصطلاحى وهو الجوهر الوضعية الغير المتحيزة اصلا وهو ظ (فخر الدين)

٥ اى قوله والا يلزم تعاقب اه يدل على وجود زمان بين الآنين فقط والمدعى ان بين الآنين زمان لايتحرك فيه الجسم فلا يتم التقريب (محمد شريف)

٦ هذا نقض اجمالى للحجة المشهورة يعنى لو تم ماذكره لاثبات السكون بين الحركتين لدل على تخالل السكون الغير المتناهية بين جزاء كل حركة واحدة وهو بين البطلان (محمد شريف)

٧ يعنى لانزاع لاحد انها حركة واحدة لاحركات متعددة متخللة سكونات متعددة مع انه لايلزم (العدول) ان لايكون كذلك بل يكون حركات تخللها السكونات فيلزم النقض الاجمالى فافهم (عبد الرحيم)

٢ يعنى لافائدة لحصر الحركة المستديرة للفلك الاعظم لان لبعض الكواكب والفلك حركة اه فيه تسامح تأمل (نصر الله) ﴿ ٥٥ ﴾ ٣ ونقول ايضا الزمان ليس شئ غير الليل والنهار وكونه

العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى ان اللاوصول آنى كما فعله المص بعيد جدا (فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان) فلابد من وجود حركة مستديرة دائمة ولاحركة مستديرة يحتمل الدوام الاحركة الفلك (فاذن) يكون (الفلك) اى احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم (متحرك على الاستدارة دائما وهو المط) واقول فيه بحث ٢ لاحتمال ان يكون لبعض ٣ الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا و يكون الزمان محفوظا بها ﴿ هداية ﴾ ترفع بها شبهة تمسك ٤ بها بعض الحكماء على انه لايجب تخالل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ٥ ذلك فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق وتلاقى فى الجو جبلا ساقطا بحيث يماس سطحها سطحه وترجع حينئذ لامحالة فيجب توسط السكون بين حركتها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم بط اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لايقف فى الجو بمصادمة الحبة فاجاب بان (الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبال تنتهى حركتها الى سكون ايضا) لانقطاء الحركة الصاعدة فى آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لاتوجد الا فى الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل (لان سكونها آنى) ولايستمر زمانا فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا فى آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان فى آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتى الطبيعى و يحس منه من وضع يده عليه فى تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضى الحاصل له من جهة ٦ الرافع (وحركة الجبل زمانية وليس بينهما) اى بين هذه الحركة التى توجد فى زمان وذلك السكون الذى يوجد فى آن هو مبدأ ذلك الزمان ٧ و ينعدم بعده (ممانعة) هذا ٨ خلاصة ماذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد بالميل العرضى مالايقوم بالمتحرك بل مما يجاوره

نهارا يعلم من طلوع الشمس وكونه ليلا يعلم من غروبها و بداهة العقل محكم بان هذا ليس شئ من الافلاك والكواكب الا الفلك الاعظم (حلحالى)

٤ يعنى اختلف الحكماء فى وجوب تخالل السكون بين الحركتين فذهب المشائيون اليه وانكره الاشراقيون كافلاطون ومن تابعه وقالوا لايجب اه (روشنى)

٥ يشعر لكونها دليلا الهم على دعوى عدم تخالل السكون كما فعله صاحب المواقف فالقول لكونه شبهة لضعفه و بطلانه تأمل سعد

٦ اورد عليه ان الحبة المذكورة بطريق التمثيل والمق انه يلزم سكون الجبل بملاقات الجسم الصغير اذا رمى الى الفوق بالآلة فيها فوق بحيث لايمكن ان يكون ترجع بريحه (فخر الدين)

٧ اى زمان الحركة الراجعة للحبة فيه ان ظاهره ان يراد به الزمان المذكور بقوله يوجد فى زمان وهو حركة الجبل لكن لايساعده المقام وفيه معنى اخر تأمل (عبد الرحيم)

٨ اى الاشياء التى ذكرها الش لتوجيه كلام المص خلاصة (فيض الله)

٢ لان الميل الصاعد للحجر قائمة باليد والميل الهابط للحبة قائمة بها فافهم سعد ٣ فان قلت ماذا وقفت الحبة ووقفت الريح فيلزم سكون الجبل فعاد المحذور قلت وقوف ﴿ ٥٦ ﴾ الهواء مع جواز تكاثفه

و يقارنه على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول ان الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه و بين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين ٢ وقد يجاب ايضا بان الحبة لاتماس الجبل بل اذا فرض وصلت اليه ووقفت ٣ ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذى ذكرتم من تلاقيهما فرض محال و يجوز استلزامه للمحال الذى هو وقوف الجبل فى الجو و بان وقوف الجبل فى الجو غير مستحيل بل هو مستبعد عند العقل لكن الضرورات الطبيعية تقتضى امورا يستبعدها العقلاء كما فى الخلاء ٤ ﴿ فصل فى ان الفلك متحرك بالارادة لان حركته) الذاتية ٥ (لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لاجائز ان تكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك) اى كل من الهرب و الطلب (فى الحركة المستديرة محال اما انه لايمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة) المناسب ان يقال كل وضع (يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجهه اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان يكون توجها اليه) فان قلت لو كان ترك كل وضع فى الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحالة كون حركة الفلك ارادية ايضا والالكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد فى حالة واحدة قلت يجوز ذلك من وجهين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف اعراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ لايتصور هناك اختلاف الجهات والاعراض وههنا بحث لانا لانم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم (واما انها ليست طالبة) بل طلب (لحالة ملائمة) فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هرب عنه والتوجه الى الشئ بالطبع استحال ان يكون هربا عنه (ولان الطبيعة ٦ اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته) قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المط بالطبع نفسه الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها

بمصادمة الجبل على انا نقول يجوز خرق الهواء بمصادمة الجبل حين وقوف الحبة (فخر الدين)

٤ قوله كما فى الخلاء اه يمكن ان يكون مراده كما ان امتناع الخلاء الذى هو ايضا من ضروريات التى يجب التصديق بها لاقامة البرهان عليه يقتضى امورا استبعدها العقل ومن جملتها وجوب التخلخل فى القارورة لما مر فى بحث الحركة لكن على هذا كان الاولى ان يقول كما فى امتناع الخلاء لكن ذلك سهل تأمل سعد

٥ قوله الذاتية اه وانما قيده به لان المنقسمة الى الطبيعية والارادية والقسرية انما هى الحركة بالذات لا بالعرض كما مر الاشارة اليه فيما سبق (نصر الله)

٦ عطف على قوله لان كل وضع يتحرك اليه الجسم فيكون دليلا آخر على ان الحركة المستديرة ليست طلبا لحالة ملائمة ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله لان الحركة الطبيعة هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة فيكون دليلا آخر على ان حركة الفلك طبيعة

على تقدير وعلى التقديرين فيه بحث لان السكون على تقدير الوصول الى الحالة الملائمة لايدل على (بل) انقطاع الحركة بالفعل على ذلك التقدير فلاينا فى دوامها لجواز ان لايوصل اليها ابدا (فيض الله)

٢ يمكن ان يقال ايضا بانه اذا استعد الفلك بواسطة حالة مطلوبة لم يكن طبيعة لان الطبيعة لايقتضى الاشياء واحدا ولما اوصلت ﴿ ٥٧ ﴾ الجسم الى المطلم تعقل ان يتخلف عنه بواسط اى شئ كان فلما جاوز

بل لغيرها فانها لذاتها تقتضى التأدى الى الغير فيكون المط ذلك الغير و يمكن ٢ ان يقال لايلزم السكون اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة المطلوبة لان يتأدى حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد بحالة اخرى يطلبها فلهذا يتحرك دائما (والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولاجاز ان تكون قسرية لان القسرية على خلاف) ميل يقتضيه (الطبع فحيث لاطبع لاقسر) وفيه بحث اذ لايلزم من عدم ٣ كون الحركة المستديرة طبيعية ان لايكون له ميل طباعى مخالف لهذه الحركة ﴿ فصل فى ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك ٤ تقوى على افعال) اى دورات (غير متناهية) بحسب العدة (ولا شئ من القوى الجسمانية) المتشابهة الحالة فى الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه (كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانيه وانما قلنا ان القوة الجسمانية) المذكورة (لاتقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية) ذكرناها (فهى قابلة للتجزى) تتجزى بالجسم وكل قوة قابلة للتجزى الى اجزاء كل منها قوة (فان لجزء ٥) اى كل جزء (منها) بالنسبة الى اجزاء الجسم يقوى على شئ ونسبته الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله (والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء والا ٦ لكان الجزء) اى جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم (مساويا للكل) اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه (فى التأثير ٧ هف) اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا او كبرا فى قبول الحركة الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا فى المحركين المتفاوت فى الحركتين على نسبة تفاوتهما (ومتى كان كذلك فالمجموع) اى القوة كلها (لايقوى على غير المتناهية لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين او على جملة غير متناهية والثانى بط اذ المجموع يقوى) من ذلك المبدأ (على ماهو ازيد منه فيلزم

عنه لم يكن طبيعة مع انا فرضنا طبيعة فتدبر (خلخالى)

٣ والحاصل ان دليلهم ثمه لايدل الا على انه لابد فى المقسور مما يعارق القاسر و ذلك اعم من ان يكون بالارادة او بالطبع (حكمة العين)

٤ لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبدأ هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك ان يكون مجردة عن المادة لان المبدأ الصادر عنه هذا التحريك بارادى نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير و التصرف حسب تعلق النفس الناطقة لبدن الانسان (منلازاده)

٥ خبر لقوله كل قوة قابلة للتجزى دخلت الفاء عليه لانه فى قوة كل قوة يقبل التجزى فيكون نكرة موصوفة بالفعل متضمنة بمعنى الشرط تأمل (عبد الرحيم)

٦ اى وان لم يكن جزء منها يقوى على شئ اه والجملة يقوى اه و فيه ما فيه (نعمة الله)

٧ اذا كان لها تأثير ولزوم (٨) اكثرية التأثير باعتبار مساوات قوة الكل و الجزء وصغر محل جزء القوة وكلما كان المحل اصغر كان التأثير اكثر فتدبر (حسن الطوسى)

٢ عددا فان كل سنة اثنى عشر شهرا فيكون عددها اكثر من عدد السنين مع ان كلا منهما غير متناه وهكذا الحال فى قوله وكذا حكم الالوف المتضاعفة (نصر الله)

الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام هف) قيل لعله انما قيد غير المتناهى بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهى اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين٢ وكذا حكم الآلاف المتضاعفة والمئآت المتضاعفة الى غير النهاية ٣ وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهى متسق النظام ان تكون امتدادا واحدا متصلا فى نفسه ولا يلزم٤ من اتصال الزمان فى نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لا تحصلان الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى ح الاتصال والا تساق وماقيل من انه يرد عليه مالا يندفع عنه وهو ان الاتساق ح لا يوجد فى اجزاء الحركة اقول يمكن٥ دفعه بان المطلوب موقوف على اتساق الحركة فى نفسها وهو حاصل ولا ينا فيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعنى بالزيادة ٦ على غير المتناهى العديم الانقطاع الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع الحركتين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهى فى جهة التناهية فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهى مبتدأتين من مبدئين مختلفتين احديهما من يوم والاخر من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة فى جهة عدم التناهى ولابد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره فى الحركة واقول زيادة غير متناه على غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين مبدأوهما واحدا فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور والسنين اولم يكن مبدأوهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدؤه وسط خط كذلك فلا استحالة فى الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين

٣ بخلاف الشهور والسنين فان ذاتها انما يحصل بملاحظة العدد ولولا العدد فليس شهرا ولا سنة فافهم
منه

٤ هذا جواب دخل مقدر وهو ان الشهور والسنين الماضية الغير المتناهية عبارة فى الحقيقة من الزمان الماضى الذى لا بداية له وهو امر متصل غير متناه متسق النظام فيكونان غير متناهيين متسق النظام ولا يخرجان عن الحكم المذكورة باتساق الزمان فاجاب بقوله ولا يلزم ومحصل الجواب ان اطلاق الشهور والسنين على الزمان ليس من حيث ذاته بل باعتبار عروض العدد لاجزائه المفروضة وهو بهذا الاعتبار غير متصل بل منفصل فلا يكون متسق النظام بالمعنى المذكور (نصر الله)

٥ وبهذا التقرير لا يمكن دفعه لان كون الحركة مزيدة عليها ليس باعتبار اتساقها فى نفسها بل باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وهى غير متسقة بهذا الاعتبار فلا يفيد كون الحركة متسقة النظام فى نفسها (حلحالى)

٦ وجه العناية ان التعبير عن غير المتناهى بالغير المتناهى العديم الانقطاع (وقد) يتأدى على ان المراد الزيادة فى جهة عدم المتناهى والا فلا فائدة فى هذا الوجه (عبد الرحيم)

٢ اقول فيه نظر اذ الكلام فى الفلك وهو غير قابل للخرق بزعمهم فتكون القسمة الخارجية فيه محالا فالظ ان يقول بدل ماذكره لان القسمة الوهمية الجزئية الممكنة للجسم متناهية لما تقرر من انتهاء القسمة الوهمية الجزئية وهذا لا ينافى عدم قبول الخرق كما لا يخفى (فخر الدين)

وقد يقال لا نم ان التفاوت واقع فى الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم منه المحال لم لا يجوز ان يقع التفاوت فى الخلال لاختلاف الحركتين فى السرعة والبطوء (فعلم ان الجزء اذا يقوى على جملة متناهية والجزء الاخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهى لان انضمام المتناهى الى المتناهى) بمراتب متناهية (لا يوجب اللا تناهى) وانما كانت مراتب الانضمام متناهية لان القسمة ٢ الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق ٣ تحقيقه على وجه لا ينافى ماذكرناه (فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية) من الحركات (فهو متناه ❋ فصل فى ان المحرك القريب) اى بلا واسطة محرك آخر (للفلك قوة جسمانية) نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا فى ان كلا منهما محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهى سارية فى جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض فى المحلية وتسمى نفسا منطبعة (اعلم انهم اختلفوا فى محركات الافلاك ٤ الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها يتنزل مع الافلاك بمنزلة حيوان واحد ذى نفس واحدة تتعلق بالكواكب ٥ اولا وبافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكوكب الذى هو كالقلب فى افلاكه التى هى كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارة وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس المحركة على هذا الرأى عدد الافلاك والكواكب جميعا (لان التحريكات الاختيارية) يعنى الارادية (الجزئية) لا تقع الا عن ارادة تابعة فى الاغلب للشوق الى طلب امر ملايم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة الارادة للشوق

٣ وفى بحث اثبات الهيولى فى تقرير برهانه حيث قال ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهى من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهى فى الانقسام الى حد يقف ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى فى الخارج عندهم فليس معناه الا ان تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوز بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدر يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما فى لا يتناهى الاعداد فانها لا تصل الى حد لا يمكن الزيادة عليه انتهى كلامه (عبد الرحيم)

٤ اى الكائنة تلك الافلاك للكواكب لانها ثبت الافلاك والا كان الحق ان يقول للافلاك الكلية منه

٥ اقول فيه بحث لما مر من بساطة الفلك وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض فلا يكون تعلق النفس اولا بالكواكب بل تتعلق بالمجموع (فخر الدين)

٢ اراد به التصديق بالملاءمة او المنافرة فى ذلك الامر يدل عليه قوله مطابق اوغير مطابق ولم يتعرض
لتصوره بخصوصه مع انه من المبادى لان هذا التصديق مسبوق به ﴿ ٦٠ ﴾ فبعد التعرض له لاحاجة
الى تعرضه واما التصور فى قول المص فاما ان يقع عن التصور كلى اوجزئى فهو المقابل للتصديق بقرينة وضعه بالكلى (نصر الله)

٣ اى حين اذا كانت التحريكات الاختيارية الجزئية تابعة للشوق قائم ذلك الشوق منبعثا عن تصور ذلك اه فافهم (نعمة الله)

٤ اعترض عليه بانا سلمنا ان الارادة الكلية نسبتها الى جميع الجزئيات على السواء لكن لا نم ان صدور بعض الجزئيات بها دون غيرها ترجيح بلا مرجح لم لا يجوز ان يكون استعداد القابل لذلك البعض والواقع مرجحا كان نسبة الفعال الى جميع الصور على السواء وصدور البعض لاستعداد المادة لذلك البعض مرجح (حواجه زاده)

٥ اى وجود الفعل الجزئى على مثل هذا التصور اى تصور السواد من شخصيته المانعة عن فرض بالاشتراك ولا يصح ارجاع ضميره

كون الانسان مريد التناول مالا يشتهيه كما فى الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختيارى قد يترتب على تصور النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا منع مانع من حياء او من حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك ٢ الامر الملايم او المنافر من حيث انه ملايم او منافر تصورا مطابقا او غير مطابق وح ٣ (اما ان تقع على اختيار) تصور (كلى اوجزئى لاسبيل الى الاول لان التصور الكلى نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح ٤ بلا مرجح فمبدأ التحريكات الجزئية) الارادية له (تصورات جزئية) قيل لو كان المعتبر فى صدور الفعل الجزئى التصور الجزئى لزم الدور لان تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده فى الخارج لانا نقول قبل حدوث السواد المعين مثلا لانتصور السواد المعين الواقع فى هذا المحل فى هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود وان كانت الوفا متكثرة لا يكون الا كليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصيته المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف ٥ وجوده على مثل هذا التصور لكان دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئى قبل وجوده موقوف على حصوله فى الخيال لا على حصوله فى الخارج وحصوله فى الخارج هو الذى يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئى فى الخارج مبدأ لحصوله فى الخيال فقد يكون حصوله فى الخيال ايضا مبدأ لحصوله فى الخارج ولا يلزم الدور (وكل ماله تصور جزئى فهو جسمانى) هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم فى النفس (لان الصورة الجزئية ترتسم وهى اصغر وترتسم وهى اكبر فاما ان يكون الاختلاف فى الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذة منه الصورتان بالصغر والكبر او لاختلافهما فى المحل من المدرك) قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون للاختلاف فى الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب عنه

وجوده الى السواد المعين ولا ان يجعل هو التصور اشارة الى تصور الجزئى من (بان)
حيث انه يمنع وقوع الشركة لاقتضاء كل منهما زيادة لفظة المثل كما لا يخفى (نصر الله)

٢ اى بان يكون العرض الواحد بالشخص فى احدى الصورتين عين العرض فى الصورة الاخرى
اللزوم قيام العرض الواحد ﴿ ٦١ ﴾ بالشخص بالمحلين المختلفين وهو ظاهر البطلان (قاسم)

٣ كما مثلنا لك من جسم بقدر ذراع ومن اخر بقدر ذراعين كان حقيقتهما واحدة وهى الحقيقة الجسمية (حل هدايه)

٤ فيه انه يجوز ان يكون حركات الفلك مسبوقا بتصور الجزئى يكون دائما مأخوذا من خارج فلا يثبت المدعى (قاسم)

٥ فيه انه يفهم من هذا الكلام ان الشئ لا يتصف بالصغر والكبر ما لم يكن موجودا فى الخارج وليس كذلك لانه يصح ان يقال كل العنقا اعظم من جزئه كالرأس مثلا فيصح ان يكون صغر الصورة المرتسمة او كبرها لاختلاف المأخوذة منه الصورتان بان يتصور جبلا من الياقوت مثلا تارة وفرسا من الياقوت تارة اخرى فيكون الجبل والفرس الماخوذة منه الصورتان فلا شك ان الجبل اكبر من الفرس (محمد شريف)

٦ اى فى الاشارة الحسية بان يكون محل احديهما مشارا اليه باشارة ومحل الاخرى بالاخرى ع سعد

بان المفروض تساويهما فيها واقول تساويهما فى الاعراض بشخصها ٢ ممتنع ومجرد التساوى فى ماهيات الاعراض لا يسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها (لا سبيل الى الاول لانا نتكلم فى الصورتين من نوع ٣ واحد ولا سبيل الى الثانى لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ٤ ان تكون مأخوذة من خارج فتعين القسم الثالث ٥ فتكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة فى) محل من المدرك (غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم) المدرك لا محالة (فى الوضع ٦ وكل ما هذا شانه فهو جسمانى ٧) قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف تصدر عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب عنه بان مبادى الحركات الفلكية هى الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبقة فى اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة آثارا غير متناهية لا على ان لا تكون واسطة فى صدور تلك الاثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة فى صدور آثار لا تتناهى جاز ايضا كونها مبدأ لتلك الاثار لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشرها استقلالا وقد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لا ينافى صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فتأمل

﴿ الفن الثالث فى العنصريات ﴾

وهو مشتمل على ستة فصول فصل فى بسائط العنصرية وهى اربعة) بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل فى اللغة العربية كالاسطقس

٧ فتعين الثالث فيما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مماله تصور جزئى غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة فيه فيلزم
انقسامه وكل منقسم فهو قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المط (ملا زاده)

٢ فيه انه لما كان العناصر بمعنى الاسطقسات فلاوجه لتخصيص احدهما بحيثية والاخر باخرى اللهم
الا ان يتكلف (عبد الرحيم) ٣ اى يخلع صورة ذلك ❊ ٦٢ ❊ العنصر وهو معنى الفساد

فى للغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات٢ ومن حيث انها تنحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها تحصل بنضدها عالم الكون والفساد تسمى اركانا ومن حيث انها ينقلب كل منهما الى الآخر تسمى اصول الكون والفساد٣ (وكل واحد منهما يخالف الآخر فى صورته الطبيعية) اى النوعية (والاالشغل كل واحد منهما بالطبع حيز الآخر) المناسب٤ ترك الكل اذ لايلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل (و التالى بط) اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره٥ (والمقدم مثله وكل منها قابل للكون والفساد) والصورة المحتملة للانقلابات اثنى عشرة حاصلة من مقايسة كل من الاربعة مع الثلاثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهى انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الاخر يعنى انقلاب الارض ماءو بالعكس والماء هواء و بالعكس والهواء نارا و بالعكس وهى التى تعرض المص لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لايحصل الابواسطة واحدة يعنى انقلاب الارض هواء و بالعكس و الماء نارا و بالعكس و بعضها لايحصل الابواسطتين٦ يعنى انقلاب الارض نارا و بالعكس وهذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جواهر متكاثفة فلو صح ماذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلاواسطة وايضا قد صرحوا بان النار القوية تجعل اجزاء الارضية نارا (لان الماء) الصافى (ينقلب) فى زمان قليل (حجرا) يقرب منه فى الحجم فلامجال لان يتوهم ان فيهما اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر او التصوب وقيل ذلك معاين فى عين سيه كوه وهى قرية من بلدة مراغة من بلاد آذربيجان وماؤه ينقلب حجرا مرمرا (والحجر يحل بالحيل الاكسيرية ماء) وذلك بتصييره ملحا٧ اما بالاحراق او بالسحق مع مايجرى مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياها حارة و يحلاون فيها اجساما صلبة حجرية حتى يصير مياها جارية (وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى فى قلل الجبال فانه يغلظ

و يلبس صورة اخرى وهو معنى الكون فينقلب كل من الاربعة الى الاخر الذى هو احد الثلاثة الباقية فيكون الانقلاب اثنى عشر (شرح مواقف)

٤ اذ نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية فح اذا لم يصدق قولنا كل واحد منها يخالف الاخر تصدق قولنا بعض تلك العناصر لايخالف الاخر فح يلزم ان يشغل بعض منها بالطبع حيز الاخر لا كل واحد منها (ميرك جنكى)

٥ فيه ان ذلك مسلم فى كل من النار والهواء بالنظر الى الماء والارض لا بين النار والهواء ولا بين الماء والارض تأمل (عبد الرحيم)

٦ قيل الانقلابات بين عنصرين بواسطة او بواسطتين قول بعدم انقلابهما فى الحقيقة وانما المنقلبات حقيقة هو احدهما مع تلك الواسطة او احدى الواسطتين فينحصر الانقلاب بين العناصر الاربعة فى الحقيقة فى الستة الاول (عبد الرحيم)

٧ يعنى قد يجعل الحجر ملحا اما بالاحراق لكن لا وحده بل الاحراق ايضا جزء من (الهواء) صلبة وكذا الحال فى السحق فانه ايضا ليس كافيا فيه بل هو ايضا جزء منه كذا حقق (عبد الرحيم)

٢ يرد عليه ان تلك الاجزاء الهوائية يجوز ان يكون مما يجاور الماء فيصاعد ببلوغ الحرارة واما انتقاص
الماء للتسخن فلتصاعده باجزاء ❊ ٦٣ ❊ الهوائية (صلاح الدين) ٣ فاذن ذلك الهواء يصير

الهواء) لشدة البرودة ويصير ماء (و يتقاطر دفعة) من غير ان ينساق اليها سحاب من موضع آخر و ينعقد من بخار متصاعد والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك فى جبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا (والماء ايضا ينقلب هواء بالحر الشديد) كما يشاهد فى الثياب المبلولة المطروحة فى الشمس وعند غليان٢ القدر (وكذا الهواء٣ ينقلب نارا كما فى كور٤ الحدادين) اذا سدت المنافذ التى تدخل فيها الهواء الجديد والح فى النفخ (والنار ايضا ينقلب٥ هواء كما فى المصباح) فان ماينفصل عن شعلته لو بقيت له نار لرؤيت ولاحرقت سقف الخيمة فاذن انقلب هواء وايضا النار الكائنة فى كور الحدادين تنطفى وتصير هواء (ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصورة الطبيعية لانها يستحيل فى الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة) الطبيعية بذواتها (ولو كانت الكيفيات نفس الصور لاستحال ذلك) لايخفى عليك ان ماذكره المص غير ظاهر فى جميع الكيفيات لسائر العناصر (والبسائط٧) سواء كانت حقيقية او اضافية ليشمل الكلام المزاج الثانى و يكون تعريف المزاج جامعا (اذا تصغرت واجتمعت) وتماست (فى المركب وفصل بعضها فى بعض٦ بقواها) اى كيفياتها (المتضادة) قيل المراد بمتضادة الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقى المصطلح الذى يكون بين شيئين فى غاية الخلاف والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج الثانى كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس فى غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لاحاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد و بعضها رطب و بعضها يابس وكما ان بين السواد والبياض على الاطلاق تضاد وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة (وكسر كل واحد منهما سورة كيفية الاخرى) الظاهر ان مذهبه ماذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس

نارا ومن قال جاز ان تحصل بذلك الهواء سخونة قوية يعمل عمل النار فى الاحراق كما ان السموم هى ريح فى غاية السخونة ينفسخ بدن الحيوان بلا نار فقد كابر فيما يجزم العقل بالمشاهدة اذ قد يحدث هناك نار تلين بها الحديد (شرح تجديد)

٤ والكير مفتاح الحداد من زق او جلد غليظ اما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه نار (شرح مصباح)

٥ وهذا الانقلابات دالة على ان للعناصر هيولى مشتركة يخلع صورة ويلبس صورة اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا فان صورة الهوية هو هوية اخرى ظ الامتناع وذلك لصيرورة بياضا لا السواد البياض بان يزول عن الشئ سواد يحصل فيه بياض (ميرك جنكى)

٦ ولما حقق البسائط اراد ان يشير الى كيفية حصول المركبات منها فقال والبسائط اه (عبد الرحيم)

٧ الباء للسببية فيكون المعنى يفعل بعضها فى بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة المائية تقوى بواسطة البرودة وفى النار كذا (صرح ملا زاده)

٢ التحقيق ان الفاعل هو الصورة النوعية بتوسط الكيفية و المنفعل هو المادة لان كون الكيفية اوسورتها منفعلة غير معقولة لان المنفعل لابد ان يكون ﴿ ٦٤ ﴾ موجودا والسورة و الكيفية

الكيفية ٢ و المنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لانفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة مثلا و البرودة تكسر سورة الحرارة و انكسار سورة البرودة لايجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس ٣ الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودته و كذلك انكسار سورة الحرارة لايلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد ٤ الحرارة يكسر سورة حرارته (فيحصل كيفية متوسطة) توسطا ما (بين الكيفيات المتضادة) بحيث يتسخن بالقياس الى البرودة و يتبرد بالقياس الى الحرارة وكذا الحال فى الرطوبة و اليبوسة (متشابهة فى اجزائه) يعنى يكون الحاصل من تلك الكيفية فى كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل فى الجزء الآخر اى متساوية فى الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالمحل (وهى المزاج ٥

﴿ فصل فى كائنات الجو ﴾

هى مايحدث فيه عن العناصر بلامزاج ووجه التسمية ان اكثرها يحدث فى الجو اى مابين السماء و الارض (اما السحاب و المطر و مايتعلق بهما فالسبب الاكثرى فى ذلك تكاثف اجزاء البخار) وهو اجزاء هوائية ٦ يمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة لاتمايز بينهما فى الحس لغاية الصغر (الصاعد لان مايجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء) قيل هذه المقدمة ليست تعليلا لماقبلها بل هى مقدمة تفيدنا فى اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اقول يمكن توجيه الكلام بوجه لايكون هذه المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى مايمتزج مع النار وهى التى تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة عن السفل و تتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك ومايشبههما الثانية مايقرب من الخلوص اذ لايصل اليه حرارة ما فوقه ولا برودة ما تحته من الارض و الماء هى الهواء الغالب وهى التى تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالابخرة المائية ولايصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض و يسمى طبقة زمهريرية وهى منشأ السحاب والرعد و البرق و الصاعقة

يعدمان على مذهب الحكماء وان كانت الكيفية على مذهب الاطباء موجودة فاحفظه منه

٣ امابان تخلع تلك العناصر كيفياتها المتعددة و يلبس كيفية واحدة حقيقية و اما بان ينكسر تلك الكيفيات عن سورتها و يتقارب بحيث يصير كيفية واحدة ملتئمة من تلك المنكسرة مع اختلاف مذهبى الحكماء والاطباء منه

٤ التى بين كيفيات البسائط لانها انكسرت سورت كل منها بالمزاج الاول بسبب الكسر والانكسار الواقعة فيه فلا يكون فيه غاية الخلاف التى فى البسائط كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الكبريت والزيبق (حاشيه)

٥ اعلم ان اطلاق المزاج على هذه الكيفية مجازا لان المزاج بالحقيقة عبارة عن اختلاط اجزائه العناصر بعضها ببعض الا ان ذلك الامتزاج لما كان سببا لهذه الكيفية سميت باسم المزاج تسمية للمسبب باسم السبب (سمنان)

٦ الشمس اذا اشرقت على المياه و الارض الرطبة تحلل منها اجزاء هوائية تمازج اجزائها صغارها مائية لاتميز عنها فالحس و يسمى المركب منها بخار (ميرك جنكى) (والرابعة

٢ فحاصل كلامه انه قال فالسبب الاكثرى فى ذلك تكاثف اجزاء البخار الصاعد لان مايجاور الماء من الهواء وهو الطبقتان ﴿ ٦٥ ﴾ الاخيرتان من الطبقات الاربع يستفيد كيفية البرد من الماء

الرابعة الهواء الكثيف الذى يصل اليه اثر شعاع الشمس و الطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار و الاخريان للماء فحاصل ٢ كلامه ان كلا من الطبقتين الاخريين تستفيد كيفية البرد من مخالطة تلك الابخرة المائية لكن الطبقة الرابعة لاتبقى على صرافة برودتها التى اكتسبتها من مخالطة تلك الابخرة لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس (ثم الطبقة) الثالثة (التى ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار فى صعوده ٣ اليها تكاثف) بواسطة البرد (فان لم يكن البرد قويا اجتمع تلك البخار و تقاطر) للثقل الحاصل من التكاثف والانجماد (فالمجتمع هو السحاب و المتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها اولا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده (فان وصل) قبل اجتماعها (ينزل السحاب (ثلجا ٤ وان لم يصل) قبل اجتماعها بل وصل بعده (ينزل بردا) بفتح الراء (واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة) الزمهريرية لقلة الحرارة الموجبة للصعود (فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ٥ ماطرا) اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا و تكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة فكان من هو فوق تلك الغمامة فى الشمس وكان من تحته من اهل القرية التى كانت هناك يمطرون (وقد لاينعقد ٦ ويسمى ضبابا) و يرتفع بادنى حرارته تصل اليه لكثرة لطافته (وان كان قليلا فاذا ضربه البرد) اى برد الليل (فان لم ينجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع ٧) ونسبته الى الثلج كنسبة الطل الى المطر وقد يكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل منه الاقسام المذكورة ولذا قيد المص السبب فيماسبق بالاكثرى (واما الرعد و البرق فسببهما ان الدخان) هو اجزاء نارية يخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة لاتمايز بينهما فى الحس لغاية الصغر (اذا ارتفع) مع البخار مختلطين و انعقد السحاب من البخار (و احتبس) الدخان (فيما بين السحاب فاذا صعد) الدخان فما صعد من الدخان (الى العلو

فبعد استفادتهما تلك الكيفية تبقى الطبقة الاولى من هاتين الطبقتين المستعدتين كيفية البرد من الماء باردة محضة ثم اذا بلغ البخار فى صعوده اليها تكاثف فظهر من هذا البيان ان تلك المقدمة داخلة فى موقعها اه (عبد الرحيم)

٣ فالبخار المجتمع المتكاثف بواسطة البرد فى الطبقة الثالثة هو السحاب (فيض الله)

٤ حال لان الاجزاء الصغار انعقدت ح وانضم بعضها الى بعض فتهبط كالقطن المحلوج و قد ذكر الناس ان الثلج على كل شكل الا المخمس (حل هدايه)

٥ لماسبق من كلام المص لان مايجاور الماء من الهواء لايستفيد كيفية البرد من الماء وذلك المجاور هو الماء الذى بيناه فبما لكيفية المستفادة من الماء ينعقد سحابا ماطرا هذا هو المراد مما قيل هذه المقدمة اى قول المصنف لان مايجاوره اه ليست تعليلا لما قبلها لكنها فى غاية البعد والوجه ماوجهه الش به فافهم (عبد الرحيم) (٩) ٦ اى البخار الصاعد سحابا ان لم يكن هناك برد عاقد (حل هدايه) ٧ بكسر الصاد و تشديد القاف وهو الذى يقع على وجه الارض يشبه الثلج (محمد امين)

٢ اى الاجسام الصلبة دون الرخوة حتى لو وقعت على الكيس الذى فيه ذهب او فضة لايحرف الكيس و يذوب الذهب او الفضة (صلاح الدين) ٣ يحتمل ﴿ ٦٦ ﴾ انيكون قيدا للصرة وهو

لبقاء حرارته (اونزل الى السفل) لزوالها (يمزق السحاب) فى صعوده او نزوله (تمزيقا عنيفا) فيحصل صوت هايل (هو الرعد بتمزيقه وتغاظه وان اشتعل) من الدخان لمافيه من الدهنية (بالحركة العنيفة) المقتضية للحرارة (كان برقا) ان كان لطيفا و ينطفى بسرعة (وصاعقة) ان كان غليظا ولا ينطفى حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ فى المتخلخل و لا يحرقه و يذيب الاجسام ٢ المندمجة ويذيب الذهب والفضة فى الصرة مثلا ٣ ولايحرقها ٤ الاما احترق من المذوب وربما كان كثيفا غليظا جدا ٥ فيحرق كل شئ اصابه و كثيرا مايقع على الجبل فيدكه دكا (واما الرياح فقديكون بسبب ان السحاب اذا ثقل) لكثرة البرد (اندفع الى السفل فصار) لتسخنه ٦ بالحركة وتخلخل الاجزاء المائية فى اثنائها (هواء متحركا) اى ريحا او ايضا تموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل منه الريح (وقد يكون لاندفاع يعرض بسبب تراكم السحب) وتزاحمها ولاختلافها فى القوام فيندفع الكثيف الرقيق (فيصير السحاب من جانب الى جهة ٧ اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل فى جهة) اى ازدياد مقداره بدون انضمام جسم آخر اليه (واندفاعه من جهة الى جهة اخرى فيدافع ما يجاوره) وذلك المجاور ايضا يدفع ما يجاوره فيتموج الهواء و يضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية ما فتقف وقد يحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له الى جهة ضرورة امتناع الخلاء (وقديكون بسبب تبرد الدخان المتصعد الى الطبقة الزمهريرية (ونزوله من الرياح مايكون سموما) اى متكيفا بكيفية سمية (محرقا) قديرى فيه حمرة شعل النيران لاحتراقه فى نفسه بالاشعة (وقيل باختلاطه بقية مادة الشهب اولمروره بالارض الحارة جدا) وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فتنضغط تلك الاجزاء بينهما مرتفعة كانها تلتوى على انفسها وهو الاعصار (واما قوس قزح فهى انما تحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر) اى الشمس (فى اجزاء رشية) صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة

الظ و يحتمل ان يكون للذهب و الفضة يعنى ان الحديد و الحجر مثلهما و يحتمل انيكون قيدا كل منهما (عبد الرحيم) ٤ يحتمل ان يرجع الضمير المنصوب الى الاجسام المندمجة و يكون الاستثناء عنها والمعنى فيذب الاجسام المندمجة ولا يخرقها الا اجساما مندمجة شانها ان يحرق بالذوب تأمل (عبد الرحيم) ٥ هذا الدفع توهم المنافاة حيث قال او لا و صاعقة ان كان غليظا ثم قال فربما صار لطيفا و ربما كان كثيفا غليظا ووجه الدفع ظاهر بادنى تدبر و يمكن ان يدفع بقوله واذا وصل اليها يعنى واذا وصل اليها تصير ذلك الغليظ فى الصاعقة اما لطيفا او كثيفا فتأمل فانه محل تأمل (عبد الرحيم) ٦ فيه لانه اذا اندفع الى اسفل يكون البرودة الشديدة بالحركة ضعيفة فاذا بلغ الى البرودة التى يكون السحاب صاعدا او الاجزاء المائية فى اثنائها هواء لعدم التسخن الذى يكون له الاجزاء المائية هواء تأمل (نور الدين) (مستديرة)

لا فعلى هذا التقدير يكون الريح هو الهواء المتموج بسبب صيرورة السحاب من جهة الى جهة اخرى (نعمه)

٢ والسبب فى ان كل واحد منها لايؤدى شكل الشمس بل ضوءها هو ان كل من تلك الاجزاء كالمرأة الصغيرة بالنسبة الى جرم الشمس ﴿ ٦٧ ﴾ (ملا زاده) ٣ لان الجسم لايرى شكلا الاوهو بحيث تقسيمه الحس

(مستديرة) اى واقعة على هيئة الاستدارة و بيانه انه اذا وجد فى خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصرى عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اوجبل اوسحاب مظلم كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء انعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فنرى فى كل ٢ من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر ٣ جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس ٤ مستضيئة اقل من نصف الدائرة و بحسب ارتفاع الشمس ينتقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التى ينعكس منها الى الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين ٥ وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف ٦ لايرى فيه شئ اذا كان وراءه شفاف آخر وانما قيدكون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية الكائنة فى الجو للطافتها تتخلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس فان قلت لوصح ذلك ليرى فى الجو احيانا شئ غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلت لما تقرر فى علم المناظر انه لا بد من تساوى زاويتى الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لايخفى على من له تخيل صحيح (واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان الغمام المختلفة) وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوى فيها الاشراق فيرى احمرنا صعا واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة مائلة الى سواد وهو الارجوانى وماتوسط بينهما فان كان لونه متولدا من ذينك اللونين وهو الكراثى ورد هذا بان الكراثى لايناسب هذين اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد و بان سبب اختلاف الوانها لوكان

و اذا كان كذلك فكيف يرى شكلا مالم ينقسم فى الحس (عبد الرحيم) ٤ والقوس قديكون نصف الدائرة وقد يكون اقل منه على ماقاله الشيخ فى الشفاء من ان الناظر فى الشمس كلاهما على محور القوس وان كانت على الافق كان مركز القوس ايض عليه فيكون هى ح نصف الدائرة وان كانت فوقه كان مركزها تحته و كان اقل من النصف ومن ههنا ظهر ان الشمس اذا كانت فى نصف النهار او قريبة منه على سمت الرأس او قريبة منها لايحصل قوس و ان بعدت عنها فى احد الاطراف بعدا صالحا يرى القوس بحسب البعد فلما كان البعد اكثر كان القوس اكبر (شرح حكمة العين) ٥ وسبب انتقاض الاجزاء من الطرفين دون الوسط لان الحرارة انما يرتفع من الارض فتصل الحرارة الى الطرفين تأمل (فيض الله) ٦ لكن لايكفى فى الاراءة كون

الجسم الذى وراءه كثيفا بل لابد فيه ايض من تماس الشفاف مع كثيف شدة تماس على مايدل عليه التجربة والمشاهدة وظ ان ما نحن فيه ليس كذلك تأمل (عبد الرحيم)

٢ ى لست احصل سبب الوانها (عبد الرحيم) ٣ من ان الصيقل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جداه ادى الضوء واللون دون الشكل (نور الدين) ٤ عند الحس لا فى الواقع هكذا

اختلاف اجزائها بالقرب و البعد مقيسا الى النير كان الانتقال من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان الثلثة متشابهة الاجزاء عند الحس وقال الشيخ لست احصله ٢ (واما الهالة فايضا انما يحدث من ارتسام ضوء النير فى اجزاء رشية) صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة (مستديرة) حول النير و بيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصرى من كل منها الى النير ونظر فى تلك الاجزاء فيرى فى كل منها ضوء النير دون شكله لماسبق ٣ فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهى الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة ويكون التحتانية اعظم ٤ لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس وهى تسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ فى الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة على الوان قوس قزح (واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز ٥ النار وكان لطيفا) غير متصل بالارض (اشتعل فيه النار ٦ فانقلب الى النارية و يلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفى) و بيانه على ماذكره المحقق فى شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالى اولا ثم يذهب الاشتعال فيه الى آخره فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة ٧ صارت غير مرئية ٨ فظن انها طفئت ٩ وليس ذلك يطفأ وان كان الدخان ١٠ غليظا لاينطفى النار اياما اوشهورا بقدر غلظه و يكون على صورة ذوابة اوذنب اورمح اوحيوان له قرون وحكى ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر فى السماء نار مضطرمة من ناحية القطب الشمالى و بقيت السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل ١١ حتى لم يكن احد يبصر شيأ وكان ينزل من الجو مايشبه الهشيم والرماد وان اتصل الدخان ١٢ بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى الارض

يفهم من كلامه لكنه محل بحث سعد

٥ هذا بحسب الظ مخالف لما قال الش فيما سبق ان الشهب تحدث فى الطبقة الثانية من الهواء وان امكن التوفيق بنوع تكلف (عبد الرحيم)

٦ اى الدخان اى يحرق الدخان فتأمل (فيض الله)

٧ فيه انه اعتراف بانقلاب الارض نارا بلا واسطة فضلا عن ان يكون بواسطتين وقدم بحثه فى صدر هذا الفن الثالث تذكر (عبد الرحيم

٨ اذ النار الصرف لايرى لكونها لطيفة ولهذا لايرى كرة النار (سيد)

٩ فيه انه يجوز ان ينطفى وان لم يكن كليا يعنى ان كلية ما ذكره الش ممه تأمل (عبد الرحيم) ١٠ اى الدخان الذى بلغ حيز النار وكرتها تأمل (فيض الله)

١١ وفى الليل بطريق الاولى والظلم المانعة لضوء الشمس يكون مانعة لضوء تلك النار المضطرمة بالطريق الاولى (عبد الرحيم)

١٢ اى الدخان البالغ الى كرة النار اعم من ان يكون لطيفا اوغليظا واعم من ان يكون غليظة فى الغاية اولا كذا (فى شرح مواقف) (ويسمى

٢ ولما فرغ عن بيان الكائنات فوق الارض اراد ان يبين الكائنات تحت الارض فقال واما الزلزلة اه (حل هدايه) ٣ والفرق بين الحريق والصاعقة ان مادة مادة الحريق من الدخان متصلة

و يسمى الحريق ٢ (واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار ٣ اذا احتبس فى الارض و يميل الى جهته و يتبردبها) اى بالارض (فيتقلب مياها مختلطة ٤ باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لايسعه الارض اوجب انشقاق الارض وانفجرت منها العيون) قال ابو البركات البغدادى فى المعتبر ان السبب فى العيون و القنوات ومايجرى مجراها هو مايسيل من مياه الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية والابخرة المنحصرة فى الارض لامدخل لها فى ذلك واحتج بان باطن الارض فى الصيف اشد بردا منه فى الشتاء فلو كان بسبب هذه استحالتها ماء لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الابار فى الصيف ازيد وفى الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على مادلت عليه التجربة والحق ان السبب الذى ذكره صاحب المعتبر معتبر لامحالة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذى ذكره المص واحتجاجه فى المنع انما يدل على انه لايجوز ان يكون ذلك السبب هو السبب التام لا على انه لايجوز ان يكون ذلك سببا فى الجملة (واذا غلظ البخار بحيث لاينفذ فى مجارى الارض) او كانت الارض كثيفة عديم المسام (اجتمع طالبا للخروج (ولم يمكن النفوذ لغاية الغلظ فزلزلت الارض) وكذا الريح والدخان وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث منه صوت هايل وقد يخرج نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن ﴿ فصل فى المعادن ﴾ المركب التام وهو الذى له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون له نشو ونماء اولا فالثانى هو المعدنى والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية اولا فالثانى هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال لم ينتهض دليل على ان المعدنى والنبات ليس لها حس وحركة ارادية وان المعدنى ليس له نشو ونماء وغايته عدم الوجدان وانه لايدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذاحس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذانماء فهو النبات والا فهو المعدنى وقد يتمسك لشعور النبات واختياره فى الحركات بمايشاهد من ميلانه

بالارض و مادة الصاعقة غير متصلة بل هى لغلظته نزلت مشتعلة (صلاح الدين)

٤ و لئن سلمنا الاختلاط المذكور لكنه لاجدوى فى ذكره ههنا فافهم (عبد الرحيم)

اقول وجه دخول البخار فى جوف الارض حتى يكثر بحيث لاينقطع وكونه محبوسا وعدم وجود المسام مع انه قد دخل البخار فيها اولا غيرظ (عبد الرحيم)

و بينهما فرق بوجهين آخرين وهو ان موضع حدوث الصاعقة الكرة الزمهريرية وموضع حدوث الحريق كرة النار فان اشتعال الصاعقة من الحرارة الحاصلة من الحركة واشتعال الحريق من النار واما الفرق بين الشهاب والبرق فبوجهين احدهما ان موضع حدوث البرق كرة لزمهريرية وموضع الشهاب كرة النار وثانيهما ان اشتعال البريق كاشتعال الصاعقة واشتعال الشهاب كاشتعال الحريق ومادة كل منهما دخان منقطع عن الارض والفرق بين الشهاب والحريق و بين الشهاب و الصاعقة و بين البرق و الصاعقة و بين البرق والحريق ظ غنى عن البيان (مبرك)

٢ قيل هذه الحركة لايوجب الجزم بالشعور والاختيار يجوز ان يكون الافاعيل ايضا طبيعية (ميرك)
٣ تلك الابخرة والادخنة المحتبسة (حل هدايه) ٤ اى من تلك الابخرة ﴿ ٧٠ ﴾ والادخنة المختلفة على

عن سمت استقامته فى الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفى شجرة ٢ النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك وقد يتمسك ايضا الاغتذاء المعدنى بما ظهر فى المرجان من هيئة النماء (الابخرة والادخنة المحتبسة فى الارض اذا كثرت يتولد منها امطار واذا لم تكن كثيرة اختلطت ٣ على ضروب من الاختلاطات المختلفة فى الكم والكيف فيكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار ٤) على الدخان (يتولد اليشم والبلور والزيبق والرصاص) وهو اما ابيض وهو القلعى او اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض (وغيرها من الجواهر المشفة ٥) قيل فى عد الزيبق والرصاص من هذا القسم ٦ نظر اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التى تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت ولانه لاشفيف فيه واما الزيبق فلانه لاشفيف فيه ايضا والمتقرر عندهم من انه متولد من جسم مائى خالطته اجزاء كبريتية فى غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لايوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب هبائى مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابى يحفظها (وان غلب الدخان تولد الملح والزاج ٧ والنوشادر والكبريت ثم من اختلاط بعض هذه ٨) اى الزيبق (مع بعض) اى الكبريت (تولد الاجسام الارضية) اى الاجسام السبعة المتطرقة وهى القابلة لضرب المطرقة بحيث لاينكسر ولا تتفرق بل تتلين وتندفع الى عمقها فتنبسط (مثل الذهب والفضة) والنحاس والحديد والخارصينى والاسرب والقلعى ﴿ فصل فى النبات ﴾ (وله قوة) اى صورة نوعية (عديمة الشعور) عند الاكثر تحفظ تركيبه (ويصدر عنها حركات) النبات فى الاقطار المسماة نموا (وافعال مختلفة ٩ بالات مختلفة) قيل فان الواحد لايصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالات مختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لايصدر عنه الا واحد على تقدير صحته يستلزم ان لايصدر عن الفاعل الواحد افاعيل مختلفة

انحاء متفاوتة (حل هدايه)

٥ قيل هذا انما يرد اذا فسر الشفاف بما يكون الشئ مرئيا فيه واما اذا فسر بما له برق ولمعان فى الجملة فلا (منلازاده)

٥ كاليا قوت والزبرجد اللعل والعقيق (عبد الرحيم)

٦ اى من الجوهرة المشفة المتولدة من غلبة البخار على الدخان (عبد الرحيم)

٧ جسم شبيه بالملح غاية الشبه بحيث لايفرق احدهما عن الاخر الا بالذوق (نعمة الله)

٨ فاقول ان المقرر عند الحكماء لايدل على ان الزيبق لايتولد من البخار والدخان اذ جسم الماء اعم من ان يكون معه اجزاء هوائية مختلطة بحيث لايميز فى الحس بينهما ام لا فيجوز ان ميز منه البخار ويعبروا عنها بالجسم المائى لغلبته اجزاء المائية عليه ولا على الدخان فيه اكثر من البخار لجواز ان يكون البخار فى ان الجسم المائى مع ما فى الكبريت من البخار غالبا على الدخان فافهم (فخر الدين)

٨ اى هذه المذكورات من قوله يتولد اليشم الى هنا لا المذكور من تولد الملح وهو ظ (الا)
(عبد الرحيم) ٩ ويمكن ان يقال المراد بالالات ههنا الجهات المختلفة فح يندفع النظر (سيد)

٢ فيكون النوع موقوفا على هذا الكمال بخلاف الكمال الثانى فانه موقوف على النوع كما لا يخفى
(عبد الرحيم) ٢ هذا ﴿ ٧١ ﴾ التعريف يصدق على صور البسائط التى فى المركب الثانى

الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات آلات او غيرها (ويسمى نفسا نباتية وهى كمال) هو ما يتم ٢ به النوع اما فى ذاته كهيئة السرير فانها كمال للخشب السريرى ولا يتم السرير فى حد ذاته الا بها او فى صفاتها كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل فى صفته الا به والاول كمال (اول) والثانى كمال ثان (اول لجسم طبيعى) ليس المراد به ههنا ما يقابل الجسم التعليمى بل ما يقابل الجسم الصناعى واحترز به عن مثل الهيئة ٣ السريرية ومنهم من دفع الطبيعى على انه صفة الكمال واحترز به عن الكمال الصناعى فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما فى السرير ٤ وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه فيه (آلى) يجوز جره على انه صفة جسم اى جسم مشتمل على الالة ورفعه على انه صفة كمال اى كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط ٥ والمعدنيات (من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذى فقط) واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية (فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص) وهى القوة التى تحيل جسما ٦ آخر الى مشاكلة الجسم الذى هى فيه فتلصق تلك القوة ذلك الجسم المشاكل به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة غريزية او غيرها (ولها قوة نامية) لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية (وهى التى تزيد فى الجسم الذى هى فيه زيادة فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا) وقيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا يكون فى الاقطار الثلثة لان لزيادة الصناعية فى بعض الاقطار يوجب النقصان فى بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المتغذى فى الاقطار بانضمام الغذى اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول فى الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت لزيادة فى الاقطار (الى ان يبلغ كمال النشو) يخرج به مبدأ السمن والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل هما خارجان بقوله (على تناسب طبيعى) اى نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن

مثلا فان المراد بالباء فى قوله ما يتم به النوع اما فى ذاته السبب القريب يلزم ان يكون هذه الصور خارجة عن الكمال والثانى مع عباراتهم يشعر بالحصر (شرح مواقف)

٣ هذا مبنى على ان الهيئة الاجتماعية للمركب داخلة فى حقيقته على ما ذهب اليه البعض واما من جعلها خارجة عنه فهى خرجت بقوله اول لا بجسم طبيعى (سيد)

٤ تصدر عنه كمالات الثانيه بالالات اجزاء مختلفة فى الجسم فقط بل اراد بها ايضا قوى مختلفة كالغاذية وغيرها فان الات النفس بالذات هى القوى وبتوسطها الاعضاء (سيد قدس سره)

٥ لان كمالات البسائط العنصرية ليست كذلك فان طبيعة المائية يعقل الرطوبة لا باعتبار الة يتوسط بينها وبين اثرها وكذلك الحكم فى المركبات المعدنية فان الحجر مثلا حركة ليست بتوسط
الالات (سمنان) ٦ اى بغير صورته الى صورة اخرى فيلزمه الكون والفساد ضرورة ان
الجسم الغذائى تقلع صورة الغذائية وتلبس صورة اخرى صلاح الدين

٢ الظ ان يقول والدة للمشاكلة ايضا بل نقول الاولى ان يشاكل الغاذية لهما لان الحكم للغالب سعد
٣ اى لمثل ذلك الجسم الذى هى فيه وهذه القوة ﴿ ٧٢ ﴾ انما هى لاجل حفظ النوع

فلانه لايزيد فى الطول بل فى العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم فى اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن يزيد فى الطول ايضا (ولها قوة مولدة٢ لاجل) بقاء النوع وهى التى تأخذ من الجسم الذى هى فيه جزء ويجعله مادة ومبدأ لمثله٣ او لشخص من جنسه ليشمل البقل واعلم ان ههنا ثلث٤ قوى احدها مايجعل الدم المستعد للمنوية منيا فى الانثيين٥ وثانيها مايهيئ كل جزء من المنى الحاصل من الذكر والانثى فى الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثها مايصور مواد الاعضاء بصورها الخاصة بها ويسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسى الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المص ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة ههنا (الغاذية تجذب الغذاء وتمسكه تهضمه وتدفع ثقله فلها خوادم اربع قوة جاذبة٦ وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل) لايبعد ان يتحد الغازية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس وابى سهيل المسيحى وصاحب الكاهين وغيرهم من الاطباء المتأخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ماقيل فى الفرق ان القوة الهاضمة تبتدأ فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا٧ للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما لاجله يأخذ استعداد المادة للصورة الدموية فى الانتقاص وتأخذ استعدادها للصورة العضوية فى الاشتداد ولايزال الاول ينتقص والثانى يشتد الى ان ينتهى المادة الى حيث تبطل عنها الصورة الاولى وهى الدموية فيحدث الاخرى

(حل هدايه)
٤ اى فيمايكون فيه المولدة لكن لامطلقا بل اذا كانت للحيوان اذ البيان المذكور من قوله احديها مايجعل الدم اه وقوله وثانيها مايهيئ اه لايساعد مولدة النبات هذا لكن يأبى هذا البيان (عبد الرحيم)
٥ يشعر بان المنى انمايكون فى الانثيين مع ان المذكور فى كتب الشرايع ان منى الرجال يكون فى صلبه وهو المشهور فيما بين الانام من الخواص والعوام ومنى المرأة فى صدرها قال الله تعالى فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب الآية وفيه ايضا ان هذا البيان لايشمل المرأة لانها ليس لها الانثيان ويمكن ان يدفع كل منهما بالتكلف (عبد الرحيم)
٦ وهى التى تجذب الغذاء الى ملاصقة المقتدى لان حركة الماء والارض من اصل الشجر الى اعضائه ليست ارادية والا لكانت النبات حيوانا ولاطبيعة لان حركتها بالطبع الى السفل فهى ذا قسرية قاسرها القوة (وهى الحادثة (كفايه) ٧ الظ تقديم الفساد على الكون لانه متقدم عليه ذاتا وطبعا تأمل (عبد الرحيم)

٢ اى حالة انتقاص الصورة الدموية وحالة اشتداد الصورة العنصرية (حل هدايه) ٣ ومراتب الهضوم اربع الاولى فى الفم ﴿ ٧٣ ﴾ وهو عند المضغ ولهذا كانت الحنطة الممضوغة ينضج الدمايل

وهى العضوية فههنا حالتان٢ احديهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هى فعل القوة الهاضمة والثانية هى فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لم لايجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب٣ الهضوم بعضها يتغير فى الكيف فقط وبعضها يتغير فى الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هى الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هى مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية (والنامية٤ تقف من الفعل اولا) حين كمال النشو (وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز) فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل٥ ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف فتحصل برهة من الغذاء مايزيد على قدر المتحلل وذلك فى سن النمو اعنى الى قريب من الثلاثين ثم يتطرق اليها شئ من الضعف فيحصل منه مايساويه وذلك فى سن الوقوف اعنى الى قريب من الاربعين ثم يزداد ضعفها فلايقوى على تحصيل مايساوى المتحلل وذلك فى سن الانحطاط الخفى الذى لايتبين اعنى الى قريب من ستين وفى سن الانحطاط الظاهر الذى هو مابعده الى اخر العمر

﴿فصل فى الحيوان﴾

وهو مختص بالنفس الحيوانية (وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة مايدرك) الجزئيات الجسمانية (ويتحرك بالارادة) اقول ههنا بحث لانه ان اراد الآلى من جهة٦ هذين الامرين فقط على ماهو فى النباتات فلايصدق التعريف على نفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلى من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة مايفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى مازعمه بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس

فوق ماينضجه المطبوخ الثانية فى المعدة وهو ان يصير الغذاء كيلوسا وهو جوهر شبيه بماء الكشك الثخين الثالثة فى الكبد وهو ان يصير الانحدار من المعدة اليه بحيث يحصل منه الاخلاط الاربع الرابعة فى الاعضاء وهو ان يصير بحيث يصلح ان يكون جزء من العضو (شرح تجريد)
٤ والنامية يفعل فعلها الى آخر سن النمو بعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فيفعل فعلها الى ان يعجز عنه فيؤدى الى فساد التركيب انما لم تقل الى الموت كما قال المص لان الكلام فى اثبات ولايعرض له الموت بخلاف فساد التركيب فانه شامل للحيوانات والنباتات منه (منلازاده)
٥ والمراد من قوله ويحتمل اه ان يكون للنامية والغاذية قوة واحدة لكن تختلف احوالها بالقوة والضعف قوله فيحصل اه بيان لقوله بالقوة والضعف (عبد الرحيم)

٦ قوله من جهة اه متعلق بقوله الى اى كان نسبته الى الالة من جهة اه اى كانت الالة التى كانت له لاجل ادراك الجزئيات والتحرك بالارادة (حاشيه)

نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها آثار الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته (فلها) باعتبار ما يخصها من الآثار (قوة مدركة ومحركة واما المدركة ٢ فهى اما فى الظ ٣ او فى الباطن اما التى فى الظ فهى خمس) والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان ممكن التحقق فى نفس الامر او المحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق فى نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع ٤ (السمع ٥) وهو قوة فى العصبة المفروشة فى مقعر الصماخ ٦ التى فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت بتموجه الحاصل من قرع او قلع عنيفين ٧ مع مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته القوة المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف بكيفية بالصوت ويطيل اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد فى الصماخ فيدركه السامعة ح (والبصر) وهو قوة فى ملتقى عصبتين نابتين من مقدم الدماغ مجوفتين تتقاربان حتى تتلاقيان وتتقاطعان تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا ثم يتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذى هو فى الملتقى اودع فيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النورين والمذاهب المشهورة للحكماء فى الابعاد ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج الشعاع من العينين على هيئة مخروطة رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التى الى البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصرات

٢ قدم المدركة لان الادراك متقدم على الحركة الارادية طبعا لكون الحركة الارادية مترتبة على الادراك فقدم وضعا لتوافق الوضع الطبع (سمنان)

٣ قيل ان الحواس الظاهرة ستة وسادسها حاسة يدرك بها لذة الجماع وقيل هى اللامسة وقيل ان الحواس اربعة والذائقة راجعة الى اللامسة سعد

٤ فيه ان لذة الجماع ليست محسوسة بالحواس الظ فلا وجه ليسلكها فى مسلك قوة لا بصار الاكمه الا ان يقال انه تنظير لا تمثيل لكن ح لا تناسب ما قبله (عبد الرحيم)

٥ انما قدم السمع لان الانسان يمكن ان يحصل له كمالات لفقد باقى الحواس ووجوده ولا يمكن بفقده وبقاء سائر الحواس وبعضهم يقدمون القوة اللامسة لانها اهم الحواس للحيوان وللناس فيما يعشقون مذاهب (سمنان)

٦ يدرك بها الاصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصماخ بمعنى ان الله تع يخلق الادراك فى النفس عند ذلك (سيد)

٧ فيضرب ذلك الهواء الحامل لكيفية الصوت على الجليدة التى اودعت فيها القوة السامعة فيه لذلك وتدرك الكيفية المجاورة لها (حكمة) ٧ وانما اعتبر العنيف فيهما لان الموج الموجب للصوت ينتفى عند انتفائه مع حصول القرع والقلع فانك لو قرعت جسما بقرع لين او قلعته بقلع لين لم تجد منه صوتا اصلا (سمنان)

اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك ٢ يخفى على البصر المسامات التى فى غاية الرقة فى سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العينين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه فى جهتى طوله وعرضه ٣ حركة فى غاية السرعة ويتخيل بحركة هيئة مخروطة والثانى مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع ٤ وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره ٥ قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا يفيض به صورته على الجليدية ولا يكفى فى الابصار الانطباع فى الجليدية والا لرأى شيئا واحدا شيئين لانطباع صورته فى جليدتى العينين بل لابد من تأدى الصورة من الجليدية الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذى هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها فى الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف به الذى بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع الذى فى البصر ويصير بذلك آلة للابصار (والشم) وهو قوة فى الزائدتين الناتئتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذى الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاور الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه تبخير وانفصال اجزاء من ذى الرائحة يخالط الاجزاء الهوائية فيصل الى المشام وقد يقال انه يفعل ذو الرائحة فى الشامة من غير استحالة فى الهواء ولا بتجزوء ولا انفصال (والذوق) وهو قوة فى العصبة المفروشة على جرم اللسان وادراكها بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم تغوص هذه الرطوبة معها فى جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس ح هو كيفية ذى الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى

٢ فيه ان فيما ذكره من وجه الخفاء خفاء لا يخفى بل الاظهر ان وجهه هو دقة المسام جدا والا فيجوز ان يقع اطراف ثلث الخطوط على المسام فيدركه لا ان يقع كلها على غير المسام ويكون المسام فيما بينها فتأمل (عبد الرحيم)

٣ لكن يجب ان يحيط جميع حوالى المرئى وتنتهى فى الآخر حركة مستديرة ليحصل دائرة الجسم المخروطى وهذا ضرورى البطلان فانا نعلم ان الابصار آنى والحركة زمانية فضلا عن الحركات سعد

٤ معناه ان الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر بتوسط الهواء المشف فى الرطوبة الجليدية التى فى العين وتأديتها الى الحس المشترك (حاشيه تجريد)

٥ واستدلوا على ذلك بان الانسان اذا نظر الى قرص الشمس لتجديد نظره مدة طويلة ثم غمض عينيه فانه يجد من نفسه كانه ينظر اليها وكذلك اذا بالغ فى النظر اليها ثم نظر الى لون آخر لم ير ذلك اللون خالصا بل مختلطا بالخضرة وما ذلك الا لارتسام صورة المرئى فى الباصرة وبقائها زمانا واستدلوا ايض بان المرئى اذا كان قريبا من الرائى قريبا معتدلا يرى كما هو واذا بعد منه يرى اصغر مما هو عليه وهكذا تتزايد الصغر تزايد البعد حتى يرى كنقطة ثم يضمحل بحيث لا يرى وما ذلك الا لان الاقرب ينطبع فى جزء اعظم من الجليدية والابعد فى جزء اصغر (حاشيه تجريد للسيد)

٢ فيه احتمال آخر وهو ان يخالط بالرطوبة اجزاء لطيفة فيتكيف بكيفية تلك الاجزاء و تعرض معها
فالمحسوس مجموع الكيفيتين الاصلية والعارض (ميرك جنكى) ٣ وانما قال فى اكثر

الخاصة اوبان يتكيف نفس الرطوبة ٢ بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها (واللمس) وهو قوة فى العصب المخالط لاكثر ٣ البدن وذهب الجمهور الى انهما قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة و بين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة (واما التى فى الباطن فهى خمس ايضا بالاستقراء ٤ الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة) عد جميع من المدركة مع ان القوة المدركة منها هى الحس المشترك والوهم فقط لان الباقى معين على الادراك (اما الحس المشترك) ويسمى باليونانية بنطاسيا اى لوح النفس (فهو قوة مرتبة فى) مقدم (التجويف الاول) من التجاويف الثلثة التى (فى الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة فى الحواس الظاهرة) فهؤلاء كجواسيس لها ولذا يسمى حسا مشتركا (وهو غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما) اى الخط المستقيم والمستدير (فى البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون فى قوة اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة والنقطة) وتبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض فيشاهد خطا واعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الارتسام فى الباصرة بان يرتسم المقابل الثانى قبل ان يزول المرتسم الاول بقوة ارتسام الاول وبسرعة تعقب الثانى فيكونان معا (واما الخيال ٥ فهو قوة مرتبة فى) مؤخر (التجويف الاول) من الدماغ عند الجمهور وقال المحقق فى شرح الاشارات كان الروح المصبوب فى البطن المقدم هو آلة للحس ٦ المشترك والخيال الا ان مافى مقدم ذلك البطن بالحس المشترك اخص وما فى مؤخره بالخيال اخص (يحفظ جميع صور المحسوسات و يمثلها بعد الغيبوبة وهى خزانة للحس المشترك) فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم نشاهدها مرة اخرى

البدن لان الكلية والكبد والطحال والعظم ليس فيها اللمس على مابين فى موضعه (جدى)

٤ لانها اما مدركة واما معينة على الادراك والمدركة اما مدركة للصور وهى مايمكن ان يدرك بالحواس الظ واما مدركة للمعانى وهى مالايمكن ان يدرك بالحواس الظ والمعينة اما معينة بالحفظ والتصرف والمعينة بالحفظ اما معينة لمدركة الصور واما معينة لمدركة المعانى فهذه خمس قوة (شرح تجريد)

٥ وموضوعه مؤخر البطن المقدم من الدماغ لان خزانة كل قوة يناسب ان يكون خلفها والعلم بكونها فى ذلك الموضع باختلاف فعلها عند وقوع الافة فيه على مايشهد به التجارب الطبيعة (سيد)

٦ فيه مسامحة ان كانت المراد بالروح هو القوتين اى الحس المشترك والخيال والتقدير هو آلة لما لاجله الحس المشترك والخيال وهو الادراك والحفظ وان لم يكن المراد بتينك القوتين بل شيئا اخر يكون آلة وسببا لالية الحس المشترك والخيال لما اختص بهما وان (نحكم
لم يعلم ماهو و يمكن ان يكون عبارة عن الدم الصافى وقد يطلق عليه فالكلام على ظاهره وليس مسامحة سعد

٢ كانه قيل الاختلاف بين حالتى الذهول و النسيان بانحفاظ الصورة فى الخيال وعدمه واذا كان
الانحفاظ فى بعض الاشياء الغائبة عنا كيف يكون الاختلاف بينهما فاجاب بما ترى (سيد)

نحكم عليها بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها ٢ فى بعض الاشياء الغائبة عنا و يكون الاختلاف ٣ بين حالتى الذهول والنسيان بملكة الاتصال ٤ بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول بطلان المفارق لا ترتسم فيه الصورة الجزئية المتكيفة بالعوارض المادية وكذا الثانى لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته و بطلان ذلك لايخفى على احد اقول فيه بحث لانه لايلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئا ارتسم فى قوة جسمانية غائبة بالاتصال كالقوة الحالة فى الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان ٥ وقد يقال الذى يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ٦ ولهذا يوجد احدهما بدون الآخر كما فى الماء فانه يقبل ٧ ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهى الحس المشترك غير الحافظة وهى الخيال وفيه نظر ٨ لان الحفظ بالقبول مسبوق ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا فى قوة واحدة يسمونها بالخيال على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع الحفظ والقبول فى شئ واحد لا يقدح فى قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد (واما الوهم فهو قوة مرتبة فى) الدماغ كله لكن الاخص بها هو آخر (التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعانى) هى مالايدرك بالحواس الظاهرة (الجزئية الموجودة فى المحسوسات) كالقوة الحاكمة فى الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف

٣ فى شرح الاشارات ان الاستحضار هو حصول صورة الشئ فى النفس والحس والذهول زوالها عن النفس دون الحس و النسيان هو زوالها عنهما كذا فى بعض الحواشى سعد

٤ اى يكون تذكره اياها بعد الذهول بسبب اتصالها بذلك الغائب فاذا تحقق لها ملكة الاتصال يحصل لنا التذكرة بالاتصال به واذا زالت عنها ملكة الاتصال زال التذكرة بالكلية واستمر النسيان (ملا زاده)

٥ يعنى نقول بطلانه ممنوع فضلا عن ان يكون ظاهرا غير خفى على احد ولا ندعى جوازه ايض بل يتوقف فيه حتى يظهر الدليل على احد الجانبين (عبد الرحيم)

٦ فان الانسان قد يكون بحيث يدرك المحسوس و يقبلها ولا يمكن من حفظها واستقامتها وقد يكون بحيث لا يدركها مع حفظه لما سبق ادراكه منها فلو كان الادراك و الحفظ بقوة واحدة من جهة واحدة لما افترقا (حاشيه تجريد) ٧ الانتقاش ولا يحفظ لانه يزول عليه الحصول اى عقيب الانتقاش (سيد)

٨ قوله وفيه نظر لان الحفظ اه اى فيه نظر من وجهين الاول نقض اجمالى والثانى تفصيلى فافهم (عبد الرحيم)

(واما الحافظة فهى قوة مرتبة فى اول التجويف الاخير من الدماغ يحفظ مايدركه القوة الوهمية ٢من المعانى الجزئية الغير المحسوسة) المعينة (الموجودة ٣ فى المحسوسات وهى خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهى قوة مرتبة فى البطن) التجويف (الاوسط من الدماغ) وسلطانها فى الجزء الاول من ذلك التجويف (من شانها تركيب بعض مافى الخيال) او الحافظ من الصورة والمعانى مع بعض (وتفصيل بعضه عن بعض)وهذه القوة اذا استعملها العقل فى مدركاته بضم بعضها الى بعض اوفصله عنه سميت ٤ مفكرة واذا استعملها الوهم فى المحسوسات مطلقا سميت متخيلة ٥ فان قيل كيف يستعملها الوهم فى الصور المحسوسات مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها سلطنة على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف احكامها ٦ (واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة)وتسمى قوة سوقية (فهى القوة التى اذا ارتسمت فى الخيال صورة مطلوبة او مهروبة عنها حملت) اى تلك القوة (الفاعلة على التحريك) اى على تحريك الاعضاء (وهى) اى الباعثة (ان حملت الفاعلة على تحريك تطلب به الاشياء المتخيلة) سواء كانت (ضارة فى نفس الامر ٧ او نافعة طالبا لحصول اللذة يسمى قوة شهوانية) لان حملها على هذا تابع للشوق الى تحصيل الملايم المسمى ٨ شهوة (وان حملت) الباعثة (الفاعلة على تحريك يدفع به الشىء المتخيل) سواء كان (ضارا فى نفس الامر او نافعا طالبا للغلبة تسمى قوة غضبية) لابتناء الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا (واما الفاعلة فهى التى تعد المعضلات بقبضها و بسطها وتشنجها وارخائها (على التحريك ✻ فصل فى الانسان ✻ وهو مختص بالنفس الناطقة وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة مايدرك الامور الكلية والجزئيات) المجردة ٩ (و يفعل الافعال الفكرية) والحدسية (فلها) اى باعتبار مايخصها من الآثار

٢ كما ان الخيال خزانة الحس المشترك (غ ب) ٣ المراد من الوجود فى المحسوسات ان طبيعة هذا المعنى لايوجد الا فى المحسوس فلا يشكل بجزئيات الامور ✻ ٧٨ ✻ العامة كجزئيات الامكان والوحدة والعلة فانه صرح فى حاشية شرح المطالع ان ادراكها من قبيل التعقل فلا بد ان يكون مدركها العقل بدون الة جسمانية (غياث الدين)

٤ ووجه التسمية ظ لانها مع الفكر وهو انما هو فى المعقولات الا المحسوسات (عبد الرحيم)

٥ و المتخيلة والمتفكرة والمتصرفة متحدة بالذات ومغايرة بالاعتبار (حاشيه)

٦ فان العقل قد يحكم على الشىء بان هذا لايضر علينا والوهم يحكم بانه يضر علينا (عبد الرحيم)

٧ والحصر ممنوع اذ يجوز ان يكون فى نفس الامر لاضار او لانافعا فتأمل يظهر جوابه والنفس بحسب هاتين القوتين اعنى الشهوانية والغضبية تسمى امارة (حل هدايه)

٨ قوله المسمى بشهوة اه صفة للشوق لا للتحصيل لا للملايم وكذا فيما سيأتى من قوله على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا وكذا المفهوم من كلام بعض الشراح سعد

٩ قيد الجزئيات بالمجردة لان الجسمانية (قوة) يدركها النفس الحيوانية ايضا على مامر فلا يختص بالانسانية سعد

(قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات) اى الامور التصورية والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة النظرية (وقوة عاملة يحرك بها بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر و الروية او بالحدس على مقتضى آراء) واعتقادات (تخصها) اى تلك الافعال ويسمى تلك القوة العقل ٢ العملى والقوة العملية (والنفس) باعتبار القوة العاقلة (لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات ٣ بل هى مستعدة لها) اى التى يكون تعلقها بالانطباع فان النفس لاتخ عن العلم الحضورى بنفسها (وهى) اى هذه المرتبة (العقل الهيولانى) واكثر اطلاقه على النفس فى هذه المرتبة وكذا الحال فى سائر المراتب (والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية) بسبب احساس الجزئيات و التنبه لما بينهما من المشاركات و المباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها فى آلتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت الى ان تفيض عليها من المبدأ الفياض صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة (وتستعد استعدادا قريبا (لان تنتقل من البديهيات الى النظريات ٤) بالفكر او الحدس (وهى العقل بالملكة) قيل ٥ لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ ليس فى هذه المرتبة الا استعداد ٦ الانتقال والمراد بالملكة مايقابل الحال اى الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال لى النظريات راسخ فى هذه المرتبة او مايقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود والانتقال اليها بناء على قربه كما سمى العقل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريب الى الفعل جدا (والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لايطالعها بالفعل بل صارت مخزونة) عندها بحيث يستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة تقوى بها على ذلك الاستحضار (وهى العقل بالفعل)وقال صاحب المحاكمات عندى انه لااعتبار بملكة الاستحضار بالعقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار فى الجملة كافية فيه فانه اذا احضرت

٢ قال فى الملخص العقل العملى يطلق بالاشتراك اللفظى على القوة المميزة بين الامور الحسنة والقبيحة وعلى المقدمات ✻ ٧٩ ✻ التى يستنبط الامور الحسنة والقبيحة وعلى فعل الامور الحسنة و القبيحة والعقل النظرى يطلق بالاشتراك على الجوهر المستعد للقبول للتعقلات وعلى غير مراتب احوالها فى هذه التعقلات (حاشيه تجريد)

٣ الادراكات و العلوم اعم من ان يكون احساس او غيرها سوى العلم الحضورى بنفسها وليس المراد بالمعقولات هنا مايقابل الحسيات والا لم يصح لاحق كلامه تأمل سعد

٤ فيه ان الانتقال الى النظريات لايقع بالحدس لا بالحاصل بالحدس بديهى على مالايخفى و يمكن ان يقال اراد بالنظريات العلوم الحاصلة من المبادى سواء حصلت منها بطريق الكلى والترتيب او حصلت بطريق الحدس واراد بالنظريات مايكون نظريا فى الجملة ولو بالقياس الى بعض الاشخاص دون بعض (سرورى)

٥ يمكن حمل كلام صاحب القيل على المبالغة فيكون موافقا لما قال الش ثانيا ويكون الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل (شرح مواقف) ٦ لاملكة الانتقال وملكة الانتقال انما يحصل بالانتقالات مرارا فهى بعد الانتقالات وهو لم يحصل (فيض الله)

٢ اى وقوع العقل المطلقة على تقدير اعتبارها اكثرهم بالقياس اه فى هذه النشأة الاولى وهى الدنيا (حاشيه) ٣ وهو ان يصير جميعها حاضرا ومشاهدا بحيث لايغيب شئ منها اصلا

المعقولات مرة مثلا وذهلت عنها فهى قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لولم تكن عقلا بالفعل لم تنحصر مراتب القوة النظرية فى الاربعة فلابد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار (والمرتبة الرابعة ان يطالع المعقولات المكتسبة وهى العقل المطلق) اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولاشبهة فى وقوعها ٢فى هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات٣ معا والظاهر انه ح انما يكون فى دار القرار ومنهم من جوزها فى هذه النشأة لنفوس كاملة لايشغلها شان فانهم مع كونهم فى جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا فى سلك المجردات التى تشاهد معقولاتها دائما واعلم٤ ان العقل بالفعل متأخر فى الحدوث عما سماه المص عقلا مطلقا لان المدرك مالم يشاهد مرات كثيرة لايصير ملكية ومتقدم عليه فى البقاء ٥لان المشاهدة يزول بسرعة وتبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى مشاهدة فمنهم من نظر الى التأخر فى الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم فى البقاء فجعله مرتبة ثالثة (ويسمى معقولاتها عقلا مستفادا) لايخفى على من احاط بكتب الفن ان ماذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس فى المرتبة الرابعة اونفس تلك المرتبة (ثم العقل بالعقل بالملكة ان كان فى الغاية بان يكون حصول كل نظرى بالحدس) من غير حاجة٦ الى فكر (يسمى قوة قدسية واعلم٧ ان القوة العاقلة) اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ التعقل للنفس يطلق على نفسها ايضا (مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لاسبيل الى الاول لان كل ماله وضع) من الجواهر ٨ (فهو منقسم على مامر فى نفى الجزء (ولاسبيل الى الثانى لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها) ان اراد بالبسيط مالاجزء له اصلا لابالفعل ولابالقوة فلايلايم قوله كل مركب انما يتركب من البسائط وان اراد به مالاجزء له بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة غير مناف البسائط (لان الحال فى احد جزئيها غير الحال فى الجزء الآخر) انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا

وهو بهذا المعنى انما يكون فى دار القرار متوسط (حاشية تجريد)

٤ طوطئة لتوجيه كلام المص العقل بالفعل وجعله مرتبة ثالثة مع ان البعض قد جعله رابعة وجعل المرتبة الرابعة ثالثة (نعمه)

٥ لايخفى ان المتقدم فى البقاء ليس من اقسام التقدم الخمسى الاتى اللهم الا ان يدرجها فى التقدم بالشرف (قاسم)

٥ فيه مسامحة لانه يشعر بان كلا منهما يكون باقية ويتقدم احدهما على الاخرى فى البقاء وليس كذلك بل الباقية هى احدهما فقط ولئن سلم فالمسامحة من وجه اخر عند التأمل فتأمل وهو انه لامعنى لتقدم شئ على شئ فى البقاء فافهم سعد

٦ بان يتمثل الحد الاوسط فى الذهن دفعة و يتمثل معه المط ومايلزم فلايكون هناك حركة اصلاح (نعمه)

٧ بعد تمام النفس الناطقة ومراتبها اورد المصنف احكاما ثلاثة احدهما ان القوة اه (وهو (م ح)

٨ احتراز من الاعراض كالنقطة فان لها وضع لكيلا ينقسم (سيد)

٢ لايخفى عليك ان معقولاتها ان كانت مركبة ينافى تجرد النفس لان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل تأمل (ايوب) ٣ فيه بحث ظ لانه يجوز ان يتركب مركب من مركبات كل منها مركب من مركبات

وهو فيما نحن بصدده مم (وان كانت٢ مركبة فكل٣ مركب انما يتركب من البسائط) ضرورة امتناع تركب الشئ من اجزاء غير متناهية (فيلزم انقسام تلك البساطة هف ونقول ايضا ان التعقل٤) اى تعقل النفس المجردة (ليس بالآلة الجسمانية والا يعرض لها الكلال لضعف البدن كما يعرض لمبادى الاحساسات والحركات (وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ فى النقصان مع ان القوة العاقلة) اى مابه تعقل النفس (هناك تشرع فى الكمال) واما الخرافة الطارية فى اواخر سن الشيخوخة فليست لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس فى تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يقال يجوز ان تضعف القوة العاقلة لضعف البدن كما ان مانرى من ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل من المشايخ يقدرون على مالايقدر على مثله الشباب الاقوياء وفى آخر سن الشيخوخة يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لايبقى للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة (وايضا) يجوز ان يكون المزاج الحاصل فى زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك تقوى القوة العاقلة (ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث٥ الابدان) كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها (لانها لو كانت موجودة قبل البدن) وهى مختلفة متعددة (فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية اولوازمها او بعارضها المفارقة لاجائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة بينها) استدلوا على اشتراكها فى الماهية لشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا لانم ان ماعرفوا النفس به حد لها وان سلم فلم لايجوز ان يكون حد اللقدر المشترك بين النفوس وهى مخالفة بالحقيقة (ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز ولاجائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ بسبب القوابل) اى العوارض المفارقة للشئ لاتفيض من المبدأ الفياض عليه الا لقابل ذلك الشئ واختلاف استعداداته (لان الماهية لاتستحق

وهكذا مائة او الف ثم يتركب من البسائط فلم يصح قوله كل مركب اه لان هذه المركبات سوى الاخيرة لم يتركب من بسائط ومثاله المدينة فانه مركبة من محلات كل منها من ديار كل منهما من بيوت كل منهما من السقف والجدار او العرصة وهكذا الى ان ينتهى الى البسائط والجواب ان المراد ان كل مركب انما يتركب من البسائط ولو بالآخرة يعنى يجب ان ينتهى الى البسائط كما سيشير اليه دليله اعنى قوله ضرورة امتناع اه وهو كاف فى المق او يقال ان جزء الجزء جزء فالبسائط اجزاء من المركب الاول وفيه مافيه تأمل (عبد الرحيم)

٤ واعلم انه ينبغى ان يحمل القوة العاقلة فى الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها والا لكان هذا الحكم تكرارا للاول لخلال هذا المختصر عن مسئلة تجرد النفس اى هى من امهات المسائل اذلم يتعرض لها فى موضع آخر من المختصر (١١) (منلا زاده) ٥ اى يحدثان معا لا انها حادثة قبله فضلا عن ان يقال قديمة واما بعد خراب البدن وفنائه فباقية ابدا كما سيجئ بيانه فى آخر الكتاب (عبد الرحيم)

٢ فيه احتمال ان يكون موجودة لا على التعدد والاختلاف بل يكون واحدة قديمة ثم يتعدد و يختلف عند
حدوث الابدان فلا يكون النفوس بتمامها حادثة وهذا هو المذهب ﴿ ٨٢ ﴾ لكن قد ابطله الاصفهانى

العوارض لذاتها او الا لكان العوارض لازما والقابل للنفس وعوارضها
انما هو البدن فحتى لم يكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة)
على التعدد٢ والاختلاف فتكون حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة
مبنية على بطلان٣ التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان
المتعلقة هى بها بالعوارض المفارقة الحاصلة بابدان آخر سابقة لا الى نهاية

﴿ القسم الثالث فى الالهيات ﴾

اى فى مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنا لها وهو الامور العامة اولا والثانى اما ممكن ﴿ الفن الاول فى تقاسيم الوجود ﴾ قيل اراد بها الامور العامة لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجودات التى هى الواجب والجوهر والعرض وقيل هى ما يشمل جميع الموجودات٤ او اكثرها وقيل هى الشاملة بجميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا بجميع المفهومات فان الاحوال المختصة٥ لكل واحد من الواجب والجوهر والعرض ايضا مع ما يقابله يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم٦ قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمى (وهو مرتب على سبعة فصول ﴿ فصل فى الكلى والجزئى ﴾ (اما الكلى فليس واحدا بالعدد) مشتركا بين كثيرين (فى الخارج والا لكان الشئ الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة فى حالة واحدة مثل كونه ابيض واسود هف) ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلين انما يمتنع فى الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها وهى فى كل فرد منها معروضة لشخص معين وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود فى الخارج هو بحيث اذا نظر

فى شرح الطوالع (عبد الرحيم) ٣ واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم هذه الحجة لجواز اختلافهاح قبل الابدان المتعلقة هى بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان آخر سابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له ههنا تعويلا منه على ما سيأتى فى آخر الالهيات من بطلانه (منلا زاده)

٣ و بطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس كما سيجئ فى الفن الثالث من الحكمة الالهية فى بحث بطلان التناسخ فيلزم الدور وسيجئ هذا الاعتراض من الش هناك (عبد الرحيم)

٤ اى جميع افراد الموجودات او اكثرها لا بمعنى جميع انواعه الثلث التى هى الواجب والجوهر والعرض والا فيتحد مع التعريف الاول (عبد الرحيم) ٥ كالقدم الذاتى فانه مختص بالواجب وكالتقدم بالغير مختص بالجوهر وكالقيام بالغير مختص بالعرض مع ما يقابلها يكون اه (فيض الله)

٦ لا يخفى عليك ان هذا القيد لا بد منه على جميع تفاسير الامور العامة اذ المعلوم والمخبر عنه داخلة فى تفاسير (اليه) الامور العامة مع انه لا يبحث عنها اصلا الا ان يقال البحث عن الامور العامة ليس على وجه العموم فتدبر (عاصم)

٢ قد شبه ذلك بعشرة خواتم منقوشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها
ذلك النقش فان ضرب فى ﴿ ٨٣ ﴾ محلها خاتم اخر لم يتأثر اشمعة بنقش اخر ولو سبق الى اشمعة

اليه فى نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا فى ذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كان الطبيعة الانسانية موجودة فى الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها فى الخارج متعينة فى ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها (بل هو معنى معقول فى النفس مطابق لكل واحد من جزئياته فى الخارج على معنى ان ما فى النفس لو وجد فى اى شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص٢ بنفسه من غير تفاوت٣ اصلا) يعنى لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى ساير افراده وهذا انما يتأتى على مذهب من قال ان الحاصل فى النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل فيها صورها واشباحها المخالفة لها بالحقايق فالكلى عنده هو الماهيات المعلومة بها (واما الجزئى فان ما يتعين بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين وغيرهما) اقول ظاهر٤ هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئى قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية وح يكون منحصرة فيه وقد نقل صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية لم تشخص شيأ خارجيا وان كانت خارجية فهى عارضة فى الخارج ومن البين عند العقل ان تشخص العرض الخارجى بل وجوده موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج فى تشخصه الى العرض بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فان التشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية ربما يكون بذاتها وهو واجب الوجود وربما يكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذى يحصل هذه الهوية ولا نعنى بالمشخص الا هذا (لان كل كلى فان نفس تصوره غير مانع من الشركة) بين كثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو (والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية) اقول المناسب ان يقال فالتشخص زائد ليتحقق التقريب ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالتشخص فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق النوع على الفصل

غير الذى ضرب محلها اولا كان الاثر الحاصل فى الشمعة هو ذلك النقش بعينه وقد يعتبر فى المطابقة مع المعنى المذكور شئ آخر وهو ان تلك الصورة اذا فرضته موجودة فى الخارج فان شخصيته بتشخص زيد كانت عين زيد وان تشخصته بتشخص عمرو كانت عمرو (حاشيه تجريد)

٣ و بهذا اخرج جواب من قال ان الموجود فى الذهن صورة شخصية فى نفس شخصية ولا شئ هو صورة شخصية فى نفس كلى لانا لا نم الكبرى فان معنى كون الشئ كليا مطابقة لما فى كل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان كان صورة شخصية فى نفس شخصية (ميرك جنكى)

٤ يعنى ظاهر هذا القول وهو ان يكون كلية لكونه من مسائل العلم وكذا اطلاق الجزئى بان لا يكون مقيدا بقيد يخرج مادة النقض غير صحيح لانه اذا بقى على ظاهره واطلاقه يلزم ان يكون الواجب وكذا المتعين بالطبيعة شخصا بتشخص الزائد وليس كذلك لكن لا حاجة الى قوله على اطلاقه فلو اكتفى بقوله ظ لكان اخصر تأمل (عبد الرحيم)

٢ وقيد بالحيثية ليندرج فيه الواحد الغير الحقيقي فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه من بعض الوجوه
لايصدق عليه انه لاينقسم فلايندرج في التعريف بدون التقييد وعند التقييد يندرج

باعتبار انه يجعل النوع نوعا و يكون حينئذ جميع المشخص باعتبار الافراد الجزئي ﴿ فصل في الواحد والكثير ﴾ (اما الواحد فيقال على ما لاينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد) المناسب ان يقال مالاينقسم من حيث ٢ انه لاينقسم (وهو قد لايكون واحدا بالشخص) ولا محالة يكون امور متكثرة لها جهة وحدة فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة عليها او لامقومة ولاعارضة (و) الاول (قد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين ٣ بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق) والانسان (و) الثاني (قد يكون بالمحمول) ان كانت جهة الوحدة محمولا ٤ بالطبع على تلك الامور (كالقطن والثلج) المحمول عليهما الابيض (وقد يكون بالموضوع) ان كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها (كالكاتب والضاحك) المحمولين على الانسان العارض لهما لخروجه عنهما وامكان حمله عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينة بحسب ذلك يدبرها و يتصرف فيها دون غيرها من المداين فهذان التعلقان نسبتان متحدتان في التدبير الذي ليس مقوما ولاعارضا بشيء منهما بل هو عارض للنفس والملك (وقد يكون واحدا بالعدد كزيد) اي بالشخص (وهو قد يكون غير حقيقي) اي قابل للقسمة (فح قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة في الحقيقة كالماء) وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين متلاقيين عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال ايضا لجسمين تلزم من حركة كل منهما حركة الآخر (وقد يكون بالتركيب وهو الذي كانت فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي لاينقسم اصلا) كالنقطة والمفارق (واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد) اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم ﴿ هداية ﴾ قيل لما كان التقابل من عوارض له اقسام كثيرة فلا يبعد ان يتصوره المتعلم عند

لانه لا ينقسم من بعض الحيثية فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لاينقسم فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور (ملازاده)

٣ اتحاد الاثنين في الجنس يسمى مجانسة وفي النوع مماثلة و في الكيف مشابهة وفي الكم مساواة وفي الاضافة مناسبة كاتحاد زيد وعمرو في بنوة بكر وفي الخاصة مشاكلة وفي الاطراق مطابقة كاتحاد جسم مع اخرى النهايات وفي وضع اجزائه موازاة كاتحاد خطين او سطحين او جسمين في وضع الاجزاء بان يكون وضع اجزاء احدهما في الاستقامة والانحناء والميل الى جهة كوضع اجزاء الآخر مثل الخطين المستقيمين الكائنين في سطح بحيث لو اخرجتا في الجهتين الى غير النهاية (سمناني)

٤ والمراد بالمحمول مايمكن ان يحمل لاما يقتضي بالطبع الحمل و لهذا قسمه الى المحمول بالطبع والموضوع بالطبع ومن البين ان ليس المراد به المحمول بالفعل والا لزم ان لايتحد (البحث)
القطن والثلج مالم يحمل عليهما الابيض بالفعل وليس كذلك وكذا الحال في جانب الموضوع (عبدالرحيم)

٢ اقول يمكن ان لايذهل عنه بل يجوز ان لايعتدبه الا ان يقال انه اراد ان كلام ذلك البعض كلام
قول محقق متعلق بالقبول فعدم الاعتبار به انما هو للذهول والا لما ادرجه في التعريف
فافهم ع منه

البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه في ماهيته فلذا اورد هداية في بيان حقيقة التقابل و اقسامه دفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المص ان الكثير يقابل الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم حيرة في ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه (الاثنان) قيل اي العرضان فان التقابل انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر فكانه ذهل ٢ من ان بعضهم قد اعتبر ٣ التضاد في الصور النوعية ايضا (قد يتقابلان ٤ وهما اللذان لايجتمعان في شيء واحد في زمان واحد) اي لايمكن اجتماعهما في شيء واحد اراد به الموضوع او المحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية وعدمه ولا يفهم مما سيأتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم والملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون ذلك اشارة الى ان ذينك المتقابلين لايعتبر ان الا بالنسبة اليه (من جهة واحدة ٥) قيل هذا القيد لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة العارضين لزيد من جهتين ونوقش ٦ فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا متضايفين لان تعقل احديهما ليس بالقياس الى تعقل الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين حتى يتوجه ماذكره (واقسامه اربعة) قالوا لانهما اما وجوديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما متضايفان اولا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة اولا فهما السلب و الايجاب واورد عليه اما او لا فلجواز ان يكونا عدميين كالعمى واللاعمى وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه و العدم المضاف لايقابل العدم المضاف لاجتماعهما في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر كالعمى وعدم العمى وايضا

٣ قيل هذا من القيد المستدرك لان الاجتماع عنه لا يكون الا في زمان واحد و يمكن ان يجاب بانه قد يقال ولو مجازا اجتمع هذا الوصفان في ذات واحدة و ان كانا في وقتين فيصدق بوحدة الزمان دفعا للتجوز في قوم يقتضيه اذ يتوهم ان المتقابلين لا يجتمعان اصلا في ذات واحدة (شرح مواقف)

٤ ان امتنع اجتماعهما في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد وقد اعتبر وحدة الموضوع و الزمان ليندرج فيه التقابل التضاد فانه لا يمتنع اجتماع الضدين في موضوعين و لا في موضوع لكن في زمانين و اعتبر وحدة الجهة فيندرج فيه تقابل المتضايفين فانه يمكن عروضها لشخص واحد في زمان واحد لكن وجهين لا من جهة واحدة كالابوة والبنوة فانهما قد يعرضان لشخص واحد لكن لا من جهتين
(شرح طوالع) ٥ فيكون معنى التعريف المتقابلين هما اللذان انتفى فيه الاجتماع المخصوص هو الاجتماع
من جهة واحدة (فيض الله) ٦ وهذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (ع ب)

يجوز ان لا يكون بين المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام ٢ بالنفس و عدم القيام ٣ بالغير و على تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان على شئ كعدم الحول عما من شانه ان يكون احول وعدم قابلية البصر ٤ واما ثانيا فبان وجود الملزوم بمحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة لجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا فى العدم والملكة ولا فى السلب والايجاب اذ المعتبر ٥ فيهما ان يكون العدمى عدما للوجودى (احدهما الضدان) المشهور ان (وهما الموجودان) المناسب لوجه الحصر ان يقال الوجوديان والمراد بالوجودى ههنا ما لا يكون السلب جزأ من مفهومه ٦ وهو اعم من الموجود (غير المتضايقين كالسواد والبياض) وقد يشترط فى الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين (وثانيهما المتضايفان وهما موجودان) بل وجوديان (يتعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا) اى عدم ذلك الوجودى (لكن لامطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود) بل الوجودى (كالبصر والعمى والعلم والجهل) فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه فى وقت اتصافه بالامر العدمى فهو العدم والملكة المشهور ان كالكوسجية فانها عدم اللحية عما من شانه فى ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبى لايقال له كوسج و ان اعتبر قبوله له بحسب شخصه اعم من ذلك بان لايقيد بذلك الوقت كعدم اللحية عن الطفل او يعتبر قبوله له بحسب نوعه كالعمى للاكمه اوجنسه القريب كالعمى للعقرب او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعنى الجسم الذى هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة حقيقيان (ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك فى الضمير لافى الوجود العينى) اى هما امران عقليان وارد ان على النسبة التى هى عقلية ايضا ولا وجود لهما فى الخارج اصلا هذا وقال

٢ الظ ان المراد بالقيام فى الموضعين معنا القائم والا فالواسطة اظهر من ان يخفى لانهما يصدقان على الذوات مثلا وكذا الظ المراد بالواسطة ما كان من الموجودات ﴿ ٨٦ ﴾ والا فالوسائط اكثر من ان يحصى عب سعد

٣ فان بين الحول وقابليته البصر بواسطة وهى الحيوان يجتمعان فيها فان الحيوان وان صدق عليه عدم قابلية البصر وكذا العدمان لا يصدقان على الشجر و الحجر فانهما وان صدق عليهما قابلية البصر لكن لايصدق عليهما عدم الحواس عب سعد

٤ لان عدم قابلية البصر انما يصدق على من ليس له قابلية البصر كالجمادات من الاحجار والاشجار وعدم الحول لايصدق الا على من له قابلية البصر لان ما من شانه ان يكون احول انما يكون عما من شانه قابلية البصر لان الاحولية لايكون الا فيمن له بصر بناء على تعريفه عب سعد

٥ لانه لو لم يعتبر ولم يشترط يكون هذا التقابل من السلب والايجاب اذ لم يشترط موضوع قابل مع انه ليس كذلك لجواز ارتفاعهما وامتناع ارتفاع السلب والايجاب على انهم صرحوا بان العدم فى هذين القسمين يجب ان يكون عدم الوجودى (س) ٦ لان الوجودى يصدق على (الشيخ)
العمى لان حرف السلب ليس جزء من مفهومه بخلاف الوجود فانه لا يصدق لانه عدمى تأمل وفيه نظر (س)

الشيخ ٢ فى الشفاء ان المتقابلين بالايجاب والسلب وان لم يحتملا الصدق والكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فمركبة كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد فى زمان واحد مع وقال ايضا ان من التقابل ٣ الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اى معنى كان سواء كان باعتبار وجوده فى نفسه او لا وجوده لغيره

﴿ فصل فى المتقدم ٤ و المتأخر ﴾ (المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثانى المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن ان يوجد الآخر) بكسر الخاء بمعنى المتأخر (الا وهو موجود معه) او قبله ليشمل العلة المعدة (وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر) اى المتأخر (بموجود) قيل ينبغى ان يزاد فى تفسيره قيد كونه غير مؤثر فى المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراده غير المؤثر المستجمع بشرائط التأثير وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بموجود مغن عنه وان اراد كونه غير مؤثر فى الجملة فضر لان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا (كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابى بكر على عمر رضى الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود كرتبة الصفوف فى المسجد منسوبة الى المحراب) وكترتب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل (والخامس المتقدم بالعلية) وهو الفاعل المستقل بالتأثير المستجمع بشرائطه وارتفاع موانعه وعند صاحب المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير او لا واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان فى معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ومختص بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها فى قاطيغورياس الشفاء كذلك (كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا معا فى الزمان) فان العقل يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر فى الاقسام الخمسة استقرائى فقد يقال لضبط المتقدم ان احتاج

٢ اعلم ان المراد من هذا النقل الاعتراض على المص حيث حص المتقابلين بالايجاب والسلب بالقضايا فلزم ان لايكون الفرس واللا ﴿ ٨٧ ﴾ فرس مثلا متقابلين بالايجاب والسلب اذ ليسا بقضيتين مع ان الشيخ صرح بانهما متقابلان بالايجاب والسلب وحاصله القدح بخروج الايجاب والسلب البسيطين كالفرس واللافرس فى مثل هذا المقام (فيض الله)

٣ لان ثبوت النسبة وانتفائها ليس من الموجودات الخارجية ومن الامور الذهنية فاذا حصل فى الذهن كان كل واحد منهما عقدا اى اعتقادا فالمتقابلان تقابل الايجاب والسلب انما توجدان فى الذهن وهذا وجودهما الحقيقى او فى القول اذا اعتبر عنها بعبارة وهنا وجودهما مجازى (حاشيه تجريد)

٤ وهو ان يكون للتقدم قبل المتأخر قبلية لايجامع فيها مع البعد كقبلية الاب على الابن (شرح طوالع)

٥ لايقال ان المفهوم من كلام ملازاده فى شرحه ان المراد بالمتقدم بالعلية هو الفاعل مطلقا موافقا لصاحب المحاكمات فله ان يختار الشق الثانى و يمنع ان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع لانا نقول دفع الاعتراض عن المص بحمل كلامه على ما هو المشهور عند القوم اولى من ايراد الاعتراض عليه بحمله على خلاف المشهور (شرح طوالع)

٢ اى وان لم يكن كافيا فيه وجوده بان لايكون علة تامة سواء كان ناشر غيرموشر اولايكون فاعلا
اصلا كالشرائط والالات والمعدات وارتفاع الموانع هذا رأى الجمهور واما على رأى

اليه المتأخر فان كان كافيا فى وجوده فالتقدم بالعلية و الا فبالطبع٢ و ان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما فى الوجود فالتقدم بالزمان و ان امكن فان اعتبر بينهما ترتب فالتقدم بالرتبة و الا فبالشرف (واما المتأخر فيقال على مايقابل المتقدم) فيتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم ❊ فصل فى القديم والحادث ❊ (القديم بالذات هو الذى لا يكون وجوده من غيره) و هو منحصر بالحق سبحانه وتعالى (و القديم بالزمان هو الذى لااول لزمانه) كالفلك (والمحدث بالذات هو الذى يكون وجوده من غيره) كالممكنات (والمحدث بالزمان هو الذى يكون لزمانه٣ ابتداء وقدكان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت آخر صار هوفيه موجودا) كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والبواقى مباينة (وكل حادث زمانى فهومسبوق بمادة) اى مايكون٤ موضوعا للحادث ان كان عرضا اوهيولى ان كانت صورة اومتعلقه ان كان نفسا (ومدة) والثانى ظاهر من تصور مفهومه والاول (لان امكان٥ وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله ممكنا) بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا فى وقت وجوده (فيلزم انقلاب٦ الشئ من الامتناع الذاتى الى الامكان الذاتى هف وذلك الامكان امر وجودى) اى موجود (اذلافرق بين قولنا امكانه منفى و بين قولنا لا امكان له فلوكان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا هف) فيه نظر لان ماذكره جار فى الامتناع و العدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذلافرق بين قولنا امتناعه لاو لا امتناع له وعدمه لاو لاعدم له والحل ان يقال قوله امكانه لامعناه انه متصف بصفة عدمية هى الامكان وقوله لاامكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما ان فرقا بين اتصاف الشئ بصفة ثبوتية و بين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرقا بين الاتصاف بصفة عدمية و بين سلب الاتصاف بها وقد يقال

صاحب المحاكمات كما هو مذكور فى شرحه (منلازاده)
٣ وفى هذا التعريف نظر لانه لايوجد حادث يكون لزمانه ابتداء اذ كل زمان ينقسم الى غير النهاية فكل زمان فرض انه ابتداؤه فجزؤه سابق عليه فكيف يكون الكل ابتداء الزمان الا ان يقال قوله وقدكان وقت اه عطف تفسير له فتأمل (عبدالرحيم)
٤ قوله اى مايكون اه اراد بالمادة المعنى الاعم الشامل لهذه الثلثة اما العموم المجاز لانه اصطلاح فيه ايضا وان اشتهر فيما بينهم استعماله فى الهيولى فقط تأمل (عبد الرحيم)
٥ لانه لولم يكن قبل وجوده ممكن الوجود لزم ان يكون قبل وجوده واجب الوجود او ممتنع الوجود ضرورة انحصار الشئ فى هذه الثلثة فلما انتفى احدها يلزم ان يتحقق الاخر احد الامرين فيلزم القلب (شرح طوالع)
٦ اى الانقلاب مح لان هذا المعانى اى الوجوب والامتناع والامكان من لوازم الماهية ومقتضيات الذات ومن الممتنع وان (ان) مقتضى الذات والذات وهذا هو المراد ما يستفهم من ان قلب الحقايق مح (خل هداية)

٢ فيه انه لادخل لقيد السلبية بل الصفة مطلق انما يتحقق اه فعلى هذا يمكن اجراء هذا الدليل على نقيضه
بان يقال الامكان معدوم لانه لوكان موجودا كان امكانه موجودا ومعناه ان امكان صفة

معنى قولنا امكانه لاهو ان امكانه صفة سلبية و الصفة٢ السلبية انما تحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهوالحادث معدوم٣ فيلزم ان يكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث و بين المعنيين بون بعيد اقول فيه بحث٤ لان قولنا امكانه لاغير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى انه لايتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المعنى المفيد فى هذا المقام لابمعنى٥ ان امكانه قبل وجوده معدوم (والامكان لايكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة٦ الى ماهو امكان الوجود له) اى الامكان اضافة بين الوجود و ذات الممكن (فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل) موجود وليس هو نفس ذلك الحادث وهوظ ولا امر امنفصلا عنه اذلا معنى لقيام امكان الشئ بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به (وهو المادة) ومايتوهم من ان امكان الشئ هو اقتدار الفاعل عليه فيكون قائمابه فاسد لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا لانم ان المتعلق بالحادث منحصر فى المادة بالمعنى المذكور لم لايجوز ان يكون امكان الحادث قائما بشئ له تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول او التدبير والتصرف ولو كان له تعلق الحلول فلم لايجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسمانى حالا فى جوهر آخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك اوعرضا قائما بجوهر غير جسمانى فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست باجسام ولايمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره اذ يبطل حينئذ مافرعوا على هذه القاعدة مثل ماسيجئ من ان العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب

ثبوتية وهى انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا معدوم وهو الحادث فيلزم اه بل هذا اولى منه لان اقتضاء تحقق الصفة الثبوتية تحقق موصوفها لاشبهة فيه والجواب يجوز قيامها بالامر الغير المنفصل المناسب به المتعلق به جوابا لنا فالالتزام مشترك تام (عبدالرحيم)
٣ اى غير متحقق ومقرر فى نفس الامر لابمعنى غير موجود اعم من ان يكون متحققا فى نفس الامر كما ذهب المعتزلة من ان المعدوم الممكن متحقق ومقرر لكنه غير موجود والا لايتم الدليل ولايلايم سابقه ولاحقه ويرد ح بحث الش (عبد الرحيم) ٤ حاصله ان قولنا امكانه منع مستلزم فقولنا لا امكان له بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم لابمعنى انه لايتصف بالامكان وما يلزم غيرمفيد ومايفيد غير لازم (حكمة العين)
٥ اى لايفيد قوله لاامكان له بمعنى ان امكانه اه والباء فى قوله بمعنى زائدة عطف (١٢) على قوله هو المفيد اه (عبد الرحيم) ٦ اى الامكان اضافى والامور الاضافية اعراض والاعراض لاتوجد الا فى موضوعاتها (شرح طوالع)

كون العقول مادية لان كل حادث لابد له من مادة ﴿ فصل فى القوة والفعل ﴾ القوة هى الشئ الذى هو مبدأ التغيير فى شئ آخر) سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا وغيره (من حيث هو آخر) هذا للتنبيه على ان الآخر المتغير لايجب ان يكون مغايراله بالذات بل قد يكون مغايرا بالاعتبار كما فى معالجة الانسان نفسه الناطقة فى الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتبارى وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار واما فى الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة ٢ فى عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه (وكل مايصدر ٣ عن الاجسام) فى العادة المستمرة المحسوسة ٤ من الآثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون (فهى صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية اولقوة موجودة ٥ فيه والاول بط والالاشتركت الاجسام فيه والثانى ايضا بط والا لماكان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لاتكون دائمة ولا اكثرية فكذا آثارها) اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق ٦ الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها مالايكون دائمة ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هى التى لاتكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ٧ مم ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكروه من ان تأدى السبب الى المسبب اما ان يكون دائميا او اكثريا او مساويا ٨ او اقليا فالسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية فالسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن هو عن قوة موجودة فيه وهو المط ﴿ فصل ٩ فى العلة والمعلول ﴾ (العلة يقال لكل ماله وجود فى نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره)

٢ من غير ذكر الفعل لئلا يتوهم بقرينة المقابلة له ان القوة بهذا المعنى الاخير وليس كذلك كما هو صريح من تعريفه وتعليله (عبد الرحيم) ٣ فيه انه على هذا لايتم التقريب لان المدعى هو اثبات مبدأ التغير مطلقا والدليل انما يفيد ثبوته فى الاجسام ودعوى عدمه فى غير الاجسام محل تأمل (عبد الرحيم) ٤ والتقييد بالمحسوس اتفاقى لان الحركات الفكرية مثلا غير محسوسة وذلك محتاج الى قوة تأمل ٥ فان قيل لم لايجوز ان يكون الآثار والافعال صادرة عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الآثار والافعال فى بعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه مح (منلازاده) ٦ سواء كانت تلك الامور الخارجية مالايكون دائمة ولا اكثرية اولا (نعمة الله) ٧ لجواز ان يكون ذلك الاثر المسمى لامور خارجية يكون دائمية او اكثرية (عبد الرحيم) ٨ اى يكون تأديته مساوية لعدم تأديته وكذا الدوام والاكثرية والاقلية بالنسبة الى عدم التأدية والتأدية (عبد الرحيم)

٩ ولما كانت العلة والمعلول من العوارض الشاملة للموجودات على سبيل التقابل (ظاهر) كالامكان والوجود اورد مباحثهما فى الامور العامة (شرح مواقف)

ظاهر هذا التعريف لايصدق الاعلى العلة الفاعلية ولذلك عرفها بعيد هذا بالتى يكون منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده فى الجملة ومع هذا لاينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودى ٢ هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له ٣ قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع بسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها الا ان الشرط ٤ الوجودى ربما لايعلم الابلازم عدمى فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك الامر العدمى هو المحتاج اليه ولايخفى انه تكلف بل الحق ان مدخلية ٥ الشئ فى وجود شئ آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعداة اذ لابد من عدمه الطارى ٦ على وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ٧ مايحتاج اليه امر فى تحققه (وهى اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما العلة المادية فهى التى تكون لجزء من المعلول ولكن لايجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهى التى تكون جزأ من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز) وليس المراد بالعلة المادية والصورية مايخص الاجسام من المادة والصورة الجوهرتين بل يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التى توجد بهما امر بالفعل او بالقوة وهاتان علتان للماهية داخلتان فى قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فيخصان باسم العلة المادية تمييزا لهما عن الباقين المشاركين اياهما فى علية الوجود (واما العلة الفاعلية فهى التى تكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهى التى تكون لاجلها وجود المعلول كالغرض المط من الكوز) وهى انما تكون علة بحسب وجودها الذهنى واما بحسب وجودها الخارجى فهى

٢ كما يشعر به ماقال فى المواقف ثم انه قد يكون كاشفا عن شرط وجودى كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام اه ع سعد ٣ قيد به لانه لولم يكن قوام لم يكن موجودا ايض فلم يندفع النقض لكنه بعد محل مناقشة الا ان يقال لمذهب افلاطون من ان بعد المكان جوهر موجود (ع ب) ٤ فظهر من هذا الجواب ان الامور الداخلة فى العلة التامة كلها وجودية فيكون هى ايض موجودة الوجود واجزائها باسرها فلا يرد انه اذا جعل عدم الموانع جزء من العلة تكون جزء من العلة تكون جزء من علة الوجود وانه خلاف الظ المشاهدة بان العدم لايكون كذلك (فيض) ٥ وفى هذه العبارة مالا يخفى من الحرازة بل العبارة العارية عن هذه الحرازة ان يقال العلة التى لها مدخلية فى وجود اخر وان مدخلية الشئ فى وجود اخر اما ان يكون اه (م) ٦ اولابد ان يعدم اولا ثم يوجد وهو عكس المعد مثل انهضام او لطعام الموقوف على سقى الماء اولا ووجوده ثانيا وكالحدوث الزمانى الموقوف على العدم اولا والوجود ثانيا كذا قال العلامة الدوانى والاستاد للمحقق عصام الدين طاب الله ثراهما (فخر الدين) ٧ اى العلة المطلقة ما يحتاج اليه المعلول فى تحققه ع سعد

٢ فان الجلوس على السرير مثلا معلول بحسب الخارج لوجود السرير وعلة له بحسب تصوره
وحصوله فى الذهن (شرح مواقف) ٣ وكذا العلة التامة ﴾ ٩٢ ﴿ اللهم الا ان يقال ان المقسم

معلولة بمعلولها٢ لترتبها عليه وتأخرها عنه فى الوجود فلها علاقة
العلية والمعلولية بالقياس الى شئ واحد لكن بحسب وجودها الذهنى
والخارجى وهاتان العلتان يخصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما
دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع٣
وقد يقال ان المقسم هو علة الشئ بلا واسطة والمعدود٤ من اقسامه
هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل
المستقل بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين
اولا ولا يحتاج الى ماذكر الاثانيا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث
لانه لا يتناول المقسم ح للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة
انها مؤثرة فى مؤثرة الفاعل (ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة) اى
كانت واحدة فى نفسها ولم يكن لها صفة٥ ولم يكن لها فعل مشروط٦ بامر
(استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثران فهو
مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا) الاثر (غير كونه
بحيث يصدر عنه ذلك) الاثر لامكان تعقل كل منها بدون الآخر
(فمجموع هذين المفهومين او احدهما ان كانا داخلين فى ذات المصدر
لزم التركيب فى ذاته هف وان كانا خارجين كان مصدر الهما اى للمفهومين
اذ لو كانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدر اللاثرين والمقدر
خلافه (فكونه مصدرا لهذا) المفهوم (غير كونه مصدرا لذلك)
المفهوم وينقل الكلام اليها (فينتهى لا محالة الى ما يوجب التركيب
والكثرة فى الذات) لامتناع التسلسل وقد تقرر الدليل بطريق
البسط فيقال ان كان كل واحد من مفهومى مصدرية هذا ومصدرية ذاك
نفس الواحد الحقيقى كان للامر البسيط ماهيتان ٧ مختلفتان وان كانا
داخلا فيه او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب٨ فقط وان خرجا
معا او خرج احدهما وكان الآخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل
احدهما وخرج الآخر لزم التركيب والتسلسل معا والاقسام ستة والكل
مح وههنا بحث اما اولا فلانه لو تم ماذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد
الحقيقى شئ اذ لو صدر عنه شئ لكان مصدريته لذلك الشئ

هو العلة الناقصة لكنه
خلاف الظ لان الضمير فى قوله
فهى اربعة اقسام راجع
الى العلة المعرفة وهى مطلقا
العلة على ماهو الظ فافهم
(ع ب) ٤ كانه قيل اذا
كان المقسم هو العلة التى
لا واسطة فكيف بعد العلة
المادية والفاعلية من اقسامه
فانهما ليستا علتين بلا واسطة
فاجاب بان المعدود داه حاصل
دفع النقض ان جميع ماذكره
خارج عن المقسم فلا يضر
خروجه عن الاقسام تأمل
(نصر الله) ٥ حقيقية
او اعتبارية وكذا فى شرح
المواقف ولكن سلب
الاعتبارية خصوصا السلوب
كما لا يخفى مثل انه ليس كما ولا
جسما ولا عرضا وامثال ذلك
(ع ب) ٦ كالعقل الفعال
على رأيهم فان الحوادث
والعالم العناصر مستندة
اليه بحسب الشرائط
والقوابل المتكثرة سعد
٧ فيه نظر لانه يلزم التسلسل
ايض لانه يجب على التقدير
الاول ان يكون معلولا للواحد

الحقيقى او يلزم خلاف الفرض فكونه مصدرا بهذا غير كونه لذلك الى اخر الدليل على التقدير (امرا)
الثانى ايض (فخر الدين) ٨ من الدخول الحصر اضافى بالنظر الى لزوم الماهيتين فلا يرد النظر سعد

٢ قلنا لو كان المعلول واحدا يكون ذلك المعنى نفس الفاعل ولا محذور فيه (شرح طوالع)
٣ قال العلامة الدوانى وانت ﴾ ٩٣ ﴿ خبير بانه لا فرق بين الخارجى والاعتبارى فى ان الاتصاف

امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما ان يكون داخلا
فيه فيلزم تركبه او خارجا٢ عنه معلولا له لما مر وتنقل الكلام الى
مصدريتها او نقول لكان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك
الصادر عن الواحد والثانى مصدريته لذلك الشئ لاشيئا واحدا
وهو مناف لما ادعيتهم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا
فلان المصدرية امر اعتبارى فيستغنى عن المصدر ٣ وقد يقال
لابد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية
مع غيره اذ لو لاها لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها
لما عداه ٤ فلا يتصور ح صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجدة
امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطة
لا كثرة فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما
يكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كان للعلة بحسب
ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها
معلول آخر والالزم ان يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثانى
فلا يكون لها ٥ مع شئ من المعلولين خصوصية ليست٦ لها مع غيره
فلا يكون علة لشئ منهما وفيه بحث٧ لجواز ان يكون لذات واحدة
من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون تلك
الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور
باسرها لا بعضها دون بعض (ونقول ايضا ان المعلول يجب
وجوده عند وجود علته التامة اعنى عند تحقق جملة الامور المعتبرة
فى تحققه) قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة
الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه انه جملة
الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ماهو الخارج
عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم
وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشئ مالم يعتبر
متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان مأخوذ فى جانب المعلول
فانا نجد شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولاشك انه مع ذلك لا يعتبر امكانه

بهما بحسب نفس الامر
يستدعى علة فالاولى ان يقال
المصدرية امر اعتبارى
فلا يلزم التس لانقطاعه
بانقطاع الاعتبار (فخر الدين)
٤ ففى كل صدور لا بد ان يكون
للمصدر قبل ذلك الصدور
خصوصية مع الصادر
ليست له مع غيره والمراد
بالمصدرية هو هذه
الخصوصية الى الامر الاضافى
الذى يتعلق بين الصادر
ومصدره لانه متأخر عنهما
(شرح مواقف)
٥ اى فلا يصدق عليها ان لها
خصوصية مع معلولها ليست
مع غيره وهذا خلاف
المفروض (س)
٦ اذا كانت كل منهما بحسب
ذاتها فح كانت الخصوصية
مشتركة بينها وبين المعلولين
فلم يكن لها مع شئ اه (عبد)
٧ فيه ان تلك الامور المتعددة
ان لم يكن مغايرة بالشخص
فلا يكون متعددة لاستلزام
التعدد اياه وان كانت متغايرة
بحسب الشخص فظ ان كلا
منهما صادر عن الواحد

الحقيقى ومن البين ان صدور هذا لا يتحد مع صدور ذلك بل لابد لكل منهما من صدور على حدة فيلزم ان
يتغاير مصدرية هذا المصدرية ذلك فيعود الكلام السابق بحذافيره فتأمل حق التأمل ع سعد

٢ لايخفى بطلان التالى ثم اذا كان المدعى اعم واما اذا كان اخص بان يقال ان العلة التامة للموجودات الخارجية اذا تحققت تحققت الموجودات الخارجية فمسلم لكن خلاف

الظاهر المتبادر وعلى التقديرين

مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء الصورى والمادى مع انه جزء من المعلوم جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزأ من العلة التامة مع كونه صفة للمعلوم ومعتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان من شرائط التأثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر فى تأثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التى هى عينه يكون جزأ من العلة التامة والجزء لايكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح (لانه لولم يكن واجب الوجود ح فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو مح والا ٢ لما وجد او يكون ممكن الوجود) فنفرض وجوده معها فى زمان وعدمه معها فى زمان آخر (فيحتاج) فى زمان الوجود (الى مرجح ٣ يخرجه من القوة الى الفعل) اذ الترجيح الحاصل من العلة التامة مشترك بين زمانين (فلايكون جملة الامور المعتبرة فى وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بالغير وممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهية من حيث هى هى لايجب لها الوجود ولا العدم) ولامعنى للممكن بالذات الا هذا ✻ هداية ✻ لازالة مايسبق الى اوهام العوام من ان تأثير العلة فى شئ ينافى وجوده ٤ (كون الشئ موجودا لاينافى تأثير العلة الفاعلية فيه لان الشئ اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او فى الحالتين جميعا لاجائز ان يفيد وجوده حالة العدم او فى الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذن تفيد وجوده حالة الوجود المفاد) فلا يلزم تحصيل الحاصل ٥ (فكون الشئ موجودا لاينافى كونه معلولا) قال بعضهم من الاوهام العامية ان المعلول بعد ماوجد من علته لايحتاج فى بقائه اليها حتى يلزم من فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لايتحاشون عن القول بانه لوجاز العدم على البارى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا مايشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال

يرد انه يجوز ان يكون ممتنع الوجود فى زمان وممكن الوجود فى زمان اخر ولايلزم فساد فتأمل فيه سعد

٣ وكذا الثانى لانه لو كان ممكنا عند وجود علة التامة ولم يرجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرج من القوة الى الفعل فاعرضنا انه علة تامة لايكون علة تامة للزوم افتقار المعلول الى ماهو خارج عنها هذا خلف (ملا زاده)

٤ يعنى لايمكن ان يكون الموجودات حاصلة من علة لان العلة لايخ اما ان يؤثر حال الموجود او حال المعدوم وكلاهما بط اما الاول فللزوم تحصيل الحاصل هذا خلف واما الثانى فللزوم اجتماع العدم والوجود وهذا بط ايضا فتأمل (عبد الرحيم)

٥ تلخيصه ان الوجود ينضم الى الماهية وحدها لا الى الماهية المأخوذة مع العدم حتى يلزم التناقض ولا الى الماهية المأخوذة مع الوجود حتى يلزم كونها موجودة قبل وجودها وبعبارة اخرى ينضم اليها لابشرط كونها موجودة ولابشرط كونها معدومة بل فى زمان (و) كونها موجودة بهذا الوجود لابوجود اخر كل ذلك على قياس انضمام الاعراض الى محالها (شرح مواقف)

٢ يعنى ماثبت المص بالحجة القاطعة فى هذه الهداية ان العلة مؤثرة اه فيكون ماتوهم الاوهام العامية مخالفا لماثبت بالحجة القاطعة

فيسقط فافهم (عبد الرحيم) ٣ سواء كان من حيث الوجود كما احتاج الصورة الى الهيولى اومن حيث التشكل كما فى احتياج الهيولى اليها على ماقيل فى دفع الدور (من)

وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا التوهم اذ لو بقى المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ماثبت ٢ بالحجة من ان العلة مؤثرة فى المعلوم فى آن وجوده هف اقول فيه بحث اذ الثابت ههنا بالدليل ان العلة مؤثرة فى المعلول فى ان وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولامنافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا يزيل هذه الهداية الوهم المذكور والذى يزيله هو ماذكروه من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

✻ فصل فى الجوهر والعرض ✻ (كل موجود فاما ان يكون مختصا بشئ ساريا فيه اولايكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى السارى حالا والمسرى فيه محلا) قدم الكلام فيه فتذكر (ولابد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه) بوجه من الوجوه ٣ (والا لامتنع ذلك الحلول) بالضرورة (فلايخ اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا) والمناسب ٤ ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل قطعا (واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التى اذا وجدت فى الاعيان ٥) اى اتصفت بالوجود الخارجى (كانت لا فى موضوع) وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها (وحينئذ يخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية) ويدخل فيه صور العقلية ٦ للجواهر فانها وان كانت حال كونها فى الذهن فى موضوع لكن يصدق عليها انها اذا وجدت فى الخارج لم يكن وجودها فى موضوع وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل فى الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما هو فى الوجود ومايتبعه من الاحوال واما من قال ان الحاصل فى الذهن هو صور ٧ الاشياء واشباحها المخالفة لها فى الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون بعض فلايكون تلك الصور عنده

٤ الظ ان مراد المص انما هو الاحتياج فى الوجود ولايخفى ان الصورة لايحتاج الى الهيولى فى الوجود تأمل (نعمة الله)

٥ والمراد بالوجود العينى الوجود الخارجى الغير العقلى فلا يتوجه ان الموجود فى العقل موجود فى الخارج عنده فلايصدق عليها تعريف الجوهر (شرح حكمة العين)

٦ الهيولى ثلثة الطباعية كالطين للكوز والخشب للسرير والهيولى الطبيعة كطبيعة النار والهواء والماء والارض والهيولى الاولى وهى الصور الجسمية والصورة النوعية قسمان صورة جسمية وصورة نوعية والنوعية فلكية وعنصرية والعنصرية قسمان طبيعة كصورة الهواء والماء وغيرهما وصناعية كهيئة الخشب والسرير (عبد الرحيم)

٧ ولا وجود للاشياء فى الذهن حقيقة وان حكم على الاشياء باعتبار حصول صورها فى الذهن على هذا الوجه بانها فى الذهن كان مجازا من القول لاحقيقة هذا هو الكلام المحقق (حاشية تجريد)

٢ لكن جوهريتها بحسب الوجود الخارجى وعرضيتها بحسب الوجود الذهنى بل نقول بحسب الوجود ايضا عرض اذ عرضيتها باعتبار قيامها ﴿ ٩٦ ﴾ بالفعل ولاشك انها بهذا الاعتبار

الا اعراضا موجودة بوجود خارجى قائم بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها (واما العرض فهو الموجود فى الموضوع) فالصورة العقلية للجوهر يكون جوهرا وعرضا ٢ معا ٣ على الاول من المذهبين وقد التزمه صاحب حكمة العين والانسب ان يقال هو الماهية التى اذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع (ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى) قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب عنه بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى ٤ وان كان حالا فهو الصورة) الجسمية او النوعية ٥ (وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم) الطبيعى (وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام ٦ تعلق التدبير والتصرف فهو النفس) الانسانية والفلكية (والا فهو العقل) وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التأثير فقط واما النفس فقديكون مدبرة وقد يكون مؤثرة كما فى الاصابة ٧ بالعين (والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلا يكون مركبة والا لزم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة الحالة هف) فيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس فى الذهن تركبها فى الخارج ❊ واما اقسام العرض فتسعة) بالاستقراء (الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال ❊ اما الكم فهو الذى يقبل المساواة و اللامساواة لذاته) قيل هذا التعريف دورى اذ المساواة هى الاتحاد فى الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته اى يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قالوا لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحال فيه الى غير ذلك (وينقسم الى منفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئى

موجود بوجود خارجى قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها فيكون تلك الصورة جوهرا وعرضا باعتبار بل هى الوجود الخارجى والقول بانها بهذا الاعتبار ليست موجودة فى الخارج مما لادليل عليه فى الخارج (حسين اردبيلى)

٣ لانها حال كونها فى الذهن عرض قائم به واذا وجدت فى الخارج كانت لا موضوعا فكانت جوهرا (سيد)

٤ ويمكن ان يكون التقسيم مبنيا على ما هو المشهور من ان الحاصل فى العقل شبح الاشياء وامثالها وعلى هذا لايكون النفس محلا للصورة الجوهرية تأمل سعد

٤ ويمكن ان يقال ان المراد ان كان محلا لجوهر اخر موجود فى الخارج على ما هو المتبادر عند الاطلاق تأمل (عبد الرحيم)

٥ اعلم ان كلمة او فى قوله النوعية وفى قوله او الفلكية ليست للشك والترديد بل للتوزيع والتقسيم فتأمل (عبد الرحيم)

٦ لم يقل بالبدن ليشمل النفس الناطقة بلسان الحكماء والملك بلسان اهل الشرع (محرم) (الخط)

٧ اى اصابة الضرر بسبب العين بان يؤثر العين وتدرك النفس واصابة المرئى ضررا بل تهلكه اه (ح)

٢ فالنقطة ليست من نوع الخط والا لقبلت القسمة فيكون خطا ايض فلذا لم يزد الخط بزيادة النقطة ولم ينقص بنقصانها ولو كان ﴿ ٩٧ ﴾ من نوعه لازداد فلا يزيد الخط بالنقطة ولا السطح بالخط

الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للجزء الآخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك الاختصاص بالنسبة الى الآخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى حدى السطح والسطح الى حدى الجسم والآن الى حدى الزمان والحدود المشتركة تجب كونها مخالفة بالنوع ٢ لما هى حدود له لان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا فصل منه لم ينقص شئ منه ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزأ آخر من المقدار المنقسم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما ٣ الى ثلثة والتقسيم الى الثلثة تقسيما الى اربعة والتقسيم الى اربعة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزأ من الخط بل هى عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزأ من الستة داخلا فيها وخارجا من الاربعة فلم يكن ثمه امر مشترك بين قسمى العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمى الخط (كالعدد ٤) ذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار انواعه (والى متصل) وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك (قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والثخن) اى الجسم التعليمى (والى متصل غير قار الذات وهو الزمان) قيل ان وجد شئ من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما محال لان بالبداهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض فى الخيال كان من قبيل القار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد فى الخيال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده فى الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار (واما الكيف فهو هيئة فى شئ لا يقتضى لذاته قسمة) خرج به الكم (ولا نسبة) خرج به البواقى ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم

ولا الجسم بالسطح كما لا يزيد المعروض باعراضه نعم من قال يتركب الخط من النقطة والسطح من الخطوط والجسم من السطوح يلزمه ان يزيد كل منهما بالآخر فيكون من قبيل العدد لا كما متصلا (محمود حسن)

٣ وهذا مع انه خلاف المفروض يستلزم ان يكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى اقسام غير متناهية والقول لجواز ان كون الحد المشترك خارجا عن البعض وداخلا فى البعض مما لا يلتفت اذ لا وجه للتخصيص فتأمل (حسن جلبى)

٤ قيل انحصار المنفصل فى العدد غير بين كيف والجسم مع سطحه والسطح مع خطه ليس بينهما حد مشترك وليس عددا وذهب بعض الناس الى ان القول منفصل غير قار الذات والحق ان القول انما يكون كما منفصلا لاجل الكثرة التى فيه ولولاها لم يكن كما فهو منفصل بالعرض و اما الجسم (١٣) مع سطحه فهو ايضا منفصل بالعرض وان كان كل من جزئيته كما منفصلا بالذات ولك الحال فى السطح مع خطه (سيد شريف)

٢ فيكون معنى قول المص و الى كيفيات استعدادية آه والى كيفيات استعدادات نحو الدفع بان يكون
يتعلق بالاستعداد تأمل (ع ب) ٣ قوله وليس بشئ اذا المصارعة ﴿ ٩٨ ﴾ اه الظ ان الضمير فى ليس

اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما (و ينقسم الى كيفيات محسوسة) باحدى الحواس الظاهرة (راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر) ويسمى انفعاليات (وغير راسخة كحمرة الخجل و صفرة الوجل) و يسمى انفعالات (والى كيفيات نفسانية) قيل اى مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره وفسرها بعضهم بالمختصة (بذوات الانفس مطلقا٢) وهى حالات (ان لم تكن راسخة) كالكتابة (فى ابتداء الخلقة وملكات) ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك (والى كيفيات استعدادية) اى التى هى من جنس الاستعداد فانها مفسرة باستعداد شديد (نحو الدفع و) الانفعال (كالصلابة) ويسمى قوة (او نحو الانفعال كاللين) ويسمى ضعفا والمشهور ان لها نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس بشئ٣ اذ المصارعة انما يتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة عليها وهما من تلك الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يتعسر عطفها و نقلها و هو فى الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللاانفعال فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما اعتبر فى كل واحد من استعدادى القابل للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول الذى نسبته اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشئ قابلا للآخر انه بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا امر اعتبارى ٤ اتصف به ذلك الشئ ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت بها حال ذلك القبول بالنسبة الى ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور هى المسمات بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الذاتى٨ وامارته المقتضية بقرب القبول و بعده من باب الاستعداد٥ فيكون الشدة ٦ المستلزمة للرجحان معتبرة فى الاستعدادات٧ واعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة و اللين من كيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه المص لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذى ينغمز فيه فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة فى سطحه

راجع الى المشهور و يدل عليه قوله فيما بعد فلم يثبت قسم ثالث ففيه ما فيه ان ما ذكره من التعليل على تقدير تمامه انما يبطل كون المصارعة مثالا لما هو المشهور تأمل (ع ب)
٤ وهذا لا يجدى نفعا اذ لا يثبت به المدعى وهنا يخالف ما ذكره من فصل القدم والحادث من ان الامكان الذاتى موجود وصرح بالذاتى هناك فلا يمكن حمل الامكان هناك على الامكان الاستعدادى الذاتى كما قيل مع ان مقدماته لا يوافق الا الامكان الذاتى فافهم (ع ب) ٥ فعلى هذا لا يكون المراتب من باب الاستعداد بل يكون اصل القبول فى تلك المراتب فى الحقيقة من باب الاستعداد وفى تسمية الامور بالاستعداد مسامحة لا يخفى تأمل (صراطى
٦ اقول فعلى هذا يلغو اذكر شديد فى قوله استعداد شديد الا ان يتكلف ويحمل على التأكيد والتجريد فتأمل (ع ب)
٧ فلا يكون اصل القبول
الذى نسبته اليهما على السوية قسما ثالثا للاستعداد لكون الشدة المستلزمة للرجحان (الثانى)
مقدمة فيه سعد ٨ الامكان الذاتى ان الماهية اذا لاحظها من حيث هى لا يجب لها الوجود ولا العدم سعد

٢ اى الحركة والشكل المذكورين (ع ب) ٣ على ماذكره من انه من الكيفيات الملموسة فافهم غ سعد
٤ فيكون الصلابة واللين ﴿ ٩٩ ﴾ يكون الجسم بهما مستعدا للانفعال و عدمه عن الشكل

الثانى شكل التقعر المقارن بحدوث تلك الحركة الثالث كونه مستعدا لقبول ذينك الامرين٢ وليس الاولان باين لانهما محسوسان بالبصر واللاين ليس كذلك ٣ فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو عدمى والثانى الشكل الباقى على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والثالث المقاومة المحسوسة باللمس وهى ليست ايضا صلابة لان الهواء الذى فى الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها والرابع الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة ٤ فيكون من الكيفات الاستعدادية (والى كيفيات مختصة بالكميات) المتصلة والمنفصلة (كالمثلثية والمربعية) للسطح (والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله فى المكان واما متى٦ فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله ٥ فى الزمان) اوالآن (واما الاضافة فهى حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة) فسر بعضهم النسبية بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال فى بيان كون الابوة والبنوة اضافيين ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه٧ نسبة بينهما بواسطتها ٨ يعرض لاحدهما حالة نسبية وهى الابوة وللاخر اخرى وهى البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهى نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا فى مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبية مايكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ماذكروه ويخفف المؤنة (واما الملك) ويقال له الجدة ايضا (فهو حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط به) اى بكله٩ او ببعضه ١٠ سواء كان امرا خلقيا كالاهاب اولا (وينتقل بانتقاله) خرج به الاين فانه وان كانت هيئته حاصلة للشئ بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن (ككون الانسان) اى الهيئة الحاصلة له بسبب كونه (متعمما ومتقمصا واما الوضع فهى هيئة حاصلة للشئ) وقيل ينبغى ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف

الخاص (شرح طوالع)
٥ و هو حصول الجسم فى المكان لا فى الحيز الذى يختصه و يكون مملوا به ويسمى هذا اينا حقيقيا و عرفوه ايضا ما به هيئة يحصل للجسم بالنسبة الى المكان الحقيقى (شرح مواقف) ٦ و ينقسم المتى كالاين الى حقيقى كاليوم للصوم وغير حقيقى كالاسبوع والاشهر و السنة لما وقع فى بعض اجزائها فانه يجوز ان يجاب بها للسؤال بمتى الاان الزمان فى المتى الحقيقى يجوز ان يشترك فيه كثيرون بخلاف المكان فى الاين الحقيقى (شرح مواقف)
٧ قوله من نوعه يرد عليه الحمار و البغل الا ان يقال ادعاء انهما نوع لكن الظ ان يقول او واحد من جنسه ايض او بنى الكلام كما قال فيما سبق على التغليب فى بحث القوى البنائية فى القوة المولدة (عبد الرحيم)
٨ يعلم من قوله بواسطتها لغرض لاحدهما حالة نسبية
ان الاضافة ليست نفس النسبة بل حاصلة بواسطة النسبة كما لا يخفى فتأمل (عبد الرحيم)
٩ اى كالثياب الشامل بجميع البدن (عبد الرحيم) ١٠ كالخاتم و العمامة و القميص وغيرها (شرح مواقف)

٢ وهو قوله للجسم بذل قوله للشئ لانه وان لم يخرج بقوله للشئ يخرج البتة بقوله بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والافبقوله و بسبب نسبتها الى الامور الخارجية ومساواة التعريف

بالشكل الذى هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذلا ملاحظة فى الشكل للاجزاء ونسبتها فى انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجيه بل المعتبر المجموع من حيث هو مع الحدود المحيطة به فلاحاجة الى ماذكره٢ وايضاان اريد بالجسم الجسم الطبيعى٣ فيخرج الوضع الثابة للجسم التعليمى بل لسائر المقادير عن التعريف وان اريدالجسم المطلق فيدخل الشكل العارض للتعليمى و يخرج الوضع الثابت لباقى المقادير (بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض و بسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود) وقد يطلق على حالة الشئ بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط (واما الفعل فهو حالة يحصل للشئ بسبب تأثيره فى غيره كالقاطع مادام يقطع٤ واما الانفعال فهو حالة يحصل للشئ بسبب تأثره عن غيره) الظاهر٥ ان يقال الفعل والانفعال نفس التأثير والتأثر لاهيئة اخرى تعرض للشئ بسبب التأثير والتأثر (كالتسخن مادام يتسخن) فيه اشارة الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا عبر عنهما بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضى واما الامر المستمر المرتب عليهما فخاوج عنهما داخل فى الكيف

﴿ الفن الثانى فى العلم بالصانع وصفاته ﴾

وهو مشتمل على عشرة فصول ﴿ فصل فى اثبات الواجب لذاته ﴾ وهو الذى اذا اعتبر من حيث هو هو لايكون قابلا للعدم وبرهانه٦ ان نقول ان لم يكن فى الوجود موجود٧ واجب لذاته يلزم منه مح لان الموجودات باسرها ح تكون جملة مركبة من آحاد وكل واحد منها ممكن لذاته) فيكون ممكنا لاحتياجها الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا (فيحتاج) اى الجملة الى علة (موجودة خارجية) اى خارجة عن الجملة (والعلم به بديهى) اى ضرورى فطرى٨ القياس وتقريره بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا جزئها اذ علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فلو لم تكن علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا يكون تلك

انما هى بالنظر الى مجموع اجزائه لابالنسبة الى كل جزء تأمل (عبد الرحيم)

٣ كما هو المتبادر عند الاختلاف ويجب حمل ماوقع فى التعريف على ما يتبادر منه كما صرح به قدس سره (عبد الرحيم)

٤ اى وكذا فى قوله مادام يقطع اشارة الى ان الفعل اه فالاولى ان يذكر هذه والاشارة فى قوله كالقاطع اه ثم يقول وكذا الانفعال على مالايخفى (عبد الرحيم)

٥ قوله الظاهر المنبئ عن الشك والترديد وليست بمناسب للمقام لان الكلام ايرادا اودفعا فى هذا المقام دائر على تحقيق مراد القوم فى الفعل والانفعال فى بحث مقولات العرض سعد

٦ اى فى اقامة البرهان على ان الوجود موجود واجب الوجود لكنه اشار اولا الى شرح مفهوم الاسم بقوله وهو اه (حل هدايه)

٧ اى الموجود الذى يمتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته (ملازاده)

٨ قوله اى ضرورى فطرى القياس اه فائدته ان البديهى ليست هنا بمعنى الاول حتى يرد عليه المنع الذى يتبادر الاوهام بل لابد فيه من ملاحظة قياس جبلت عليه الافهام تأمل (ع ب) (الاول)

٢ اى لتوجيه قول المصنف فيحتاج الى علة خارجة والعلم به بديهى اه بانه فيحتاج كل واحد منها اه يدل قولنا فيحتاج اى الجملة الى علة موجودة خارجية اى خارجة عن الجملة والعلم

الاولى علة للمجموع بل لبعضه فقط وح يلزم ان يكون الجزء الذى هو علة للمجموع علة لنفسه وههنا بحث لانه لايلزم من امكان الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجدة لآحاد الجملة مجموعها علة موجدة للجملة فيجوز ان تكون للممكنات سلسلة غيرمتناهية يكون الثانى علة للاولى والثالث علة للثانى وهكذا فتكون علة الجملة جزءها هو مجموع الاجزاء التى كل واحد منها معروض للعلية والمعلولية بحيث لايخرج منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف الكلام فى العلة الموجدة المستقلة بالتأثير والايجاد فلو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال لتوجيه٢ هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل والتصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهى ولا يخفى عليك انه غير مناسب٣ للمقام (والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو مح) فعدمه مح فوجوده واجب لذاته ﴿ فصل فى ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته٤) مراتب الموجودات فى الموجودية بحسب التقسيم العقلى ثلث ادناها الموجود بالغير اى الذى يوجده غيره فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما فاذا نظر الى ذاته وقطع الممكنة٥ النظر عن موجدة٦ امكن فى نفس الامر انفكاك الموجود عنه ولاشبهة فى انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالتصور والمتصور كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره اى الذى يقتضى ذاته وجوده اقتضاء٢ تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور محال والتصور ممكن وهذه حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين واعلاها

به بديهى اى ضرورى فطرى القياس ثم يعلل بانه ولو لم يكن خارجة يلزم الدور اوالتس (ع ب)

٣ لانه ح يكون التعرض بجملة الموجودات مستدركا وايضا يصير موقوفا على بطلان الدور والتس والظ ان المص لم يقصد ايراد هذا المسلك بل ايراد مسلك لا يتوقف على بطلانهما لانه لم تبين بعد ذلك بل يتبين بعد ذلك سعد

٤ كما هو مذهب الشيخ ابى الحسن وزائد عليها عند جمهور المتكلمين (شرح مواقف)

٥ ابتداء بالادنى ليكون التدريج والترقى من الاسفل الى الاعلى ولرعاية التعليم من الاسهل الى الاصعب لان الموجود بالغير اقرب الى الفهم ثم الموجود الذاتى ولهذا ابى طبايع المحصلين بل المحققين عن كون الوجود عين الموجود ولهذا قصر عن ادراكه افهام الاكثرين من المحصلين تأمل (عبد الرحيم)

٦ يجوز ان يكون موجدة ممتنع الزوال فلا نم انه على تقدير قطع النظر عنه امكن فى نفس الامر الانفكاك كما لايخفى ومثله قدسبق من الش فى بحث الحيز والشكل فليراجع ثمه (عبد الرحيم)

٢ الاقتضاء ناقصا كاقتضاء الماء البرودة فانه يتخلف عنه بالعايق كما فى التسخن وما اشتهر من ان مقتضى
الذات لا يتخلف عنه هو ما اذا كان اقتضاؤه تاما كاقتضاء الواجب ﴿ ١٠٢ ﴾ الوجود والممتنع العدم

الموجود بالذات بوجود هو عينه اى الذى وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود مغاير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره حينئذ كلاهما محالان وهذه حال واجب الوجود على مذهب الحكماء ٣ وان اردت مزيد توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورده فى هذا المقام وهو ان مراتب المضئ فى كونه مضيئا ثلاث ايضا الاولى المضئ بالغير اى الذى استفاد ضوءه من غيره كوجه الارض الذى استضاء بمقابلة الشمس فهنا مضئ وضوء يغايره وشئ ثالث افاد الضوء الثانية المضئ بالذات بضوء هو غيره اى الذى يقتضى ذاته ضوءه اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض ٤ اقتضاؤه بضوءه فهذا المضئ له ذات وضوء يغاير ذاته الثالثة المضئ بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانها مضئ بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا المعنى اعلى واقوى ما يتصور فى كون الشئ مضيئا فان قيل كيف يوصف ٥ الضوء بانه مضئ مع ان معنى المضئ كما يتبادر اليه الافهام ما قام به الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذى يتعارفه العامة وقد وضع لفظ المضئ له فى اللغة وليس كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضئ بذاته لم نرد به انه قام به ضوء آخر وصار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا به ان كل ما كان حاصلا لكل واحد من المضئ بغيره والمضئ بذاته بضوء هو غيره اعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء فى نفسه بحسب ذاته لا بامر زائد على ذاته بل الظهور فى الضوء اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته ظهورا لا خفاء فيه اصلا ومظهر لغيره (على حسب قابليته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها) قيل لامتناع الجزئية المستلزمة للتركيب فى ذات الواجب تعالى وفيه بحث اذ التركيب الممتنع فى الواجب هو التركيب الخارجى لانه موجب للافتقار فى الخارج وهو موجب للامكان واما التركيب الذهنى للواجب فلا نسلم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار فى الخارج بل فى الذهن والافتقار فى الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن ما هو يحتاج

والممكن تساوى الطرفين واما ما يكون اقتضاؤه ناقصا يمكن ان يتخلف عن مقتضاه كتخلف البرودة عن الماء لعايق التسخن وكتخلف الكسرية عن طبايع العناصر البسيط بعايق التركيب لكن الاقتضاء لا يتخلف اصلا ولذا اذا خليا وطبعهما يعود الى البرودة والكرية ايضا هكذا حقق بعض المحققين فافهم (عبد الرحيم)

٣ ولا نزاع للحكماء فى تلك الدعوى بل هم قائلون بزيادة الوجود المطلق على ذات الواجب كما فى الممكنات الا انهم قالوا ذات الواجب فرد خاص للوجود المطلق قائم بنفسه مبدأ لجميع الممكنات (على قوشجى)

٤ انما قال اذا فرض اقتضاؤه اه لانه ليس كذلك بل انما افادتها الضوء باختيار حق الله تعالى على رأى اهل السنة وكذا عند الحكماء ليس كذلك بل من قبيل اقتضاء الماء البرودة والبساطة الكرية وغير ذلك (عبد الرحيم)

٥ وكذا كيف يوصف البارى بانه موجود على تقدير كون الوجود عينه مع ان معنى الموجود كما يتبادر الى (فى وجود) الافهام ما قام به الموجود ايضا فالجواب عن هذا هو الجواب عن ذلك فاكتفى عنه به تأمل (عبد الرحيم)

٢ اقول لا نسلم ان الاحتياج مطلقا يوجب الامكان بالذات كيف وقد ذهب الاشاعرة الى انه لا بد فى كونه
تعالى موجودا او عالما وقادرا ﴿ ١٠٣ ﴾ ونحوه من وجود وعلم وقدرة زائدة على ذاته تأمل ع سعد

فى وجود الخارجى الى غيره (ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى الغير) اى المعروض (فيكون ممكنا لذاته ٢ مستندا الى علة فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودة قبل الوجود فان العلة الموجدة للشئ يجب تقدمها على المعلول بالوجود) فان العقل ما لم يلاحظ كون الشئ موجودا امتنع ان يلاحظ ٣ كونه مبدأ للوجود ومعدا له (فيكون الشئ موجودا قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير فى الوجود وهذا محال) وقال ٤ المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هيا كل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه شئ من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية ﴿ فصل فى ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته) فان قيل كيف يتصور كون صفة الشئ عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم ٥ صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا فانهم قالوا البيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذلك ليست كافية فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه بل يحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة العلم التى تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات ٦ باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال فى القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لا بصفة زائدة عليها كما فى ذواتنا فهى بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة فى الحقيقة متغايرة بالاعتبار ٧ والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى نفى الصفات مع حصول نتايجها وثمراتها من الذات وحدها (اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته) بمثل ما سبق آنفا (والعلة ما لم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان يوجد المعلول

٣ وذلك لان مرتبة الايجاد بالضرورة فان من لا يوجد فى نفسه لا يتصور منه الايجاد قطعا سواء كان ايجاد غيره او ايجاد نفسه وح لا يجوز ان يكون ماهية الواجب من حيث هى مقتضية لوجوده كما جوزه من جعل وجوده زائدا على حقيقته (سيد)

٤ كان هذا اشارة من الش الى مذهب ابى الحسن الاشعرى وابى الحسين البصرى المعتزلى من ان الوجود فى الواجب وفى الممكنات كلها عين الماهية وفيه اشارة الى رجحانه حيث عبر بلفظ المحققين (عبد الرحيم)

٥ ولا يخفى ان هذا الجواب لا يأتى فى الوجود لانه صفة مع انه عين ذاته وحقيقته عندهم فالاولى ان يقال ان التغاير بينهما انما هو بالنظر الى اللغة وهى غير معتبرة عندهم تأمل (محمد شريف)

٦ انما قال بل المفهومات دون الموجودات لان تعلق علمه بالكليات دون الجزئيات كما سيجئ تأمل (نعمة الله) ٧ يعنى يكون الذات باعتبار انها منكشفة للاشياء عليه علما وباعتبار انها مؤثرة يكون قدرة ومن حيث هى هى يكون الذات والصفات متحدة (سيد)

٢ فان قلت لم لايجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا التعين قلت لو كان غيره فنقل الكلام اليه فان لم ينته
الى تعين هو عين ذاته تع يلزم التس وهو محال ايضا (ميرك) ٣ اى لكان كل مشتركا للاخر

وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات) ضرورة (فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال واما الثانى فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة مالم تكن متعينة لا توجد فلا يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه ٢ وهو محال

﴿ فصل فى توحيد واجب الوجود ﴾ (لو فرضنا موجودين واجبى الوجود لكانا مشتركين فى وجوب الوجود ومتمايزين ٣ بامر من الامور وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة اولا يكون لاسبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجا عن حقيقة ٤ كل ٥ واحد منهما وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود) اقول ههنا بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من تلك الحقيقة اثر صفة ٦ وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة ٧ فلا يكون معنى اشتراك موجودين واجبى الوجود فى وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل واحد منهما اثر صفة الوجوب فلا منافاة بين اشتراكهما فى وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة (ولا سبيل الى الثانى لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب يحتاج الى غيره) اى جزئيه (فيكون ممكنا لذاته هف) وفيه بحث لماسبق من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجى لا الذهنى قيل لم لايجوز ان يكون مابه الامتياز امرا عارضا لامقوما حتى يلزم التركيب واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف ماثبت بالبرهان واقول يمكن توجيه كلام المص بما لايتوجه عليه ذلك ٨ بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة فهو اما جزؤها او عارضها وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثانى فمن الحقيقة والتعين وقد يقال ما بينا من ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفى فى اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية

فى وجوب الوجود ومتمايزا عن الاخر بامر آخر فلا يرد انهما يكونان متمايزين بامرين لابامر اه تأمل (عبد الرحيم)

٤ لانا لو فرضنا وجوب الوجود قدرا مشتركا فيهما وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجوب الوجود يكون خارجا عن حقيقتهما ضرورة وهو محال (حل)

٥ والا لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة بل لايكون الامتياز اصلا اويكون لكن بجزئيها وهو غير وجوب الوجود المشترك اصح (عبد الرحيم)

٦ واثر صفة وجوب الوجود هو ان يكون الموصوف بها موصوفا بجميع صفات الكمال لان وجوب الوجود على ماقيل هو منبع الكمالات (عبد الرحيم)

٧ وعلى تقدير تسليم ان يكون معنى الكلام انه عين الصفة فانما يكون المراد انه عين الصفة الخاصة لاعين المفهوم المشترك فمروض الوجوب المشترك لاينافى ان يكون الوجوب الخاص عين ذاته تعالى فتأمل (فخر الدين)

٨ هذا الاعتراض المذكور بقيل لم لايجوز اه لامطلقا الان بحث الش يرد عليه ايضا (على لكن على الشق الاول فقط لانه على الشق الاخير يلزم مع التركيب الخارجى بلا ريب تأمل (عبد الرحيم)

٢ هذا الكلام من الش على تقدير التسليم والظ من كلامهم واما على التحقيق الذى حققه الش فنقول ان
معنى كون التعين عين ذاته انه يظهر من نفس ذاته اثر صفة التعين لا انها عين ذاته على قياس

منحصرا فى الشخص بالضرورة اقول فيه ٢ بحث لان المعنى عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت بمامر لاحتمال ان يكون هناك حقايق مختلفة واجبة الوجود تعين كل منهما عينه فلا بد مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد

﴿ فصل فى ان الواجب لذاته واجب من جميع ٣ جهاته اى ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا ٤ من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية لكان شئ من صفاته عن غيره ٥ فيكون حضور ذلك الغير) اى وجوده علة (فى الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته) اى عدمه (علة لعدمها ٦ ولو كان كذلك لم تكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هى هى) بلا شرط حضور الغير وغيبته (يجب بها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها) اى الصفة (من حضور غيره) لحصوله بذات الواجب من حيث هى هى بلا اعتبار حضور الغير (وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته) لحصوله بذات الواجب من حيث هى هى بلا اعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر (واذا لم يجب وجودها) اى ذات الواجب (بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف) هذا منقوض بالنسب لجريان الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كافية فى حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات ضرورة قيل الاولى فى الاستدلال ان يقال كل ماهو ممكن للواجب من الصفات توجبه ذاته وكل ما توجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانها لو لم يصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذى فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذا لموجب الموجب موجب اولا فيكون وجوبه بموجب ثان يوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهى الى موجب

البحث الذى اورده الش فى اشتراك الوجود الوجود فى اول هذا الفصل فلا يستلزم كون التعين نفس حقيقته انحصار الماهية فى الشخص حتى لايحتاج الى اثبات التوحيد بعد اثباته كون التعين نفس ذاته تأمل (عبد الرحيم)

٣ يعنى ان جميع جهاته وصفاته حاصلة له ماضيا وحالا واستقبالا فلم يكن خاليا عن واحدة فى زمان منتظرا اليها ثم ان كلها عينه والا فينا فى ماسبق من انه واحد من جميع الجهات حتى الاعتبارات فافهم (عبد الرحيم)

٤ قوله فيكون واجبا من جميع اه هذه نتيجة قوله لان ذاته كافية اه وهو صغرى والكبرى مطوية وهى وكل ماذاته كافية فيما له من الصفات يكون واجبا من جميع جهاته اى واجبا فيما له من الصفات اما الكبرى فظ لامتناع تخلف المعلول عن العلة واما الصغرى فبينها بقوله وانما قلنا اه تأمل (عبد لرحيم)

٥ اما بان (١٤) يكون الغير علة تامة او ناقصة بان يتوقف صدوره عن ذاته موقوفا عليه فلهذا قال فى الجملة تأمل (ع ب) ٦ لان عدم العلة علة العدم اى علة عدم المعلول (ع ب)

٢ يعنى انه عرض لاذاتى لانه من المشكك وكل ما هو مشكك فهو عرضى لماقرر فى المطولات منها
الاصفهانى فى بحث الوجود (عبد الرحيم) ٣ وانما قال على الوجوه المذكور لانهم

توجبه الذات و يلزم خلاف المفروض و الحاصل ان الذات لو لم
توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب
و التسلسل و خلاف المفروض فيكون الذات موجبة بجميع الصفات
و يحصل المطلوب اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل
ممكن موجودا قديما سواء كان صفة للواجب او لا ﴿ فصل فى
ان الواجب لذاته لايشارك الممكنات فى وجوده) اى ليس الوجود
المطلق طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب و وجودات الممكنات
بل هو مقول عليها قولا عرضيا بالتشكيك ٢ (لانه لو كان مشاركا
للممكنات فى وجوده) على الوجه المذكور ٣ (فالوجود) المطلق
(من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد) عن الماهية (او اللا تجرد
او لا يجب له شئ منهما فالكل باطل فان وجب له ٤ التجرد وجب
ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات)
لان مقتضى الطبيعة النوعية لا تختلف (و هو مح لانا نعقل
السبع مع الشك فى وجوده الخارجى) المناسب ان يترك هذا
القيد اذ الكلام فى الوجود المطلق الشامل للذهنى والخارجى
(فلو كان وجوده نفس حقيقته اوجزئها لكان الشئ الواحد معلوما
ومشكوكا فى حالة واحدة وهو محال ٥) المناسب ٦ ان يقال لانا نعقل
السبع و نغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزئها
لكان الشئ الواحد معلوما وغير معلوم فى حالة واحدة ٧ او يقال لانا
نعقل السبع مع الشك فى وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما
امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشئ لنفسه بين و كذا لو كان ذاتيا لها
لان الذاتى بين الثبوت لاهو ذاتى له و انت تعلم ان هذا كله انما يتم
اذا كانت الماهية معقولة ٨ بالكنه (وان وجب له اللا تجرد لما كان وجود
البارى تعالى مجردا هف وان لم يجب له شئ منهما كان كل واحد
منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود فى تجرده الى
الغير فلا يكون ذاته كافية فيما هو له من الصفات هف) هذه هى
الكلمات ٩ الدائرة على السنة القوم فى هذا المقام وقال بعض المحققين

لايتفون الاشتراك مطلقا
بان يكون عرضا عاما
للموجودات الخاصة ع سعد
٤ فيه نظر انه اذا كان الكلام
فى الوجود المطلق لم يتم
المدعى بهذا الدليل ولا يجرى
المقدمات باسرها فى الوجود
الذهنى كما لا يخفى على من
تأمل (عبد الرحيم)
٥ وجهه ان الشك انما
يتعلق بالنسبة بين الشيئين
لا باحد طرفيهما وحده
بخلاف الغفلة فانه عدم
العلم يدل على هذا قوله لما
امكن الشك ضرورة آه فى ما
سيأتى من الترديد الاخر
(عبد الرحيم)
٦ لان المعلومية و المشكوكية
يجمع فى شئ واحد لان
الشك بالنظر الى التصديق
والعلم يجوز ان يكون بالنظر
الى التصور فلا منافاة بينهما
(تقرير الش)
٧ و انه محال هذا اذا كان
معلوميته و غير معلوميته بالنظر
الى الكنه كما سيصرح الش
بقوله و انت اه (ع ب)
٨ اى نفس الحقيقة وقد ثبتنا
انه عينه تأمل (فيض الله)

٩ وقد عرفت ان ذاته انما يكون كافية فى الصفات الحقيقية دون الاضافية والنسبية وكون (كل)
المجرد من قبيل الاول دون الاخيرين محل بحث فافهم (عبد الرحيم)

٢ فهذه نتيجة القياس السابق من الشكل الاول بل من ضرب اوله صغرى القياس اللاحق من الشكل
الاول بل ضرب ثانية تأمل (نعمة الله) ٣ و الا لكان مغاير الوجود فيكون محتاجا لى وجوده

كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه مالم ينضم اليه الوجود بوجه
من الوجوه فى نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا و مالم يلاحظ
العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم
مغاير للوجود وهو فى كونه موجودا فى نفس الامر يحتاج الى غيره
الذى هو الوجود وكل ما هو محتاج فى كونه موجودا الى غيره فهو ممكن
اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج فى كونه موجودا الى غيره فكل ٢ مفهوم
مغاير للوجود فهو ممكن فلا شئ من الممكن بواجب فلا شئ من المفهومات
المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو
لا يكون الا عين الوجود ٣ الذى هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته
ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا ٤ قائما بذاته و يكون تعينه
بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك
اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما ٥ كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو
فى حد ذاته جزئى حقيقى ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم
بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود
المطلق اى المعرى عن التقييد بغيره والا نضمام اليه وعلى هذا
لا يتصور عروض الوجود ٦ للماهية ٧ الممكنة فليس معنى كونها موجودة
الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته و تلك النسبة
على وجوده مختلفة و انحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود
كلى وان كان الوجود جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كنا نسمعه
من بعض الكمل يقول ان هذا مذهب الاولين والآخرين من الحكماء
المحققين ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة)
اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها (وكل مجرد
عن المادة) مدرك كما سيجئ فى الفصل التالى لهذا الفصل (فهو عالم
بذاته) يجب ان يقيد المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية
مجردة عن المادة مع انها ليست عالمة بذاتها اما الصغرى فظ واما الكبرى
(لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم) المراد ههنا المرادف
للتعقل (هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولو احقها)

فيكون ممكنا على مامر هف
(عبد الرحيم) ٤ والا لم
يكن موجودا خارجيا فضلا
عن ان يكون موجدا للغير
لان الجزئية الحقيقية من لوازم
الموجود الخارجى على ما
صرحوا به وانتفاء اللازم
ملزوم لانتفاء الملزوم
(عبد الرحيم) ٥ اى كون
الوجود الذى هو عينه
تع على ما يقتضيه السوق
وهو الوجود الخارجى الخاص
لا الوجود المطلق فقوله
فيكون الواجب هو الوجود
المطلق ان اراد به ما هو المتبادر
والظ منه فلا نم ذلك ولا
يستلزمه ما فرعه عليه اذ لا
يلزم مما ذكره ان يكون
كذلك بل يجوز على ذلك
التقدير ايض هو الوجود
الخاص الجزئى من جزئيات
الوجود المطلق وان اراد
ما يفهم من تفسيره بقوله اى
المعرى اه فهو مسلم لكن
لا ينفى كونه وجودا خاصيا
من الموجودات الخاصة
فلا نم قوله فعلى هذا لا يتصور
اه هذا والظ ان هذا السر
لا يمكن ان يطلع عليه بالبحث

والمقال وانما يعلمه الا وحدى بالذوق و السر والحال (عبد الرحيم) ٦ الذى هو عينه هى القايم
بذاته على مامر (عبد الرحيم) ٧ و الا يلزم ان يكون قائما بذاته معرى عن التقييد اه (هف)

عند المدرك قالوا المدرك اما جزئى مادى اولا والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة اوغير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس اولا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادى فاما ان لايكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا غير مادى وايا ما كان فادراكه التعقل (فالبارى تعالى عالم بذاته ﴿هداية﴾ يندفع بها ما يتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة ٢ والنسبة لاتكون الا بين شيئين متغايرين ٣ بالضرورة (تعقل الشئ بذاته لا يقتضى التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة عن المادة عند المدرك) سواء كانت مغايرة له بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتبارى كاف لتحقق النسبة قطعا (وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغايرة بالذات) للمدرك عنده (ولايلزم من كذب ٤ الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته ٥ والا لكان له) اى لكل ٦ من الناس (نفسان احدهما عاقل والآخر معقول هف ٧) بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو محال والجواب ان علم الشئ بنفسه علم حضورى ٨ فلا اجتماع وقد يجاب ٩ ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصلى والاخرى بوجود ظلى وبذلك يمتازان فلا استحالة وايضا الممتنع هو ان يحل المتماثلان فى محل واحد لا ان يحل احدهما فى الآخر ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها و كل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان قديما قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقدم ذكرها) لا فائدة فيما ذكره لانها مذكورة بلا دليل (واما الكبرى فلان كل مجرد عن المادة يمكن ان يعقل وهذا بديهى لاخفاء فيه) فان ذاته منزه عن العلايق المادية المانعة عن التعقل فماهيته لاتحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد

٢ فيه ان هذا الحمل انما يصح اذا كان العلم عبارة عن الاضافة كما هو مذهب الامام واما اذا كان عبارة عن الصورة الحاصلة او الانتقاش فلا للهم الا ان يقال معناه ح ﴿ ١٠٨ ﴾ مستلزم للنسبة (عبد الرحيم)

٣ بالذات والا لم يرد السؤال ولا يصح الجواب ولهذا صرح الش بقوله بالذات اولا ثم عمم منه ثم خصص به تأمل (عبد الرحيم) ٤ اى من انتفاء حضور الحقيقة المغايرة بالذات انتفاء حضور الحقيقة مطلقا لان كذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فان الاخص ملزوم والاعم لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ثم اورد دليل اخر على عدم وجوب المغايرة بين العاقل والمعقول فقال ولان اه (حل هدايه)

٥ من غير ان يكون العاقل مغايرا للمعقول (حل هدايه)

٦ فيه انه قد سبق تجويز ان يكون للانسان مثلا نفوس متعددة نفس نباتية ونفس متدافعة ونفس انسانية وان كان الاصح ان له نفسا واحدة يتصدر عن كل ما يصدر عن مثله لنفوس فتأمل (عبد الرحيم) ٧ اى تعدد النفس مع اذلا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا (حل هدايه)

٨ كالجوع مثلا لان الجوع حضورى لاحصولى لانه اذا حصل صورة الجوع لايحصل الجوع فى الانسان يحصل صورة الجوع فى الاشباع (نعمه) (من المعقولات)

٩ هذا جواب عن المقدمة المطوية تقديره ان اجتماع المثلين محال لامتناع امتياز احدهما عن الاخر تأمل (نعمة)

من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه) اى المجرد سائر المعقولات (فى النفس فان الادراك والتعقل حضور صور المعقولات فى العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات ٢ لذاته ٣) اى بالنظر الى ماهية سواء كانت فى الخارج او فى العقل (لان صحة المقارنة ٤ المطلقة لم يتوقف على المقارنة فى العقل فان صحة المقارنة المطلقة) اى استعدادها (متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة فى العقل) لكونها اعم من المقارنة فى العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة فى العقل (فلا يتوقف عليها) والا يلزم الدور ولا يتصور مقارنة ٢ المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان تحصل هى فيه حصول الحال فى المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه او حلولهما فى ثالث المقارنة المطلقة تنحصر فى هذه الثلاثة واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث (ومقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه هى العقل) فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات وههنا بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو مم واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة فى العقل صحة المقارنة المطلقة فى ضمن الخاص فيجوز ان يصح لذات المجرد المقارنة فى ضمن هذا الخاص فقط بان يكون ذات المجرد بحيث لايقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعنى المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد فى الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذى هو الوجود الذهنى وتوضيحه ان الماهية المجردة وان كانت متحدة فى الذهن والخارج الا ان وجوديها متخالفان فيجوز ان يكون الوجود الذهنى شرطا للمقارنة او الوجود الخارجى مانعا لها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا فى الخارج قائما بذاته واما ثالثا فلان ما ذكره فى امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع تعين صحة المقارنة

٢ اى صور سائر المعقولات على حذف المضاف على ما يقتضيه السوق وكذا قوله يمكن ان يقارنه سائر المعقولات تأمل ع سعد ﴿ ١٠٩ ﴾ ٣ اى فى ذاته وهو اعنى مقارنته لها فى الخارج المعنى بكونه عاقلا لها اذ لولم يكن كذلك لزم ان يكون صحة المقارنة المطلقة متوقفة على المقارنة فى العقل وهذا يستلزم ان يكون الشئ شرط نفسه بيان ذلك ان صحة المقارنة المطلقة لكونها اعم متقدمة على المقارنة فى العقل وشرط المتقدم شرط للمتأخر فان كل ما هو شرط للحيوان شرط للانسان فلو كان صحة المقارنة المطلقة مشروطة بالمقارنة فى العقل لكانت المقارنة فى العقل وهذا اشتراط الشئ بنفسه وهو محال لانه يفضى الى كون الشئ متقدما على نفسه فاعرف فانه لغا مض (حل هدايه) ٤ اى ولو امكن المقارنة فى العقل دون الخارج ايض لكانت المقارنة المطلقة متوقفة على المقارنة فى العقل لعدم حصولها بدونها فهو بط لان صحته اه (مب) ٥ ومنه يفهم انه اذا كان الشئ قائما بذاته يمتنع ان يحل فى الغير لكنه منقوض بالصورة الجسمية فانها لكونها جوهرا قائما بذاتها مع انها حالة فى الهيولى وقد وقع مثله فى شرح المواقف فى بحث المكان فى ابطال كون المكان بعدا مجردا حيث قال ان ما لا حاجة فى تقديم ذاته الى شئ لا يتصور وجوده فيه تأمل (عبد الرحيم)

المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث ٢ فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة (وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هف) المناسب ان يجعل كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة يمكن ان يكون عالما بالكليات ثم يضم نتيجة المقدمتين ٣ الى ماذكره ههنا ليحصل المطلوب او يقال ٤ ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذ لو بقى بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته لقبول الفيض فيكون ماديا هف (فان قيل ٥ لو كان البارى تعالى عالما بشئ وارتسم صورته فيه لكان فاعلا لتلك الصورة) لانها ممكنة لافتقارها الى ما يقوم به فيفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب فى صفة العلم الى ذلك الغير (وقابلا لها) لارتسامها فيه (وهو محال لان القابل هو الذى يستعد للشئ والفاعل هو الذى يفعل الشئ والاول غير الثانى) لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر (فيلزم التركيب) لو كان قابلا وفاعلا قلنا لم لا يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ التصورى اى الصورى ومفيدا له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشئ انه لا يمتنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انهما متنافيان اقول السؤال والجواب لا يطابقان فى الظ لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما اضافيان عارضان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول مناف للفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو بحصول صور الاشياء فى المدرك والآخر يسمى حضوريا وهو بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بها اذ ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولى

٢ وهو ان يكون المقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه تأمل (فيض الله)

٣ لان المقدمات المذكورة لبيان الكبرى انما تفيد ان كل ﴿ ١١٠ ﴾ مجرد يمكن ان يكون عالما والمأخوذ فى الكبرى هو وجوب ان يكون عالما فالواجب اما بتبديل الكبرى هناك وضم نتيجتها الى ما ذكره ههنا وهو قوله وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده ليحصل اصل المدعى وهو ان الواجب يجب ان يكون عالما بالكليات فاما بتبديل هذه المقدمة وايراد المجرد بدل واجب الوجود وضمها الى ما حصل من المقدمات المذكورة وهو ان كل مجرد يمكن اه ليحصل الكبرى المذكورة فيحصل المط تأمل عن استبصار (محمد امين)

٤ وهى ان الواجب يمكن ان يكون عالما بالكليات واذا جعلت هذه صغرى وماذكره ههنا اعنى قوله وكل ما يمكن فواجب الوجود اه كبرى يحصل المط اعنى انه تعالى اى واجب الوجود عالما بالكليات (عبد الرحيم)

٥ هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة فى هذا الفصل وتوجيههما ان ماذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها لكن عندنا ما ينفيه وهو (ضرورة ان الواجب لو كان عالما بشئ لكان فاعلا له وقابلا للصورة الحاصلة من الشئ فى ذاته والتالى بط (ملازاده)

ضرورة ان انكشاف الشئ على الآخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثله عنده والظ من كلام المص انه ذهب الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضورى وهذا يشكل فى العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا الممتنعات اذ لا حقايق لهما ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال ٢ مثل المعدومات ٣ مرتسمة فى العقول الحاضرة عند البارى تعالى فذلك المثل ايضا حاضرة عنده (ومن اعتقد ان علم البارى تعالى بالاشياء نفس ذاته فقد اعتقد نفى العلم بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام) وفيه نظر ٤ اذ الحصر مم

﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات) المتغيرة (على وجه كلى) و بالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هى جزئية (لانه يعلم اسبابها علما تاما) اى من جميع الوجوه (فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها) علما تاما لكن (لا يدركها) اى الجزئيات (مع تغيرها والا لكان يدرك منها تارة انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما) اى من الوجود والعدم (صورة عقلية على حدة واحدة من الصورتين لا يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغيرا بالذات) من صورة الى صورة (هف) لما مر من انه ليس له حالة منتظرة (بل يدرك الجزئيات) المتغيرة (على وجه الكلى) ههنا محل تأمل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هى جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الا تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلومة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه تعالى بها ايضا وقد التجأ لرفعه الى تخصيص القاعدة العقلية بسبب مانع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم فى العلوم اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئى بعينه بان

٢ فيه بحث لان مقتضى السوق هنا ان يكون وجوبا للاشكال المذكور ورفعا له ويشعر به قوله فتلك المثل ايضا حاضرة ﴿ ١١١ ﴾ عنده لكن من البين انه لا يدفعه لانه حينئذ ايضا لا يكون علمه تعالى بالمعدومات اه حضوريا بل يكون حصوليا اذ يكون حينئذ بالمثل ايضا غير ان ذلك المثال غير حاصل بل حاصل فيما حضر عنده تع من العقول وهو لا يستلزم كونه حضوريا بل اشنع وابعد من الحصول الذى كان بالمثال ويمكن ان يقال ان قد يقال اه ليس دفعا للاشكال بل هو كلام آخر قريب فى الثالث فى علمه تع بان علمه تع ليس حضوريا كما هو مذهب الاكثرين و حصوليا كليا كما ذهب اليه المص بل علمه تعالى بالموجودات حضورى وبالمعدومات حصولى بذلك الطريق فلا غبار عليه ح سوى انه خلاف الظ والسوق تأمل (عبد الرحيم)

٣ فيه ان ذاك الارتسام اما فى الواجب فيكون عالما قبل علمه او فى نفس العقل فيكون فاعلا وقابلا مع انه يلزم احتياجه تع فى صفته الى غيره تع عن ذلك علوا كبيرا فنقول المعدومات الصرفة امور اختراعية من اختراعات العقل لا يحتاج فى ادراكها الى ثبوت خارجى (محمد شريف)

٤ هذا الاعتراض على المص لجواز ان يكون حضوريا كما مر (عبد الرحيم)

٢ فانك فى هذه الصورة المفروضة قدعلمت هذا الكسوف الجزئى لكن لاعلى الوجه الجزئى كما قال لكنك ماعلمته اى هذا الجزئى جزئيا لان ماعلمت لايمنع الحمل ﴿ ١١٢ ﴾ على كثيرين فانما اذا

تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية ٢ لكنك ماعلمته جزئيا لان ماعلمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلى غير كاف للعلم بوجود ذلك الكسوف المشخص فى هذا الوقت مالم ينضم اليه المشاهدة او التخيل بل المشاهدة و التخيل هما العلم بذلك (ولما لم يكن الحاصل ٣ فى حق الله تعالى سوى ماذكرنا لم يعلم الجزئيات الاعلى وجه كلى) قال صاحب المحاكمات ٤ المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلى انه لا يعلمها من حيث ان بعضها واقع فى الآن و بعضها فى الماضى و بعضها فى المستقبل بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابدا الدهور وهذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا و بعضها بعيدا و بعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه ماضيا و بعضها حاضر او بعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة فى الزمان فالموجودات من الازل الى الابد ٥ معلومة له كل فى وقته وليس فى علمه تعالى كان وكائن وسيكون بل هى دائما حاضرة عنده فى اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ماتوهم البعض من ان علمه تعالى محيط بطبايع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها ﴿ فصل فى ان واجب الوجود مريد للاشياء وجودا ٭ اما ارادته فلان كل ماهو معلوم عند المبدأ وهو خير غير مناف الماهية فايض من ذات المبدأ وكماله المقتضى لفيضانه (فذلك الشئ مرضى له وهذا هو الارادة ٭ واما جوده) قالوا هو افادة ماينبغى لمن ينبغى لالغرض اصلا واورد عليه ان كلا من الدواء المصحح والمزيل للمرض مفيد لماينبغى لالعوض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق فى شرح الاشارات بان الجود هو افادة ماينبغى بالذات لابالعرض والدواء لايفيد بالذات الا كيفية فى البدن ملائمة له اومضادة للمرض ثم انها توجب الصحة اوازالة المرض فهو لايفيد بالذات الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس

تصورنا كسوفا بهذه الصفات لم يمتنع العقل بمجرد هذا التصور عن حمله على كسوفات متعددة (حل هدايه)

٣ وفيه نظر جلى على وجهين الاول انه لايحصل بل يحضر والثانى انه لايعلم من شئ الحصر على ذلك فقط على تقدير تسليم الحصول فافهم (ع ب)

٤ اقول لابد من التأمل الصادق والتفكر الفائق من كلام المحاكمات حتى يعلم وجه دفع مازعموا من ان العلم بالجزئيات المتغايرة وجودا وعدما مثلا يستلزم التغير فى ذاته تعالى من صورة الى صورة اذلايمكن ان يعلم زيد مثلا حين وجدانه موجودا ابدا الدهور من الازل الى الابد وبانه معدوم كذلك حين عدمه وبهذا يشعر كلامه وياليت شعرى بهذا المقام (عبد الرحيم)

٥ بين قوله من الازل الى الابد وقوله كل فى وقته تناف بحسب الظ وكذا فى قوله وايما حاضرة عنده فى اوقاتها وقوله ابد الدهر لانه بمعنى (اليها) من الازل الى الابد فتصحيح هؤلاء بالتأويل والتكلف والصرف عن الظ فتأمل حق التأمل (عبد الرحيم)

٢ والدواء المذكور ليس فيه قصد لانه ليس من ذى الشعور اقول هذا انما يتم اذا لم تكن للنفس النباتية شعور واما اذا كان للنفس النباتية ﴿ ١١٣ ﴾ شعور فلا يكون الجواب حق والثابت فى السابق ان له

الى الصحة وازالة المرض وان لم يكن افادة اولية لكنه مفيدة بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهى امر مؤثر مرغوب فيه فوجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها وحق الجواب ان يقال القصد معتبر ٢ فى مفهوم الجواد (فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق الى كمال اولا يفعل لانه نظام الخير فى الوجود فيوجد الاشياء على ماينبغى لالغرض وشوق) المناسب ٣ ان يقال ان يفعل لقصد وشوق الى كمال اولا (والاول محال لما بينا من ان واجب الوجود ليس له حالة منتظرة والقسم الثانى ٤ حق فهو الجواد) لايقال ان الفعل الخالى عن الغرض عبث لانا نقول العبث ٥ ماكان خاليا عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات ومنافع لافعاله تعالى ﴿ الفن الثالث ٦ فى الملائكة وهى العقول المجردة ﴾ وقد تطلق على النفوس الفلكية وغيرها ايضا (وهو مشتمل على اربعة فصول فصل فى اثبات العقل و برهانه ٭ ان الصادر عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط لاتكثر فيه) بوجه من الوجوه (والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر ٧ وذلك الواحد ٩) الصادر (اما ان يكون هيولى او صورة ٨ او عرضا او نفسا او عقلا) لم يتعرض الجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة (لاجائز ان يكون هيولى لانها لاتتقوم بالفعل بدون الصورة فلا يكون علة للصورة) والصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ماعداه امابواسطة او بغير واسطة (ولاجائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلة على الهيولى لمامر ولاجائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر) الذى قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولايجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته (ولاجائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو مح اذ النفس هى التى تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون

قصد وشعور فتأمل (ع)

٣ وجه المناسبة ان يكون هذا اقصر مما قاله المص ومشتملا على الحصر العقلى ايضا سعد

٤ وهو ان يفيد وجود الاشياء لالغرض وشوق الى مايكون عوضها عما افاده فيكون جوادا وهو المط سعد

٥ وعبارة الجمع فيهما بالنظر الى افعاله المتعددة والا لافاد ان يقال العبث ماكان خاليا عن الفائدة والنفع (تقرير)

٦ ولما كانت هى من موضوعات العلم الالهى كان من ان يبحث عنها فى القسم الثالث الذى هو من العلم الالهى من هذا المختصر فلهذا رتب المص هذا الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على اربعة فصول (ملا زاده)

٧ فى فصل العلة والمعلول من قوله ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد اه (حسنى)

٨ يعنى لابد ان تكون تلك الصورة علة لجميع ماعداها بواسطة او بغيرها ومن جملة الهيولى والصورة لا يتقدم بالعلية على الهيولى لمامر (عبد الرحيم)

٩ والواحد الحقيقى لا يصدر عنه الجسم لان الجسم مركب اه (شرح طوالع)

٢ حيث قال فى بحث العلة والمعلول من انه يمكن ان يصدر من الواحد من جميع الوجوه اكثر من الواحد
وفى بحث الهيولى والصورة من امكان علية كل ﴿ ١١٤ ﴾ منهما للاخر ولم يثبت كون جميع صفاته

عقلا وهو المط) وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر عليك بعد تذكر السوابق ٢ وايضا لانم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية كالسلوب والاضافات ويجوز ان تكون تلك الجهات شروطا ٣ لتأثيره فيتعدد آثاره كما جوزوا تعدد آثار المعلول الاول بحسب جهات الاعتبارية وايضا لانم ان النفس لا تؤثر الا بالة جسمانية بل قد تؤثر بدونها و بعض خوارق العادات كالمعجزة والكرامة والسحر ٤ من هذا القبيل على مامر جوابه فان قيل فتكون مستغنية عن المادة فى الذات والفعل ولا نعنى بالفعل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغنى عن المادة ٥ فى ذاته فى جميع افعاله والمحتاج الى المادة فى بعض افعاله لايكون عقلا بل نفسا فلم لايجوز ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون اتحادها فى اول المرتبة بدون الآلة ٦ ﴿ فصل فى اثبات كثرة العقول و برهانه ﴾ ان المؤثر) بلا واسطة (فى الافلاك المتكثرة المعلومة وجودها بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب بالرصد (اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا) او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها مؤثرا فى بعض (او عقولا متكثرة لاجائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لايصدر عنه الا الواحد ٧ ولاسبيل الى الثانى ٨ والثالث لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى او على العكس لاسبيل الى الثانى لانه) اى المحوى (اخس) لكونه اقرب حيزا من الحاوى الى العناصر القابلة للكون والفساد وهى اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه (واصغر ٩) فيه بحث اذ ربما كان المحوى اكثر ثخانة بحيث يزيد على الحاوى بحسب المسافة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوى اطول منه قطرا (والاخس الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم) لايخفى عليك ان هذا خطابى لاعبرة به فى المقامات البرهانية (ولاجاز ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوى متأخرا عن وجوب وجود الحاوى لان وجوب وجود المعلول متأخر

عين ذاته لان علمه تع اذا كان بالارتسام يكون صفة زائدة على الذات (محمد شريف)
٣ اى لكون كل منها شرطا لتأثيره فى معلوله وكذا اثنان اثنان او ثلثة ثلثة وهلم جرا اه (عبد الرحيم)
٤ يفهم من هذا الكلام ان السحر ايض من الخوارق وهو المشهور حتى حصر والخوارق فى ست وعدوا السحر منها ايض لكن الخيالى منعه و قال انه ليس منها بل شئ يحصل بمزاولة العمل والعلم بقوانينه كشفاء المريض فى يد الطبيب فعلى هذا لايخفى فى عد السحر مما يؤثر النفس فيه بدون البدن الة جسمانية تأمل (عبد الرحيم)
٥ قوله عن المادة فى الذات اما فى الذات فلانه مجرد واما فى الفعل فلانه فرض ان تأثيره يجوز ان بدون آلة جسمانية (حسن)
٦ قوله بدون آلة لانها اذا جاز كونها مؤثرة بدون الة فيجوز ان يكون النفس موجودة للمعلول الثانى بدون الآلة (حسن)

٧ فلو كان العقل الواحد مصدرا للافلاك يلزم ان يصدر عن الواحد اكثر من الواحد وانه خلاف (عن) ماينا (حلحالى) ٨ وهو ان يكون المؤثر فلكا واحدا (حلحالى) ٩ وهو ظ لكونه محويا محاطا (حل)

٢ اى اذا كان وجوب وجود المحوى متأخرا عن وجوب وجود الحاوى (حل هدايه)
٣ لان معية عدم المحوى ﴿ ١١٥ ﴾ ووجود الخلاء معية ذاتية لاينفك احدهما عن الاخر فلا

عن وجوب العلة واذا كان ٢ كذلك فعدم المحوى مع وجود الحاوى اى فى مرتبة وجوده (لايكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والالكان وجوده) اى المحوى (معه) اى مع وجود الحاوى (لامتأخرا عنه فى المرتبة وقد فرضناه متأخرا هف واذا كان عدم المحوى مع وجود الحاوى) اى فى مرتبة وجوده (ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لذاته ٣) فى تلك المرتبة لان وجود الخلاء فى داخل الحاوى وعدم المحوى فى داخله متلازمان بحيث لايمكن انفكاك احدهما عن الآخر فى نفس الامر وفى التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب فى مرتبة لكان الآخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا فى مرتبة وجود الحاوى ووجوبه كما كان عدم المحوى كذلك هف ضرورة ان وجود الخلاء ٤ ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا فى مرتبة ٥ اصلا لان ما بالذات لايختلف ولايتخلف وقد يقال لانم التلازم بين عدم المحوى ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوى والمحوى معا فاحد المتلازمين اعنى عدم المحوى متحقق مع انتفاء الآخر اعنى وجود الخلاء اقول فيه بحث لان عدم المحوى ووجود الخلاء فيما نحن فيه متلازمان كما بيناه ولاحاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة بان الحاوى ليس علة لمطلق المحوى بل لمحوى معين فوجود الخلاء وان استلزم عدم المحوى المعين لكن عدم المحوى المعين لايستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال لايجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلايلزم من امكان احدهما فى مرتبة امكان الآخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان ٦ فى الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لايقتضى جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر ٧ (فظهر ان المؤثر فى الافلاك عقول متكثرة) قيل لم لايجوز ان يكون المؤثر فى الفلك نفسا او عرضا واجيب عن الاول بان المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه

يتخالفانه فى الامكان والوجوب واذا كان الخلاء مع وجود الحاوى ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته هف اى امكان الخلاء بط كما اسلفنا الاشارة فى مباحث الطبيعيات (حل هدايه)
٤ قوله ان الخلاء ممتنع لذاته ليس معناه ان الخلاء ذاتا يقتضى ذاته امتناعه بل معناه ان تصوره يقتضى امتناعه ولا يتصور الخلاء الا بان يفرض محيط لاحشو له ليفرض الابعاد فيتصور منه الخلاء (شرح طوالع)
٥ فيه ان ارتفاع النقيضين ممتنع لذاته مع انه يمكن فى مرتبته فان الوجود والعدم مرتفعان فى مرتبة المهيئة من حيث هى هى (محمد امين)
٥ اى فى مرتبته وجود الحاوى وفى بعض النسخ فى مرتبة بدون الكناية فالمعنى فى مرتبة من المراتب التى من جملتها مرتبته الحاوى وهذا ابلغ من الاول وكذا قوله اصلا انما يناسب الثانى فافهم (عبد الرحيم)
٦ بان يكون احدهما واجبا

بالذات والآخر واجبا بالغير وح فيكون بينهما انفكاك فلا يكون بينهما التلازم (نعمه)
٧ ولايمكن ارتفاعه نظرا الى الاخر فلا يلزم امكان الانفكاك بينهما (نعمه)

بواسطة الجسم الذى هو آلة لها فى صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما ان يكون حاويا بالنسبة اليه اومحويا وقدتبين بطلانهما بما ذكرنا وعن الثانى بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا فى الفلك لاحتاج ذلك العرض فى تأثيره الى المحل فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه مالزم من كون المؤثر فلكا اونفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة فى الحقيقة بعقل واحد لاستلزام تركب ٢ العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المط تأمل ٣ ❊ هداية ❊ لما كان مظنته ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوى لايكون علة للمحوى بان يقال الحاوى للكل مثلا اى الفلك الاعلى وسبب المحوى اى العقل الثانى معا لكونهما معلولى علة واحدة وهو العقل الاول كماسياتى والعقل الثانى متقدم بالعلية على المحوى فيلزم تقدم الحاوى على المحوى بالعلية لان مامع المتقدم متقدم اجاب (بان وجود الحاوى بسبب المحوى وهو العقل الثانى مع ان السبب متقدم على المحوى ولكن الحاوى ليس بمتقدم على المحوى بالعلية لان السبب متقدم بالعلية ومامع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية) بل يجب ان لايكون متقدما بالعلية والا لزم اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص فكان محتاجا الى كل منهما بالعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الآخر هف ❊ هدايه ❊ لماسبق الى بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوى والمحوى ممكن لذاته فجاز عدمهما فهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب (بان الحاوى والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لاتقتضى الخلاء لان الخلاء لايلزم من ذلك) اذ الجرم الذى فى جوفيهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ماوراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال ماوراء محدد الجهات وكما ان ماوراء المحدد ليس بخلاء ولاملاء اذ لامكان هناك فكذا حال ماوراء

٢ ليس المراد ان العقل ح يكون مركبا من حيث الماهية والذات بل مراده انه ح يكون ذاجهات
وجودية متكثرة فلا يكون الصادر الاول عن المبدأ الواحد ❊ ١١٦ ❊ واحدا بل متعدد الايقال
لم لايجوز ان يكون العرض عرضا اعتباريا لاوجوديا حتى لايلزم المحذور لانا نقول من البين انه لايكون الموجد المؤثر للامور الموجودة الخارجية الاموجودا خارجيا مع انه ح لايكون عرضا لان العرض قسم من الموجودات على مذهب الجمهور فتأمل (عبد الرحيم) ٣ لعل وجه التأمل هو انه يجوز ان يكون هناك عرض واحد قائم بعقل واحد ويكون ذلك العرض ذاجهات اعتبارية فيوجد لكل جهة فلكا فلا يلزم قيام الاعراض المتعددة فى الحقيقة بعقل واحد بل يكون تعددها اعتباريا لاحقيقيا لايقال فح لايكون الصادر الاول واحدا بل يكون اثنين عرضا وعقلا قايما به لانا نقول يجوز ان يكون الصادر الاول عنه هو العقل فقط ويكون ذلك العرض صادرا عن العقل كما ان الفلك الاول ونفسه والعقل الثانى صادر عنه ومثل هذا يرد على العقل الاول ايضا بانه يجوز
ان يكون ذا جهات اعتبارية متعددة بحسب تعدد الافلاك فيصدر عنه لكل جهة فلك (الجرم)
وتمام البحث هنا جرحا وقبولا مذكور فى شرح المواقف للسيد السند فلينظر فيه فافهم (عبد الرحيم)

الجرم المذكور على ذلك التقدير فلايلزم من انتفائها الخلاء (وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك غير ممكن) لان الحاوى وسبب المحوى متلازمان ❊ فصل فى ازلية العقول وابديتها ❊ الازلى ماوجد فى الازل وهو الزمان الغير المتناهى من جانب الماضى والابدى ماوجد فى الابد وهو الزمان الغير المتناهى من جانب المستقبل (اما كونها ازلية فلوجود احدها) وهو المذكور ههنا (ان واجب الوجود مستجمع بجملة مالابدمنه فى تأثيره فى معلوله الاول والا لكان له حالة منتظرة هف) فيه ايهام ٢ للتكثر فى علة العقل الاول والمناسب ان يقال ان الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذلو افتقر الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضناه معلولا اولا هف (والعقول ايضا مستلزمة لجملة مالابدمنه فى تأثير ٣ بعضها فى بعض لان كل مايمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان الشئ منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كمامر فيكون هى) اى العقول بمقارنتها الحادث الحاوى (مادية هف و يلزم من هذا الدليل ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة) و يمكن ان يستدل بان العقل لوكان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زمانى مسبوق بمادة هف (واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور المعتبرة فى وجودها فيكون البارى تعالى اوشئ من العقول قابلا للتغير والحوادث) لان الامور المعتبرة فى وجود كل منها المغايرة لذات العلة احوال ٤ لذات العلة مقارنة لها هف ٥ ❊ فصل فى كيفية توسط العقول بين البارى تعالى و بين العالم الجسمانى قد ثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان الواحد لايصدر عنه الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة ٦ ولكن لاباعتبار صدوره عن الواجب الوجود) اذلو كا الكثرة فيه من حيث انه صادر عن

د وان كان المراد من الجملة بطريق الكناية العلة التامة لكن المص اختار هذا الطريق اشعارا بان
اثبات ازليته العقول للامن ❊ ١١٧ ❊ عن كون صفاته تع عين ذاته (محمد شريف) ٣ اى من قوله ان
الواجب الوجود مستجمع بجملة مالابد منه اه وقوله والعقول ايضا مستلزم بجملة مالابدمنه اه (ع ب)
٤ قوله احوال الذات اه فيه انه يجوز ان يكون شئ من تلك الامور امرا عدميا شرطا للتأثير كعدم حادث زيد مثلا فاذا وجد ذلك الحادث زال ذلك العدم الازلى فينعدم المعلول قطعا لعدم شرط وجوده ومن البين ان ذلك العدم بحيث يلزم من زواله كونها قابلة للتغير تأمل (عبد الرحيم)
٥ لمامر فى فصل ان الواجب تعالى عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلى وهو انه يلزم ان يكون له حالة منتظرة هذا خلف وكذا ان محل الحوادث يكون حادثا البتة (عبد الرحيم)
٦ والا لم يكن عنه صدور الفلك الاعظم الذى فيه كثرة من جهة تركبه من الهيولى والصورة (ميرك)
٦ فيه ان الكثرة التى فى
العقل ليست امورا موجودة فى الخارج حتى يلزم من صدوره عن الواجب صدورها عنه
بل هى اضافات كالعلم والارادة والوجوب ووجود الوجود فى الواجب تأمل (محمد شريف)

٣ اذلايخفى ان العقل الثانى لكونه جوهرا مجردا مؤثرا اشرف من جرم الفلك المادى الغير المؤثر فى شئ
و الحلول يجب ان يكون مشابها للعلة مناسبا فيها لكونها منها ﴿ ١١٨ ﴾ بمنزلة الكل من الشئ
فتأمل (حل هدايه)

الواجب الوجود لزم صدور الكثرة عن الواجب (بل باعتبار انه له
ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجبة الوجود لعلتها فيلزم وجوب
الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين
مبدأ للعقل الثانى و باعتبار الآخر مبدأ للفلك الاعظم والمعلول
الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التى هى اشرف فى العقل فيكون
بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثانى و بما هو
موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ٢) قال الامام فى الملخص
انهم ضبطوا فتارة اعتبروا فى العقل الاول جهتين وجوده وجعلوه
علة للعقل الثانى وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلهما
تعقله بوجوده وامكانه علة تعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلثة
اوجه وجوده فى نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه
بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير
يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه ذلك وتارة من اربعة اوجه
فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة
لصورته واعترض ههنا بما سبق الاشارة اليه ٣ من ان مثل هذه الكثرة
لو كفى فى ان يكون الواحد مصدر المعلولات الكثيرة فذات الواجب
تعالى يصلح ان يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ما له من كثرة السلوب
والاضافات ٤ من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة ٥ فى ذلك ويحكم
بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب بان السلوب والاضافات
لا يثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل فى ثبوت الغير لزم الدور ورد
بان ثبوتها لا تتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل
الغير فلا دور والظ ٦ ان سلب الشئ عن شئ لا يتوقف على تحقق شئ
من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الا بعد
تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور
الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ٧ ذلك ٨ بان يقال اذا فرضنا مبدأ اول
وليكن (ا) وصدر عنه شئ وليكن (ب) فهى ٩ اول مراتب معلولاتها
ثم من الجائز ان يصدر عن (ا) ١٠ ابتوسط (ب) شئ وليكن (ج) وعن (ب)

٣ حيث قال فى آخر الفصل فى اثبات العقل وايض لانم ان الواجب واحد من جميع الجهات اه (محمد شريف)

٤ بان يقال الواجب يكون قبل كل شئ و بعد كل شئ ومع كل شئ (نعمه)

٥ كما ثبت فيما مر من ان مبدا الممكنات من الواجب بواسطة العقول فتذكر (محمد رفيع)

٦ هذا محاكمة منه نعم بين الجواب و الرد بان الحكم بتوقفهما معا والحكم بعدم توقف كل منهما اليسا كما ينبغى اقول الظ ان الاضافة ايضا لا يقتضى كون المتضايفين فى الخارج فان العلم بالهلية بين العدمين ناطق بما قال المعترض (محمد شريف)

٧ وحاصله ان الرد بان ثبوت السلوب لا يتوقف على ثبوت الغير ظ لا شبهة فيه واما الاضافات مقدم توقف ثبوتها وتحققها على ثبوت الغير وتحققه غير ظ بل الظ ان تحققها لا يتصور الا بعد تحقق الغير فهذا الكلام من الش محاكمة بين الجواب والرد فافهم (فيض الله)

٨ اى الاعتراض بما سبق منه ٩ اى صدور شئ واحد (وحده) ١٠ الذى هو المبدا الاول (نعمه)

٢ وعن ابتوسط شئ حادث عن ب بتوسطا ثانى عشر و بتوسطها ثالث عشر اه (محمد شريف)
٣ اى وحده ان يصدر عن ج ﴿ ١١٩ ﴾ وحده شئ بالنظر الى ا ب وشئ اخر بالنظر الى ب وكذا

وحده شئ وليكن (د) فيكون فى ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما
على الآخر وان جوزنا ان يصدر من ب بالنظر الى ا شئ آخر صار
فى ثانية المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن (ا) بتوسط (ج)
وحده شئ وبتوسط (د) وحده شئ ثان وبتوسط (ج د) معا ثالث
وبتوسط (ب ج) رابع وبتوسط (ب د) خامس وبتوسط (ب ج د) سادس
وعن (ب) بتوسط (ج) سابع وبتوسط (د) وحده ثامن وبتوسط (ج د)
معا تاسع وعن (ج) وحده عاشر وعن (د) وحده حادى عشر وعن
(ج د) معا ثانى عشر ويكون هذه كلها ٢ فى ثلثة مراتب ولو جوزنا
ان يصدر عن السافل ٣ بالنظر الى ما فوقه شئ واعتبرنا ٤ الترتيب
فى المتواسطات التى تكون واحدة فوق واحدة صار ما فى هذه المرتبة
اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لا يحصى
عددها فى مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحققون فى شرح الاشارات
موافقا لما فى التلويحات (وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك
وكذلك الى ان ينتهى الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل
عاشر وهو مبدأ الفياض والمدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال ٥)
لكثرة فعله وتأثيره فى عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرائيل
عليه السلام (فيصدر عنه الهيولى العنصرية الصورة الجسمية
والصورة النوعية (المختلفة بشرط استعداد الهيولى العنصرية وليس
استعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والالما تغير)
الاستعداد اذ العقل ثابت لا تغير فيه (بل استعدادها بسبب الحركات
السماوية) فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها
استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعى وضعا
حادثا تقتضى حدوث اسعداد فى الهيولى موجب لفيضان صورة
حادثة من العقل الفعال على الهيولى (وكل حادث مسبوق بشرط
سبق حادث آخر) المناسب ان يقال مسبوق بحادث (لان الحركات
المحدثة) بل سائر الحوادث (اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث
آخر لا سبيل الى الاولى والالزم دوام الحادثات) فتعين الثانى (وهذه

الكلام فى ه وفى الشئ الاخر الذى صدر عن ب فالنظر الى ا تأمل (عبد الرحيم)

٤ بان نعتبر صدور شئ عن ب بالنظر الى ا و صدور شئ آخر عنهما بالنظر الى ب وصدور شئ عن ب و ج و د بالنظر الى ا او عن ب ج شئ بالنظر الى ا او عن ب د شئ بالنظر الى ا او عن ب والشئ الاخر الذى صدر عن ب بالنظر الى ا شئ و عن ج وهذا الشئ شئ بالنظر الى ا او عن د و بهذا الشئ شئ بالنظر الى ا او عن ب ج د وهذا الشئ شئ بالنظر الى ا او عن ج وهذا الشئ شئ بالنظر الى ب و عن ج د و هذا الشئ شئ بالنظر الى ب تأمل (عبد الرحيم)

٥ لعدم تناهى ما يصدر عنه من الاثار المختلفة فى عالم الكون و الفساد و يسمى بلسان الشرع جبرائيل فهذه العشرة من العقول مما يظهر بالدليل على معنى انه لا يجوز ان يكون اقل منها واما انها محصورة فى هذه العشرة فمما لا مجال للعقل فيها لجواز ان يكون غير متناهية او
محصورة فى عدد غيره واعلم ان كلامهم هذا بين لانه ان لم يجز ان يصدر عن العقل بهذه الجهات شئ بكل ما ذكروه
والا فالدليل على انتهائه الى العقل العاشر ولذا قيل ان الكلام فى اثبات العقل يشبه كلام الصوفية (حل هدايه)

٢ لان ماذكره يدل على ان قيل كل حادث حادث آخر (سيد) ٣ قوله اذ الحصر المذكور وهو حصر
كون الحركات والحوادث موجودة دائما او بعد حدوث حادث ﴿ ١٢٠ ﴾ لجواز ان يوجد حادث

الحوادث اما ان توجد على الاجتماع) فى الوجود (او على التعاقب
لاسبيل الى الاول والالزم اجتماع امورلها ترتب فى الوجود بلانهاية
وهو مح فقيل كل حركة حركة حادثة) هذا غير ظاهر مما ذكره٢
(وقيل كل حادث حادث لا الى الاول وهو المط) وههنا بحث اذ الحصر٣
المذكور اولا انما يتم اذا اقيم الدليل على نفى حادث وهو اول الحوادث
واذا تبين ذلك فكل ماذكره مستدرك والدليل على نفى ذلك٤ ان العلة التامة
للحادث لاتجوز ان تكون قديمة بجميع اجزائها والالزم قدم٥ الحوادث
فالعلة التامة للحادث مشتملة لامحالة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث
من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير
النهاية٦ قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة فى ذاتها مسلزمة لتجددات
انتقالية وضعية بلابداية وهى الواسطة بين عالمى القدم والحدوث
ولولاها لم تتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لايكون علته
التامة باسرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة للشئ لايتخلف عنه
معلوله فلايرتقى الحادث فى سلسلة علله الى القديم ولايتنزل قديم
فى سلسلة معلولاته الى حادث بل لابد هناك من امر ذى جهتين استمرار
وعدم استمرار فمن حيث استمراره يستند الى قديم ومن حيث عدم استمراره
يستند الى المتجدد المتعاقب لا الى الاول يصير سببا لفيضان الحوادث
من القديم (فان قيل ٧ لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية) مجتمعة
فى الوجود (قلنا لانا اذا اخذنا جملتين٩ احديهما من مبدأ واحد
معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية)
اى الناقصة (على الاولى) الزائدة (بان يقابل الجزء الاول من الجملة
الثانية بالجزء الاول من الاولى والثانى بالثانية) وهلم جرا (فاما
ان يتطابقا الى غير النهاية) بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى
واحدة من الجملة الثانية (او ينقطع الثانية لاسبيل الى الاول
والالكان الزائد مثل الناقص) فى عدد الآحاد هف (فيلزم الانقطاع
فتكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد
على المتناهى بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا) فيلزم تناهى الجملتين

لا دائما ولا بعد حدوث
حادث بل بعد قديم بان
يكون القديم علة تامة
لبعض الحوادث (ميرك)
٤ فيه انه يجوز ان يكون
بارادة ازلية متعلقة فى الاول
بوجود الحادث فى وقته
الافلاك مريدة عندهم فيجوز
ان يتعلق ارادة بحركة
خاصة هى اول الحوادث
واما دوام حركة الافلاك
بدليل اخر على تقدير تسليمه
الاحتياج الى هذا (محمد
شريف) ٥ لان قدم العلة
التامة يستلزم قدم المعلول
لامتناع تخلف المعلول عن
العلة سعد
٦ فلا يتصور ان يوجد حادث
يكون هو اول الحوادث
ولا يتصور ان يكون قبله
حادث آخر فتأمل (فيض الله)
٧ حاصل هذا الاعتراض
هو المطالبة بالدليل على
استحالة ترتب الامور الغير
المتناهية المجتمعة فى الوجود
وحاصل جوابه اقامة الدليل
عليها وهو برهان التطبيق
(ملازاده)
٩ من تلك الحوادث الغير
المتناهية احديهما من مبدأ معين الى غير النهاية وثانيهما من مبدأ آخر قبل مبدأ الجملة (فى الجهة)
الاولى اى بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الاولى بذلك الواحد (ملازاده)

٢ وهو مح وهذا المحال انما يلزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة فى الوجود فيكون
مستحيلا وهو المط (ملازاده) ﴿ ١٢١ ﴾ ٣ قوله وليس فى الوجود الذهنى اه اى ليت الاحاد مجتمعة

فى الجهة التى فرضناها غير متناهين ٢ فيها) وانما اعتبروا قيدى
الاجتماع فى الوجود والترتيب لان الآحاد اذا لم تكن موجودة معا
فى الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احديهما
بازاء الاخرى ليس فى الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب
الخارج فى زمان اصلا وليس٣ فى الوجود الذهنى ايضا لاستحالة وجودها
مفصلة فى الذهن دفعة ومن المعلوم انه لايتصور وقوع آحاد احدى
الجملتين بازاء آحاد الاخرى الا اذا كانت الآحاد موجودة معا اما
فى الخارج او فى الذهن وكذا التطبيق لايتم اذا كانت الآحاد٤ موجودة
معا ولم يكن لها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لايتم التطبيق اذ لايلزم
من كون الاول بازاء الاول كون الثانى بازاء الثانى والثالث بازاء
الثالث ٥ وهكذا لجواز ان يقع آحاد كثيرة من احديهما بازاء واحد
من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره
بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لايقدر على استحضار
مالا نهاية له مفصلا لادفعة ولا فى زمان متناه حتى يتصور هناك
تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الفهم والعقل٦
واستوضح ماصورناه لك بتوهم التطبيق بين جملتين ممتدين على الاستواء
وبين اعداد الحصى فانك فى الاول اذا طبقت طرف احد الجملتين
على طرف الآخر كان ذلك كافيا فى وقوع كل جزء من احدهما
بازاء جزء من اجزاء الثانى وليس الحال فى اعداد الحصى كذلك بل لابد
لك فى التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد
من آحاد الجملة الناقصة بازاء كل واحد من آحاد الجملة التامة اذا كانت
الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادها
ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولايحتاج
فى ذلك الفرض الى ملاحظة آحادهما مفصلة بل يكفى فى فرض وقوع
ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور
الغير المتناهية الموجودة معا محال مطلقا سواء كان بينهما ترتب
اولا ﴿ خاتمة فى احوال النشأة الآخرة ﴾ للنفس الناطقة وفيها ستة

موجودة فى الذهن ايضا
لان الاحاد غير متناهية
واحاطة الذهن بالامور
الغير المتناهية مفصلة مح
(عبد الرحيم)
٤ اى كان الاحاد اذا لم تكن
موجودة معا فى الخارج
كالحركات الفلكية لم يتم
التطبيق اذا كانت اه تأمل
(نور الدين)
٥ اذ الاول والثانى والثالث
لها فى نفس الامر اذ لاترتب
بينها بل الاولية والثانية
والثالثة انما يحصل لها بحسب
اعتبارنا وعد ثالثها ولما لم
تكن قادرين على عد غير
المتناهية مفصلة فلم يكن لها
اول وثان وثالث وهكذا
المراتب الباقية الى غير النهاية
فى فرضنا ايضا فاذا فرضنا
مرتبة من احدهما يمكن
ان يقع بازاء تلك المرتبة احاد
كثيرة من الآخر اذ ليس
للجملة الاخرى تلك المرتبة
(عبد الرحيم)
٦ فان العقل كلما تعقل
واستحضر الاحاد يمكن
التطبيق بين تلك الاحاد
المتعقلة وما لم يتعقلها لايمكنه التطبيق بينها فيقطع التطبيق عندها
من ان الاحاد اذا كانت موجودة معا ولم يكن بينها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لايتم التطبيق سعد

هدايات لازالة اوهام المنكرين لما تبين فيه ﴿هداية﴾ النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تعلق ببدن آخر) على سبيل التناسخ ٢ (او تبقى موجودة) بلا تعلق (ولا سبيل الى الاول اذ النفس لاتقبل الفساد والالكان فيها شئ) بمنزلة المادة (يقبل الفساد وشئ) بمنزلة الصورة (يفسد بالعقل لان الفاسد بالعقل غير قابل له) اى للفساد فان الفاسد لايبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول وفيه بحث ٣ اذ ليس معنى قبول الشئ للعدم والفساد ان ذلك الشئ يبقى متحققا ويحل فيه فساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشئ يتقدم فى الخارج واذا حصل ذلك الشئ فى العقل وتصور العقل معه العدم الخارجى كان العدم قائما به فى العقل على معنى انه متصف به فى وجدنفسه فى العقل لافى الخارج اذ ليس فى الخارج شئ وقبول عدم قائم بذلك الشئ (فتكون مركبة هف) قيل انما يلزم تركيبها لو كان محل امكان الفساد داخلا فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها كما مر ٥ جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة فى ذاتها ٦ لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له ومتصرفة فيه ليصير آلة لها فى تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط ٧ الذى بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها على معنى انه يكون مستعد الوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه فلما توقف تعلقها به على وجودها فى نفسها كان هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها اعنى وجودها من حيث انها متعلقة به وثانيا وبالعرض الى وجودها فى نفسها فهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة فى ذلك الى استعداد منسوب

٢ اى التناقل فى الابدان الانسانية فينتقل من بدن الى بدن آخر حتى النهاية فيما هو كمالها عن علومها واخلاقها فيبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا

الانتقال نسخا وقيل ربما تنازلت الى الابدان الحيوانية فينتقل من الانسان الى بدن الحيوان يناسبه فى الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنازلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية ويسمى فسخا كالمعادن والبسائط ايضا (شرح مواقف)

٣ اى فى دليل ان الفاسد غير قابل وهو ان الفاسد لايبقى مع الفاسد اه ٤ اى اذا كان فى النفس شيئان قابل وفاسد يكون النفس مركبة مع انا بينا ان النفس بسيط (حلخالى)

٥ من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة والمراد بالمادة اعم من ان يكون موضوعا كما فى الاعراض او هيولى كما فى صور الاجسام او متعلقا كما فى النفس فان البدن مادة متعلق لحدوث النفس (حسن) ٦ والبدن مادى فلا ارتباط بينهما بحسب الذات الا ان النفس لما كانت متعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصرف وكما ان البدن آلة لتحصيل كمالات النفس كان بينهما ارتباط من هذه الحيثية فليس البدن مباينا للنفس من جميع الوجوه (شاه على) ٧ قوله فهذا الارتباط (اولا وهو كون النفس متعلقة بالبدن ومتصرفة فيه وكون البدن آلة لتحصيل كمالات النفس (سيد على)

اولا وبالذات الى وجودها فى نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها فى نفسها مباينة له والشئ لايكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة ومن هذه الجهة ايضا ٢ جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل استعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يكن توقف انقطاع تدبيرها على عدمها ٣ فى نفسها لم يكن هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها فى نفسها لا بالذات ولا بالعرض ٤ فلا يكفى هذا الاستعداد لعدمها فى نفسها اصلا بل لابد له من استعداد آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لايجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها (ولا سبيل الى الثانى لان النفوس حادثة مع حدوث الابدان على ما مر ٥ فيكون التناسخ محالا لان البدن ٦ الصالح للنفس كاف فى فيضان النفس من مبدئها فكل بدن يصلح ان تتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له) قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن مبدئها فى حدوث استعداد البدن مم لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان لايصادف استعداد البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة قد بطل بدنها فى حالة كمال ذلك الاستعداد فلا يفيض ح فى نفس اخرى من المبدأ لانتفاء شرط الفيضان ٧ (وهو مح بالبداهة اذ لايشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق) وههنا بحث لان ماذكره لبطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس وبيانه على ماذكره فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشرنا اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين آخرين لايتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان تذكر شيأ من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقى كما كان واللازم بط قطعا واعترض بان التذكر

٢ اى كما يكون محلا لامكان وجود النفس وحدوثها سعد ٣ لجواز ان يكون النفس مع كونها موجودة غير متعلقة بالبدن فعدم

التعلق لايتوقف على عدمها فى نفسها (خلخالى) ٤ لان عدم تعلق النفس بالبدن لايتوقف على عدم النفس فى نفسها لجواز عدم التعلق مع كونها (ميرك)

٥ حيث قال ان النفوس الناطقة حادثة لانها لو كانت موجودة قبل البدن فلا اختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ بسبب القول بل لان الماهية لايستحق العوارض لذاتها والالكان العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فحتى لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة فيكون حادثة ضرورة سعد

٦ هذا الدليل اورده الشيخ فى الاشارات بقوله واما التناسخ فى اجسام من جنس ما كانت فيه فمستحيل والا لاقتضى كل مزاج نفسا يفيض عليه وقارنتها النفس المستنسخة فكان لحيوان واحد نفسان (عبد الرحمن) ٧ وهو عدم مصادفة البدن لنفس موجودة قد بطل بدنها حين كمال استعداد ذلك البدن لفيضان النفس اليه (ميرك)

٢ وهو البدن الثانى الحادث بعد فساد البدن الاول فان النفس لما كانت مدبرة للبدن فيجوز ان يكون حين تعلقه بالبدن الثانى مشغولة بتدبيره ومستغرقة فى ذلك التدبير ﴿ ١٢٤ ﴾ بحيث لايبقى لها مجال تذكر

انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن شرطا والاستغراق فى تدبير البدن الآخر ٢ مانعا وطول العهد ٣ منسيا وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقته عن هذا البدن ببدن آخر لزم ان لايزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة قطعا والتالى باطل بالمشاهدة فانه قد يحدث وباء عام فيهلك الابدان كثيرة لايحدث مثلها الا فى اعصار طويلة بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احدى نفسى الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما ٤ فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالى ٥ ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه انما يلزم ماذكر لو كان التعلق ببدن آخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جائزا او لازما ولو بعد حين فلا لجواز ان لاينتقل نفوس الهالكين الكثيرين او ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وماذكره من التعطل مع انه لاحجة على بطلانه فليس بلازم لان الابتهاج بالكمالات او التألم بالجهالات شغل ﴿ هداية ٦ ﴾ اللذة ادراك الملايم ٧ من حيث انه ملايم) فائدة الحيثية ان الشئ قد يلايم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملايم من حيث اشتماله على النجاة وغير ملايم بل منافر من حيث اشتماله على ماينفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملايم يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم (كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملايم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بانه تتمكن من تصور قدر ما يمكن ان يتبين من ادراك الحق الاول) فان تعقله على ماهو عليه غير ممكن لغيره (وهو انه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل من جميع جهاته برئ عن النقايص منبع لفيضان الخير على الاوجه الاصوب ثم ادراك مايترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام) الجرم الجسم الا انه كثر استعماله (فى السماوية والكائنات العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرتسم فيها صور جميع الموجودات

شئ من احوال البدن السابق فيذهب عنه العلم باحوال البدن السابق (نور الدين)

٣ قوله اول العهد بان يكون بين البدن الاول بين تعلق النفس ببدن آخر زمان طويل فاذا تعلق النفس بذلك البدن الاخر منسية لاحوال البدن السابق كما نجد من انفسنا انا قد ننسى اكثر احوالنا الذى كان معلوما لنا بعد انقضاء زمان طويل فليجر ايضا ان يكون ذلك من هذا القبيل (محمود حسن)

٤ اى او تتعلق بالبدن الحادث كلتا نفسى البدنين الهالكين

٥ قوله والتوالى ظاهرة البطلان وهى تعطل النفس واجتماع نفسين على بدن واحد وتعلق النفس واحدة باكثر من بدن واحد (ميرك)

٦ لما كان المق من هذه الهداية اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى القوة فسرها اولا فقال اللذة اه (ملازاده)

٧ قوله فادراكه من حيث انه ملايم لذة دون ادراكه من حيث انه منافرة واعلم ان الشئ قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى شئ وهو لايفتقر كماليته وخيريته (على) فلا يلتذبه وقد يكون كذلك وهو يعتقد فيلتذ بافاعتبر كماليته وخيريته عند المدرك لا فى نفس الامر (حلحالى)

على الترتيب الذى هو لها) فى نفس الامر فيكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة كمال آخر وهو ان تستعمل العدالة اى التوسط بين طرفى الافراط والتفريط وهى العفة والشجاعة والحكمة التى هى اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة ٢ منسوبة الى القوة الشهوانية ٣ والشجاعة ٤ الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية ٥ فاذا حصلت لها هذه الكمالات العقلية والعملية وادركتها من حيث انها كمالات ومؤثرة عندها التذت بها لامحالة (وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فتكون اللذة حاصلة لها بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل لها بعد الموت لان النفس لايحتاج فى تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت) بل ينبغى ان تزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدورات المادية التى كانت تصورها عن ظهور خواصها فتكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهى اشرف واكمل من اللذة الحواسية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الا كيفيات مخصوصة كالالوان والطعوم والروايح والحرارة والبرودة وامثالها ومدركات العقول فهى ذات البارى تعالى وصفاته والجواهر العقلية اللطيفة والاجرام السماوية وغيرها ومن البين ان لانسبة لاحدهما فى الشرف الى الآخر واما الثانى فلوجهين احدهما ان ادراك العقل واصل الى كنه الشئ حتى يميز بين ماهية الشئ واجزائها واعراضها ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة ما بلغت ويميز بين الخارج اللازم والفارق وبين اللازم بوسط او بغير وسط واما الادراك الحسى فلا يصل الا الى ظاهر المحسوسات فيكون الادراك العقلى اقوى وثانيهما ان الادراك العقلية غير متناهية بخلاف الادراك الحسية (وعدم حصولها) اى اللذة الكاملة بالتعقلات (حالة تعلق النفس بالبدن انما يكون لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلايق الجسمانية) من الشهوات والاخلاق

٢ اى فالعفة هى التوسط بين طرفى الافراط والتفريط بالنسبة الى تلك القوة الشهوانية وكذا الشجاعة والحكمة تأمل (فيض الله)

٣ افراطها الفجور وتفريطها الخمود سعد

٤ افراطها التهور وتفريطها الجبن سعد

٥ افراطها الجربزة وتفريطها البلاهة سعد

الذميمة كما ان المريض الذى تغلب عليه مرة الصفراء لايتلذذ بالحلو بل يكرهه ﴿ هداية ﴾ الالم ادراك المنافر من حيث انه هومنافر و المنافر للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال) من الجهل المركب والخلق المذموم (فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيأت المضادة للكمال ادركت المنافر من حيث هو منافر فيعرض لها الالم العقلى) وانما لم تتألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة فى العلايق البدنية ولم تكن تعقلاتها صافية عن الشوائب العادية و الظنون والاوهام الكاذبة لم يتنبه لنقصانها وفوت كمالاتها بل ربما يعتقد اضداد الكمالات كمالا وفرحت بعقايدها الباطلة واشتاقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صافت تعقلاتهـا وشعرت بفوت كمالاتهـا وامتناع نيلها وحصول نقصانهـا شعورا لايبقى فيه التباس ﴿ هداية ﴾ النفس الكاملة بتصورات حقـايق الاشياء وبالاعتقـادات البرهانية) اى الجازمة المطابقة الثـابتة (اذاحصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية) والهيأت الردية (اتصلت) بعد مفارقة البدن (بالعالم القدس فى حضرة جلال رب العالمين فى مقعد صدق) الاضافة الى الصدق لتحققه اوللتنبيه على ان النفس نالته بصدق القول و النية (عند مليك مقتدر) قال الله تعالى ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن و هم مهتدون ﴾ فان لم يحصل لهـا التنزه عن العلايق الجسمانية بل يبقى فيهـا الهيأت الردية البدنية) المادية وميلها الى الشهوات (يصير بسبب تلك الهيأت والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة) الى مشتهياتها الـتى الفت بهـا اشتياق العـاشق المهجور الذى لم يبق له رجاء الوصول (فتأذى بهـا اذاء عظيمـا لكن ليس هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذى كان لاجله) قال صاحب التلويحات ٢ الجهل المركب هو الذى لايرجى فيه النجـاة بل يتأيد وماكان بسبب عوارض فيزول ولايدوم و اعترض عليه بان النفوس ذوات العقايد الباطلة الجازمة بانها حق اذا فارقت الابدان فان جاز

٢ والغرض من هذا القول بيان احوال ذوى الجهل المركب وتأييد ما فى المتن (محمد شريف)

٢ اى وان لم يجز ان يزول عنها الجزم بحقيته العقايد الباطلة (حسن) ٣ قوله فلا يكون لها شعور اه بل كانت ح جازمة بحقيتها و يجزم بكونها كمالات فلا يكون لها شعور بانهـا باطلة و الكمـال هو ماعداهـا ونقصانها (حسن) ٤ اى لم يكن ذلك الشعور قبل الموت ح ٥ او التعذيب انما يكون بان يدرك الكمال ولم ينل به فتصير مشتاقة ومتعذبة بسبب ذلك الاشتيـاق و عدم النيـل (حسن) ٦ قوله لابزوال الجزم عنها او حاصل الجواب ان التعذب ليس بسبب زوال الجزم بحقية العقايد الباطلة حتى اذا لم يزل ذلك الجزم لم يتعذب بل التعذب انما هو سـبب عدم نيل ما رجت النفس الوصول اليه فان النفس لما جزم بحقية العقايد الباطلة فترجى الوصول اليها و يفرج بذلك فاذا فارقت البدن لم يصل الى ما رجى بتعذب (عبـد الرحيم) ٧ قوله الساذجة اى العادية عن تصور حقايق الاشياء وعن الاعتقادات البرهانية الثابتة وعن الاعتقادات الغير المطابقة و الظنون الفاسدة (حسن) ٨ قوله متعلق بقوله المعنى ان النفوس السـاذجة اذا ظهر لهـا بسبب كسب بعض العلوم المجهولة ان من شـان تلك النفوس ادراك الحقايق لزم تلك النفوس بسبب هذا الكسب مشوق الى الكمال (عبد الرحيم)

ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقائد الباطلة ايضا عنها وحينئذ فيصير من اهل السعادة وان لم يجز ٢ فلايكون ٣ لهاشعور لنقصانها ٤ كما لم يكن قبل الموت فلاتكون ٥ مشتاقه متعذبة و اجيب بان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على ماهى عليه وانما تلتذ بمشاهدة ما اكتسبته ووجدانُ ما ادركته على الوجه الذى ادركته فكأنها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك بعد الموت ذوات نيل وتم بذلك التذاذها واما التى تمثلت اضدادها الكمال فيها واعتقدت انها كمال و رجت الوصول الى ما ادركته فانهـا لامحالة تفقد بعد الموت مارجته فتجب ان تصير معذبة لفقدان مارجته الوصول اليه لابزوال ٦ الجزم عنها ﴿ هداية ﴾ النفوس الناطقة السـاذجة ٧ اذا ظهر لها ان من شـانها ادراك الحقايق بكسب المجهول) متعلق ٨ بقوله ظهر (من المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال) لكن ذلك الشوق كاف فيها لايظهر ظهورا معتدابه مادامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تمنعها عن ذلك الشوق (فاذا فارقت البدن) وظهر شوقها ظهورا تاما (وليس معها سبب الكمال و آلته) اى البدن وقواه (يعرض لها الالم العظيم) بملاحظة تكاسلها عن اكتساب الكمال مدة تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذاة الحسية والوهمية (وهو الم النار الروحانية الموقدة التى تطلع) اى تعلو (على الافئدة) اى اوساط القلوب ﴿ هداية ﴾ النفوس الناطقة التى لم تكتسب العلم و الشرف ولااشتاق اليه ايضا فاذا فارقت البدن و كانت خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها النجاة من العذاب البدنية والخلاص من الالم) لسلامتها عن المى الشوق والهيئة المضادة (فكانت البلاهة ادنى) اى اقرب الى الخلاص (من فطانة بتراء) اى ناقصة توجب مجرد الشوق قال عليه السلام اكثر اهل الجنة البله (واما اذا لم يكن خالية عن الهيأت البدنية) فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئة (فيتألم بفقدان البدن) الذى كانت فيه متمكنة من تحصيل

تلك المقتضيات (و يبقى فى كدورات الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق فتكون فى غصة وعذاب اليم) لكنه غير دائم ٢هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما تبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التى خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شئ من الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلايق الجسمانية وتوصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التى تبقى شئ من كمالاتها بالقوة فانها تتردد فى الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاقها فحينئذ تبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا ٣ الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من بدن الانسان الى بدن حيوان يناسبه فى الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى فسخا وقد يقال هى تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال (ومن اراد الاستقصاء فى الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار) وظنى ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابى على وشهاب الدين المقتول قدس سرهما وفوق طورهما طور عز قدره كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر والله اعلم واقدر

٢ لامكان تلك الهيئات الرديئة عنها (عبد الرحيم)

٣ قوله هذا اه اى جميع ماذكر من الهدايات الستة (سمع)

تمت

الحمد لله الذى تلطف علينا بكرمه بطبع هذا الشرح المنيف ❋ على هداية الحكمة ❋ المنسوب الى النحرير الخطير ❋ المشتهر بين الطلبة بقاضمير ❋ السيد حسين بن معين الدين الحسينى الميبدى ❋ امطر المولى سحائب مغفرته على مرقده ❋ فى مطبعة خادم العلم والمجد السنى ❋ الحاج محرم افندى البوسنوى ❋ وفق المولى فى مآربه الدنيوى والاخروى ❋ وتم ختام طبعه فى اواخر محرم الحرام لسنة ثلثة وثلثمأة والف